



مركز الدراسات المعرفية



جامعة عين شمس - كلية الآداب  
قسم علم الاجتماع

### ملخصات مؤتمر

"المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة"

المنعقد بدار الضيافة - جامعة عين شمس - من ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦



## فهرس المحتويات

- ٧ ..... برنامج المؤتمر
- ١٣ ..... مقدمة أ.د. علي ليلة
- ..... المحور الأول: المرأة على صعيد التفاعل الدولي والقومي
- ١٩ ..... البحث الأول: الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى
- ..... "المرأة على شبكة العلاقات الدولية"
- ٢٣ ..... البحث الثاني: الدكتورة حنان عبد المجيد
- ..... " قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية"
- ..... المحور الثاني: المرأة وقضايا التحول والتحديث
- ٣١ ..... البحث الأول: الأستاذ الدكتور أحمد زايد
- ..... "حجاب المرأة ، الدخول إلي الحداثة أم الخروج منها"
- ٣٥ ..... البحث الثاني: الدكتورة شادية مصطفى
- ..... "دور المرأة في تأسيس رأس المال الاجتماعي"
- ٥١ ..... البحث الثالث: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن النقيب
- ..... "تخلف المرأة أم تخلف المجتمع"
- ٥٣ ..... البحث الرابع: الأستاذ الدكتور ثروت إسحق
- ..... "التحديات الثقافية التي تواجه المرأة في الوطن العربي"
- ..... المحور الثالث: مشاركة المرأة في التحول السياسي
- ٥٧ ..... البحث الأول: الدكتورة نجلاء راتب
- ..... "الحركة النسائية المصرية في نصف قرن"
- ٦٥ ..... البحث الثاني: الدكتورة أحلام فرهود
- ..... "المرأة في تراث الإسلام السياسي"
- ٧١ ..... البحث الثالث: الأستاذة الدكتورة سامية الخشاب
- ..... "المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة"
- ..... المحور الرابع: وعي المرأة بقضايا المجتمع والعالم
- ٧٣ ..... البحث الأول: الأستاذة الدكتورة فاطمة القليني
- ..... "الإعلانات والمرأة بين القيم العربية والعالمية"

- ٧٩ - البحث الثاني: الدكتورة حنان جنيد.....  
**"وعي المرأة المصرية بقضايا المجتمع"**
- ٨٩ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور إبراهيم البيومي - أ. السيد سعيد.....  
**"تناول الصحافة المصرية لقضايا المرأة في النقابات المهنية"**
- المحور الخامس: المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.....
- ٩٥ - البحث الأول: الدكتورة أميرة الجوهرى.....  
**"العلاقة بين التباين الفسيولوجي والاجتماعي ، دراسة لقضايا النوع الاجتماعي"**
- ١٠٣ - البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة أمل عبد الحميد.....  
**"المرأة وتقسيم العمل الاجتماعي"**
- ١٠٧ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور علي ليلة.....  
**"تفكيك أدوار المرأة مدخل لتفكيك بناء المجتمع"**
- المحور السادس: المرأة والتنشئة والاستقرار الأسري.....
- ١١١ - البحث الأول: فضيلة الشيخ جمال قطب.....  
**"المرأة، الأم، مديرة إعداد وتنسيق ومتابعة التنشئة الاجتماعية"**
- ١١٥ - البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة منى أبو طيرة.....  
**"دور المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية في إطار البعد النفسي والاجتماعي والحضارة"**
- ١٢٣ - البحث الثالث: الأستاذة الدكتورة سعاد صالح.....  
**"التكامل بين الجنسين وأثره علي استقرار الأسرة"**
- ١٢٧ - البحث الرابع: الأستاذة الدكتورة منى حافظ.....  
**"دور المرأة المصرية في صنع القرار"**
- المحور السابع: المرأة والحركة باتجاه المستقبل.....
- ١٣٩ - البحث الأول: الدكتورة هبة رؤوف.....  
**"تمكين المرأة بين المقرطة وتأنيث الاستبداد"**
- ١٤١ - البحث الثاني: الأستاذ الدكتور صلاح عبد المتعال.....  
**"دور المرأة المسلمة المعاصرة من الحاضر إلي المستقبل"**
- ١٤٧ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح.....

- "مستقبل المرأة على خلفية أطر حضارية متباينة"  
المحور الثامن: مشاركة المرأة في العنف.....
- ١٥٧ - البحث الأول: الدكتورة مديحة عبادة.....  
"بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر"
- ١٦٥ - البحث الثاني: الأستاذة الدكتورة سميحة نصر.....  
"بعض المتغيرات النفسية الفاعلة في شدة العنف لدي المرأة"
- ١٦٩ - البحث الثالث: الأستاذ الدكتور عبد المعطي بيومي.....  
"تحريم العنف ضد المرأة في الإسلام"
- المحور التاسع: المرأة على مرجعية القانون وحقوق الإنسان.....
- ١٧٥ - البحث الأول: الأستاذة الدكتورة آمنة نصير.....  
"حقوق المرأة والرجل في ميزان الإسلام من خلال النوع الاجتماعي"
- ١٧٧ - البحث الثاني: الأستاذ الدكتور عصام المليجي - د. محمود شعبان.....  
"المرأة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"
- المحور العاشر: المرأة موضوعاً للتعليم والتعلم.....
- ١٨١ - البحث الأول: الأستاذ الدكتور أبو بكر محمد.....  
"إشكالية التحيز في دراسة الأصول الاجتماعية لمناهج دراسات  
المرأة في الجامعات"
- ١٨٧ - البحث الثاني: الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي.....  
"المرأة موضوعاً للتعليم والتعلم"



## ثالثا : جلسات المؤتمر

الثلاثاء ٢٠٠٦/١١/١٤

التسجيل : الساعة ٩-١٠

### اليوم الأول

الثلاثاء ٢٠٠٦/١١/١٤

الجلسة الافتتاحية

الساعة ١٠-١١

- كلمة الأستاذ الدكتور علي ليلة مقرر المؤتمر
- كلمة الأستاذ الدكتور محمد عبد اللطيف هريدي - عميد كلية الآداب  
رئيس المؤتمر
- كلمة الأستاذ الدكتور علي العبد رئيس جامعة عين شمس وراعي  
المؤتمر

### استراحة لتناول الشاي

الساعة ١١-١١،٣٠

### الجلسة الأولى

كلمة ومحاضرة افتتاحية

الساعة ١١،٣٠ - ١٠،٣٠

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري

١-كلمة افتتاحية عن المرأة في مجتمعاتنا .

الأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو سليمان

٢- المحاضرة الافتتاحية المرأة على ساحة العمل العام .  
السيد المستشار طارق البشري

### الجلسة الثانية

الساعة ١،٣٠ - ٣،٣٠

### المرأة على صعيد التفاعل الدولي والقومي

رئيس الجلسة : الأستاذ السيد يس

- ١ - المرأة على شبكة العلاقات الدولية أ. د نادية مصطفى
- ٢ - المرأة في المؤتمرات الدولية المعاصر أ. د. نيفين مسعد
- ٣ - قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية د. حنان عبد المجيد

### استراحة لتناول الغذاء

الساعة ٣،٣٠ - ٤،٣٠

### الجلسة الثالثة

الساعة ٤،٣٠ - ٧

### المرأة وقضايا التحول والتحديث

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور سمير نعيم

- ١ . حجاب المرأة ، الدخول إلي الحداثة أم الخروج منها أ.د أحمد زايد
- ٢ . دور المرأة في تأسيس رأس المال الاجتماعي د. شادية مصطفى
- ٣ . تخلف المرأة أم تخلف المجتمع أ.د عبد الرحمن النقيب
- ٤ . التحديات الثقافية التي تواجه المرأة في الوطن العربي أ.د ثروت إسحق

اليوم الثاني  
الأربعاء ٢٠٠٦/١١/١٥  
الجلسة الأولى  
الساعة ٩ - ١١

مشاركة المرأة في التحول السياسي

رئيس الجلسة : الأستاذة الدكتورة نازلي معوض

١. الحركة النسائية المصرية في نصف قرن . د. نجلاء راتب
٢. المرأة في تراث الإسلام السياسي . د. أحلام فرهود
٣. المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة . أ. د سامية الخشاب

استراحة لتناول الشاي

الساعة ١١ - ١١،٣٠

الجلسة الثانية

الساعة ١١،٣٠ - ١٢،٣٠

وعي المرأة بقضايا المجتمع والعالم

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور محمود عودة

- ١ - الإعلانات والمرأة بين القيم العربية والعالمية . أ.د فاطمة القليني
- ٢ - وعي المرأة المصرية بقضايا المجتمع . د. حنان جنيد
- ٣ - تناول الصحافة المصرية لقضايا المرأة في النقابات المهنية . أ.د. إبراهيم بيومي - أ. السيد سعيد عبد الوهاب

### الجلسة الثالثة

الساعة ١،٣٠ - ٣،٣٠

### المرأة وقضايا النوع الاجتماعي

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور جمال الطحاوي

١. العلاقة بين التباين الفسيولوجي والاجتماعي ، دراسة لقضايا النوع الاجتماعي د. أميرة الجوهري
٢. المرأة وتقسيم العمل الاجتماعي أ.د. أمال عبد الحميد
٣. تفكيك أدوار المرأة مدخل لتفكيك بناء المجتمع أ.د. علي ليلة

### استراحة لتناول الغذاء

الساعة ٣،٣٠ - ٤،٣٠

### الجلسة الرابعة

الساعة ٤،٣٠ - ٧

### المرأة والتنشئة والاستقرار الأسري

رئيس الجلسة : الأستاذة الدكتورة إجلال حلمي

١. المرأة ، الأم ، مديرة إعداد وتنسيق ومتابعة التنشئة الاجتماعية فضيلة الشيخ جمال قطب
٢. دور المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية في إطار البعد النفسي والاجتماعي والحضارة د. مني أبو طيرة
٣. التكامل بين الجنسين وأثره على استقرار الأسرة أ.د. سعاد صالح

٤. دور المرأة المصرية في صنع القرار د. مني حافظ

اليوم الثالث

الخميس ١٦/١١/٢٠٠٦

الجلسة الأولى

الساعة ٩ - ١١

المرأة والحركة باتجاه المستقبل

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور قدرى حفي

- ١ - تمكين المرأة بين المقرطة وتأنيث الاستبداد أ. هبة رؤوف
- ٢ - دور المرأة المسلمة المعاصرة من الحاضر إلي المستقبل أ. د صلاح عبد المتعال
- ٣ - مستقبل المرأة على خلفية أطر حضارية متباينة أ. د سيف الدين عبد الفتاح

استراحة لتناول الشاي

الساعة ١١ - ١١،٣٠

الجلسة الثانية

الساعة ١١،٣٠ - ١،٣٠

مشاركة المرأة في العنف

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور / سعيد ناصف

- ١ . بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر د. مديحة عبادة
- ٢ . بعض المتغيرات النفسية الفاعلة في شدة العنف لدي المرأة أ. د سميحة نصر
- ٣ . تحريم العنف ضد المرأة في الإسلام أ. د عبد المعطي بيومي

### الجلسة الثالثة

الساعة ١،٣٠ - ٣

### المرأة على مرجعية القانون وحقوق الإنسان

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور رفعت العوضي

- ١ - حقوق المرأة والرجل في ميزان الإسلام من خلال النوع الاجتماعي  
أ.د آمنة نصير
- ٢ - المرأة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية أ.د عصام المليجي - د. محمود شعبان

### الجلسة الرابعة

الساعة ٣ - ٤،٣٠

### المرأة موضوعاً للتعليم والتعلم

رئيس الجلسة : الأستاذ الدكتور علي جليبي

- ١ . إشكالية التحيز في دراسة الأصول الاجتماعية لمناهج دراسات المرأة في الجامعات  
أ. د أبو بكر محمد أحمد إبراهيم
- ٢ . المرأة موضوعاً للتعليم والتعلم  
أ.د سعيد إسماعيل علي
٣. قراءة توصيات المؤتمر  
أ. د علي ليلة

### تناول الغداء

الساعة ٤،٣٠

### وما التوفيق إلا بالله

"مقرر المؤتمر"

أ.د علي ليلة

## مقدمة

المؤكد أن المرأة تشغل مكانة محورية في بناء الأسرة والمجتمع ، فهي التي تشكل أساسه القاعدي وهي التي تتولي الحفاظ على الأسرة وأحياناً إعاشتها ، إضافة إلي أنه يقع على عاتقها عبء القيام بالتنشئة الاجتماعية ومن ثم الحفاظ من خلالها على تراث الأمة، ونقله من خلال هذه العملية من جيل إلي آخر. إلي جانب أن مكانتها من نوع المكانات الكثيفة الأدوار، فهي الأم والزوجة، وهي التي ترعى نوعية حياة أسرتها من كل الجوانب. كرمتها الأديان السماوية والدين الإسلامي بخاصة حينما أكد على ذلك، تارة من خلال التذكير بأنها "السكن" وتارة أخرى من خلال التأكيد على أن "الجنة تحت أقدامها"، بحيث نجد أن القراءة الواعية لتراثنا الديني - الذي يشكل قاعدة ثقافة مجتمعاتنا - في موائيقه الأساسية وفي تفسيراته، سوف تدفعنا إلي إدراك المكانة العالية التي منحها تراثنا للمرأة، وهي المكانة التي عجزت أكثر الحضارات أو الثقافات العالمية تقدماً عن أن توفر المضامين التي تتصفها .

غير أننا نلاحظ في الوقت الحاضر جدل دائر على الساحة الاجتماعية حول قضايا تتعلق بالمرأة. تقدم في إطاره مختلف الأطراف وجهات نظر تتطلق من أطر حضارية وثقافية متباينة، سواء فيما يتعلق بالحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو فيما يتعلق بالشروط التي تيسر للمرأة القيام بأدوارها كاملة في المجتمع، أو فيما يتصل بالمواطنة الكاملة التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة. أو ما يشير إلي أهمية المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف الأصعدة والمستويات، أو فيما يتصل بظواهر اجتماعية بحتة كصراع أدوار المرأة، أو الترتيب الأمثل

لأدوارها أو القضايا المتصلة بمتضمنات النوع الاجتماعي، في إطار الحضارة أو الثقافة العربية والإسلامية، والغربية على السواء. وإذا كان لكل حضارة أو ثقافة موقفها من المرأة وتصورها لمكانتها وأدوارها، فإنه من المستهدف التعرف بدقة على هذه التصورات لندرك جوانبها الإيجابية والسلبية، وذلك حتى يمكن ترشيد تطوير أوضاع المرأة في مجتمعاتنا بما يساعدها على نيل حقوقها كاملة حسبما تؤكد مرجعية حضارتنا.

### أولاً: المرأة على ساحة أطر حضارية متباينة:

مما لا شك فيه أن إرادة الخالق والتطور الحضاري العالمي الذي تلبور من خلال عدة حضارات وثقافات عالمية قدمت تصورات متباينة فيما يتعلق بالنظر إلي المرأة ، من حيث مكانتها في المجتمع والأدوار المتصلة بهذه المكانة . استنادا إلي أن هذه الحضارات نشأت في سياقات جغرافية واجتماعية وتاريخية متباينة ، وذلك حتى تتدافع هذه الحضارات فيما بينها ، بحيث تتلاقح إيجابياتها بما يساعد على مزيد من الإبداع والابتكار الإنساني ، وبما يؤدي إلي أعمار الكون ، غاية الله من الخلق . ارتباطا بذلك فإننا نجد أن الوضع العالمي المعاصر يشير إلي تضمينه للأطر الحضارية التالية :

١. الحضارة أو الثقافة الغربية :حيث نجد أن هذه الحضارة بثقافتها المتنوعة تضمنت تاريخياً رؤية متدنية للمرأة ، برغم ادعائها الحفاظ على حقوقها. مؤشر ذلك أن المرأة لم تحصل على مواظنتها الكاملة إلا في القرن التاسع عشر تقريبا . فقد كانت المواظنة ذكورية بالأساس في المجتمعات الغربية ، يضاف إلي ذلك بعض القيود التي فرضت على المرأة والتي أدت إلي تآكل هويتها كتغيير اسمها عند الزواج ، إضافة إلي تقلص ذمتها المالية . بالإضافة إلي ذلك فإننا نجد أن الحضارة الغربية عندما طرحت موضوع المساواة الحقوقية

بين الرجل والمرأة طرحته بمنطق صراعي لا يهتم بتكامل الأسرة من ناحية ، ولا بالطبيعة الخاصة بكل من الرجل والمرأة من ناحية أخرى ، الأمر الذي أدى إلي اختزال مكانة المرأة كقاعدة للبناء الأسري ، بحيث أصبحت مجرد عنصر في بناء الأسرة . هذا بالإضافة إلي اختزال قداسة عقد الزواج المشكل للأسرة إلي مجرد عقد تبادلي يحدد الحقوق والالتزامات دون اهتمام بتواصل المشاعر والعواطف الأسرية . حيث أدرك هذا العقد من خلال رؤية جزئية تتصل بالعناصر أو الأطراف المشاركة فيه . دون الإدراك الكلي للأسرة باعتبارها الوحدة الأولى بالبقاء والتأكيد ، ومن هذا المنطق تتحدد وظيفة العناصر أو الأطراف المشاركة فيها . وبرغم ذلك تسعى هذه الثقافة إلي فرض هذا التصور على نظام عالمي بأسرة .

٢ . **الثقافة العربية** : وتمثل الحضارة أو الثقافة العربية الإطار الحضاري الثاني الذي يتضمن نظرة محددة للمرأة ، حيث نجد أن التراث العربي الذي تدفق إلينا من القبيلة العربية قبل الجاهلية . وهو التراث الذي يضع المرأة في مكانة متدنية مقارنة بالرجل . ذلك لأن القبيلة العربية كانت تحتاج إلي الذكور باعتبارهم فرسانها الذين يدافعون عن وجودها ، والذين يأخذون بثأرها إذا هي قد تعرضت للاعتداء عليها . أما الإناث فقد كن المعرضين للسبي ومن ثم معايرة القبيلة بهم ، بحيث شكل ذلك أحد الأسباب الداعية - قبل الجاهلية - إلي وأد الإناث إعتقاداً بأن القبيلة بدونهم تصبح قوية . وقد تسلسل هذا الموروث الثقافي العربي وتغلغل في ثقافة مجتمعنا من ناحية ، بل وأصبح يوجه في كثير من الأحيان سلوكيات البشر تجاه المرأة من ناحية ثانية . إضافة إلي أنه تداخل مع التراث أو الثقافة الإسلامية بحيث أصبحت النظرة العربية التي انحدرت من الجاهلية تحسب

على الإسلام ، حتى أصبح من الصعب لدي الشعوب العربية - ناهيك عن أبناء الحضارة الغربية والحضارات الأخرى- فصل ما هو إسلامي عن ما هو عربي فيما يتعلق بالمرأة ، بل وأحيانا تحدث معايرة الإسلام ببعض مفاهيم وتصورات الثقافة العربية والإسلام بريء منها ، بل جاء الإسلام ليقضي على الكثير منها .

٣. الحضارة أو الثقافة الإسلامية: وهي الحضارة التي تستند إلي الدين الإسلامي الذي أوحى به الله إلي رسول الإسلام سيدنا محمد"صلي الله عليه وسلم". ونحن إذا تأملنا هذا التراث فسوف نجد يفرض مكانة عالية للمرأة ، فهي التي احتضنت رسول الله "صلي الله عليه وسلم" فترة أن جاءه الوحي ، وهي التي أشارت عليه في مواقف الأزمنة وسمع إلي قولها وعمل به ، وهي التي حاربت ودافعت عنه حينما اشتد وطيس الحرب والنزال. وهي التي أشاد بها القرآن الكريم، وهي التي أوصي بها رسول الله "صلي الله عليه وسلم" خيراً في خطبته الأخيرة المعروفة "بخطبة الوداع". بالإضافة إلي ذلك فنحن إذا تأملنا الدين والتراث الإسلامي كأساس للحضارة والثقافة الإسلامية، فسوف نجد أنه قد منح المرأة حقوقاً اقتصادية واجتماعية وسياسية مساوية تماماً لحقوق الرجل والتزاماته ، حدث ذلك مع بداية ظهور الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان تقريباً . وهي الحقوق والالتزامات التي لم تصل الحضارة الغربية إلي مستواها فيما يتعلق بالمرأة ، أو إلي درجة نضجها واكتمالها حتى الآن . الأمر الذي يشير إلي - لو أحسننا الفهم - سمو وتفوق الخطاب الإسلامي في مستوياته المعنوية والوثائقية في هذا الاتجاه ، وهو الأمر الذي ينبغي توضيحه للكافة والتعريف به .

ثانياً: أهداف المؤتمر:

على هذا النحو يسعى المؤتمر إلي تحقيق أربعة أهداف نحددها فيما

يلي:

١. تحديد تصور الثقافة الغربية لمكانة المرأة وأوضاعها وأدوارها في المجتمع ، وما هو موقف التيارات النظرية التي تبلورت عن التراث الغربي فيما يتعلق بالمرأة. وكيف أن هذا التراث قد تميز بالصراع من أجل حصول المرأة على حقوقها التي تتساوي فيها مع الرجل ، إضافة إلي أن هذه التصورات الحديثة التي ظهرت أخيراً في الحضارة الغربية فيما يتعلق بالمرأة في علاقتها بالأسرة والمجتمع تحتاج إلي تأمل وتمحيص ، ذلك إلي جانبي أنه وإن أعطت هذه الحضارة المرأة بعض الحقوق ، إلا أن تفعيل هذه الحقوق أدي إلي إرهاب المرأة والمتاجرة بها ، وإلي تقليص التماسك والتراحم داخل الأسرة ، ذلك يرجع إلي أن المساواة التي قدمتها الثقافة الغربية هي مساواة صراعية استغلالية وتعاقدية بالأساس .

٢. توضيح مكانة المرأة في مجتمعاتنا اليوم ، وكيف أنها تشغل في بعض السياقات مكانة أقل من مكانة الرجل بسبب الموروث الثقافي الذي شكلت ثقافة وعادات القبيلة العربية قاعدته من ناحية ، والحضارة التاريخية البائدة التي وجدت في تاريخ المجتمعات العربية من ناحية ثانية. بحيث يمكن فصل هذه التصورات المتدنية للمرأة والتي استندت إلي الموروث الثقافي التاريخي للمجتمعات العربية ، عن التصور المتطور والقويم الذي قدمه التراث الإسلامي لمكانة المرأة وأدوارها الهامة والأساسية في المجتمع ، حيث نري ضرورة هذا الفصل ، حتى لا يتهم أو يعاير الإسلام بحقائق لا تنتمي إليه .

٣. تحديد تصور التراث الإسلامي في مجتمعاتنا لمكانة المرأة وتكامل دورها مع دور الرجل في المجتمع ، وكيف أن هذا التصور قد جاء

ناسخاً لما قبله وناظياً له ، إضافة إلى مقارنة مكانة المرأة وأدوارها في تراثنا، بمكانتها في التراث الغربي ، أو تراث الحضارات الأخرى . لأن ذلك مطلوب في زمان تهاجم فيه الأمة الإسلامية والعربية ويهاجم فيه تراثها الإسلامي بحقائق ليست في جوهر بنائه ، وذلك مطلوب حتى يتعرف الباحثون والمواطنون في مجتمعاتنا على المعطيات الصحيحة التي تشير إلى المكانة الرفيعة التي منحها تراثنا للمرأة كي تتبوأها . هذا بالإضافة إلى معرفة وجهة نظر هذا التراث فيما يتعلق ببعض القضايا المعاصرة ذات الصلة بالمرأة .

٤ . من المهم في النهاية أيضاً أن ينتج عن المؤتمر مجموعة من التوصيات التي تستند إلى تصور حضاري واضح يعبر عن تراثنا ، تصلح أساساً لتطوير سياسة اجتماعية فيما يتعلق بأدوار المرأة ، وبما يمكنها من تحقيق ذاتها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ضوء إمكانيات الواقع والتحديات المفروضة عليه ، دون إهدار لطاقتها أو تقريط في حقوقها وحاجاتها، أو تدمير أخلاقياتها وأخلاقيات الأسرة وأخلاق المجتمع. ويشير تأمل البحوث المقدمة في مختلف جلسات المؤتمر إلى جهد جاد بذله باحثون مخلصون وأكفاء حاولوا من خلال تشخيص واقع المرأة في مجتمعاتنا في سعي للارتقاء بأوضاعها بما يجسد القيم والمعايير التي ينادي بها تراثنا الإسلامي الأصيل الذي أكد على استحقاقها الفطري لأن تقف على قدم المساواة والتكامل مع الرجل بكل الآثار الإيجابية لذلك على كل من الأسرة والمجتمع.

**مقرر المؤتمر**

**أ.د. علي ليلة**

ملخص بحث  
المرأة على شبكة العلاقات الدولية  
أ.د. نادية مصطفى

إن موضوع المرأة على شبكة العلاقات الدولية، كموضوع من موضوعات مؤتمر تحت عنوان "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة"، يكتسب دلالاته من اعتبارين أساسيين:

أولهما - أن التطور في مجال العلاقات الدولية (واقعاً وفكراً وتنظيراً) استدعى الاهتمام بالأبعاد الثقافية والحضارية على نحو جديد يعكس عمليات العولمة وتأثيراتها المتعددة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي. وهذه التأثيرات تتسم بأمرين أساسيين: الجدل بين السياسي والثقافي - الحضاري من ناحية، واختراق الخارجي للداخل من ناحية أخرى. ولذا؛ فإن الحديث عن المرأة في سياق وطني لا بد وأن يستدعي التأثيرات الخارجية ذات الأبعاد السياسية؛ حيث لم تعد قضايا المرأة قضايا مجتمعية أو ثقافية فقط أو قضايا داخلية فقط ولكن أضحت أيضاً قضايا دولية ذات أبعاد سياسية.

ثانيهما - أن أوضاع المرأة في مجتمعاتنا الإسلامية - بصفة خاصة - قد أضحت ساحة خصبة وأساسية لاختبار التضاد أو المواجهة بين المنظورات الحضارية المؤثرة على عمليات التغيير السياسية والمجتمعية الجارية، والتي تأخذ إما أشكالاً سلمية أو أشكالاً عنيفة، وسواء منها التي تفرزه التفاعلات الداخلية أو تلك التي تفرزها الضغوط والتدخلات الخارجية.

بعبارة أخرى، إن الحديث الآن عن أوضاع المرأة بين أطر حضارية مقارنة؛ هو حديث في الفكر الدولي والحركة الدولية بدرجة أساسية، وليس حديث في الأوضاع الوطنية والإقليمية فقط، وهو الأمر الذي يفرض تحديات مهمة على وضع المرأة باعتبارها مدخلاً من مداخل التغيير المجتمعي، وباعتبار مشاكلها أيضاً هي تجسيد لمشاكل الأمة في ظل وضعها الراهن في النظام الدولي المعاصر: نظام العولمة.

ولهذين الاعتبارين؛ فإنني أقترح من موضوع الدراسة بصفتي أستاذة في تخصص العلاقات الدولية، وليس بصفتي ناشطة مدنية أو حقوقية في مجال قضايا المرأة، كما أقترح منه أيضاً بصفتي كإنسانة، وليس مجرد امرأة، أهتم به لكوني امرأة تهتم بقضايا المرأة، ذلك أن اقترابي من قضايا المرأة ليس بحكم وازع النوع ولكن بحكم وازع الاهتمام بالسياق الأسري والمجتمعي، وفي قلبه المرأة وغيرها، كذلك الاهتمام بوضع هذا السياق في عمليات وتفاعلات العولمة لأن هذه العولمة تفرض تحديات متجددة على الأمة الإسلامية بأسرها؛ ابتداءً من مستوى الفرد، مروراً بالأسرة والمجتمعات، وصولاً إلى الدول والمؤسسات الجماعية. بعبارة أخرى؛ فإن منهجية اقترابي من الموضوع، وإن كانت تعكس تخصصي (باعتبار أن قضايا المرأة من القضايا الدولية المعاصرة) من ناحية؛ فإن هذه المنهجية تترجم أيضاً وتعكس منظوراً حضارياً لقضايا المرأة وهو جزء من منظور حضاري شامل لدراسة العلاقات الدولية -نظرية وفكراً- من مدخل قيمي إنساني (إسلامي) مقارنة بمنظور عولمي (مادي حقوقي، علماني).

وهذه الدراسة هي نتاج تفاعلي، بهاتين الصفتين، مع العديد من الدراسات والملتقيات -الخاصة بأوضاع المرأة- التي شاركت بها وفيها طوال عقد مضي. ولقد حاولت خلالها أن أرسم خريطة التحديات التي تواجه

الأمة الإسلامية -موضوع تحديات المرأة منها- كما حاولت من ناحية أخرى أن استكشف ملامح المنظورات المقارنة التي تؤثر على تشخيص وتفسير هذه التحديات وعلى أشكال الاستجابة لها، وأبعاد الجدل بين هذه المنظورات. ولهذا؛ فإن هذه الدراسة تنقسم إلى جزأين: الجزء الأول -موضوع المرأة من التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية مع صعود الأبعاد الثقافية والحضارية لكل من التحديات الخارجية التي تواجه الأمة وأنماط الاستجابة لها.

الجزء الثاني - عن سمات المنظورات الحضارية المتقابلة حول المرأة وأبعاد الجدل بينهما.

وتمهيداً لهذين الجزأين أرسم الخريطة التالية التي تشرح بصورة ملموسة المقصود بوضع المرأة على شبكة العلاقات الدولية، وأقصد بذلك وضع المرأة المسلمة والعربية على شبكة العلاقات الدولية للأمة الإسلامية.

#### أ) المرأة والصراعات المسلحة:

- حماية المرأة ذريعة من ذرائع التدخل العسكري (نظام طالبان في أفغانستان - دارفور - )
- المرأة أداة من أدوات تنفيذ أهداف الحروب: الاغتصاب كعملية منظمة ومقصودة (البوسنة والهرسك).

#### ب) المرأة وتقنين مبادئ العولمة بواسطة الأمم المتحدة:

الاتفاقات والمعاهدات الدولية أسلوب من أساليب التدخل الخارجي في عملية التغيير المجتمعي والثقافي تحت شعارات حقوق الإنسان.

ج) المرأة في المجتمع المدني العالمي: المرأة وحركات مناهضة العولمة، المرأة والعمل التطوعي ضد الفقر والعنف.

د) المرأة في حوار الأديان وحوار الثقافات: حقوق المرأة في الإسلام والشبهات حولها ومقارنة بين وضع المرأة في العالم الإسلام والغربي.  
هـ) المرأة وعملية التجديد المطلوب في الخطاب الديني وفي الخطاب العلماني على حد سواء.

و) المرأة في النظريات ساحة لاستكشاف دلالة الأنساق المعرفية المتقابلة: بين نظريات النوع والمنظور الحضاري والنسوية الإسلامية وبين النظرية النسوية للعلاقات الدولية.

توضح الخريطة السابقة ملامح من واقع الأمة الإسلامية على صعيد الفكر الدولي والحركة الدولية على حد سواء.

## ملخص بحث

قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية

دراسة تحليلية لبعض المواقع الإلكترونية الإسلامية

د. حنان محمد عبد المجيد إبراهيم

### أولاً: قضية البحث

نجحت حركة العولمة في استقطاب نخبة من المثقفين والباحثين الذين ساهموا في معالجة قضايا المرأة طبقاً للتصورات والرؤى الغربية، واستطاعت نشر أفكارها من خلال ثورة الاتصالات الحديثة التي ساعدت على نقل الأفكار والقيم الغربية إلى مجتمعاتنا الإسلامية بسرعة كبيرة، إلا أن هذا النجاح قد أدى، في الواقع، إلى خلق تيار إسلامي مقاوم، يتحدى هذا الغزو الثقافي الغربي الجديد، ويستخدم نفس الوسائل الحديثة التي يستخدمها دعاة العولمة، فصارت المواجهة بين الطرفين عبر شبكة المعلومات الدولية، من خلال إنشاء العديد من المواقع الإلكترونية الإسلامية التي تعبر عن التوجهات الإسلامية حول القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة، ومن بين هذه المواقع وجدت بعض المواقع المتخصصة في معالجة قضايا المرأة المسلمة. وبرغم حداثة هذه المواقع التي أنشئت مع بدء الألفية الثالثة، إلا أنها تشكل، في الحقيقة، تجربة مهمة جديرة بالدراسة والتحليل السوسولوجي. لذلك تشكلت قضية هذا البحث حول:

قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية، من خلال الدراسة التحليلية لبعض المواقع الإلكترونية الإسلامية المتخصصة في قضايا المرأة.

## ثانياً: أهمية البحث وأهدافه

لما كانت الرؤى المعروضة على المواقع الإلكترونية الإسلامية الخاصة بقضايا المرأة تُوصف بأنها إسلامية ، فمن المتوقع أن تعبر عن مرجعية إسلامية صحيحة، ونظراً لكون هذه المواقع تشكل القنوات الرئيسية التي يستمد منها الشباب المعلومات والأفكار، حيث يشكل الشباب معظم الجمهور المشارك في هذه المواقع، فإنها تلعب بالضرورة دوراً حيوياً وجوهرياً في صياغة وعي شريحة عريضة في كل المجتمعات الإسلامية على السواء، يُفترض أن يخرج منها قادة الرأي الفاعلين في تشكيل الأوضاع الاجتماعية، وتغيير الواقع الاجتماعي في هذه المجتمعات على المدى القريب والبعيد. ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة استكشاف طبيعة الخطاب الموجه من قبل هذه المواقع حول قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية، لما يمثله هذا الخطاب من تأثير قوي في تشكيل أفكار واتجاهات وسلوكيات النساء المسلمات المعاصرات. وعلى ذلك تهتم هذه الدراسة ببحث هذه القضية. ومن ثم يسعى هذا البحث إلى عدة أهداف هي:

- قراءة وتحليل ما تعرضه المواقع الإلكترونية الإسلامية الخاصة بالمرأة من قضايا، بهدف التعرف على أولويات الخطاب المقدم للمرأة المسلمة، ومدى اقتراب القضايا المطروحة من الواقع الاجتماعي، ومدى ارتباطها بالخصوصية الثقافية والاجتماعية للمرأة المسلمة، ومدى تعبيرها عن جوهر المبادئ والمقاصد الإسلامية أو انحرافها عنها، ومدى تأثيرها بالتطورات السياسية العالمية
- التعرف على ما يقدم من قضايا فكرياً ومحتوى وشكلاً، ومدى ارتباطها بالتجديد الاجتماعي والديني.

- التعرف على المفاهيم والقيم التي تركز عليها المواقع في طرحها لقضايا المرأة.
- الكشف عن الدور الذي تلعبه المواقع الإسلامية في خلق الوعي الإسلامي لدى أفراد المجتمع فيما يتعلق بقضايا المرأة ، ومدى قدرتها على تشكيل الاتجاهات بما يساعد على تغيير الأوضاع الراهنة.

### ثالثاً: تساؤلات البحث

يسعى البحث إلى تساؤل أساسي هو :

- ما ملامح واتجاهات الخطاب الموجه على المواقع الإسلامية المخصصة للمرأة حول قضايا المرأة المسلمة ؟ وذلك من خلال عدة تساؤلات فرعية هي:

١. ما القضايا المعروضة على المواقع الإسلامية الخاصة بالمرأة محل الدراسة خلال فترة التحليل؟
٢. ما المصادر الأساسية التي تستقي منها المواقع محل الدراسة موضوعاتها؟
٣. ما التخصصات العلمية للكتاب المشاركين في المواقع محل الدراسة؟
٤. ما خصائص الفاعلين المركزيين في النصوص المعروضة من حيث (النوع / العمر / المهنة / التعليم)؟
٥. ما محددات الخطاب المقدم على المواقع موضع التحليل من حيث: الشكل التحريري / مساحة النص / طريقة العرض / موضوعية العرض / مستوى العرض / دليل البرهنة ؟
٦. ما القيم المدركة في النصوص المعروضة في المواقع محل الدراسة؟

## رابعاً: الإجراءات المنهجية

١. نوع الدراسة: الدراسة وصفية تهتم بتحليل المضمون كمياً وكيفياً للقضايا الخاصة بالمرأة المسلمة كما تعرضها بعض المواقع الإلكترونية الإسلامية المتخصصة في قضايا المرأة.

٢. أسلوب الدراسة وأدواتها: تستخدم الدراسة أسلوب تحليل المضمون وتحليل الخطاب، من خلال صحيفة تحليل المحتوى. وتضم الصحيفة مجموعة من المتغيرات لتحليل مجموعة من القضايا الخاصة بالمرأة ذات الأهمية المحورية في الوقت الراهن، وتم تصنيف القضايا إلى أربع مجموعات هي:

• قضايا اجتماعية ، قضايا ثقافية، قضايا اقتصادية، قضايا سياسية

٣. حدود الدراسة: تم رصد ٢٣ موقعاً خاصاً بالمرأة المسلمة مثل (لها أون لاين، ركن الأخوات، واحة المرأة، طريق الجنة، الشبكة النسائية العالمية، مسلمات، مجلة منبر الداعيات، منتدى أنا مسلمة...). وتم اختيار ثلاثة مواقع من بين هذه المواقع كعينة للتحليل وهي: موقع "لها أون لاين" ، وموقع " طريق الجنة" ، وموقع "مسلمة". لما تتميز به هذه المواقع من أنها أقدم المواقع، وأكبرها حجماً وتنوعاً في عرض قضايا المرأة.

٤. جمع البيانات: استغرقت مرحلة جمع البيانات أربعة أشهر من مارس ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٦ ، حيث اعتمدت الباحثة على الأرشيف الموجود في كل موقع والذي يضم كل المادة المنشورة على الموقع منذ بداية إنشائه وحتى نهاية فترة التحليل في منتصف عام ٢٠٠٦. وتم رصد ٨٤٨ تكراراً لقضايا المرأة المختلفة من واقع ٦٧٦ صفحة Web على المواقع الثلاثة، خلال فترة التحليل.

## سادساً: نتائج الدراسة

١. تناولت المواقع الممثلة لعينة البحث - مسلمة ، لها أون لاين ، طريق الجنة - العديد من الموضوعات حول مختلف قضايا المرأة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد جاءت نتائج التحليل لعينة البحث البالغة ٦٧٦ موضوعاً، طُرحت في المواقع الثلاثة وتضمنت الإشارة إلى ٨٤٨ قضية تتعلق بالمرأة المسلمة عموماً، لتوضح أن الخطاب المطروح عموماً يركز على القضايا الثقافية، وقد بلغت نسبة القضايا الثقافية المعروضة ٤٣,٩% من مجمل القضايا ، يليها القضايا الاجتماعية وبلغت نسبتها حوالي ٣٨,٣% ، ثم القضايا الاقتصادية وبلغت نسبتها حوالي ١١,٢%، بينما انخفضت نسبة القضايا السياسية لتبلغ نسبتها ٦,٨% فقط.
٢. تشير البيانات الخاصة بكل موقع على حدة أن موقع طريق الجنة ينفرد بأعلى نسبة للقضايا الاجتماعية بلغت حوالي ٦٤,٦ ، وتبين أن القضايا الثقافية نالت الاهتمام الأول في موقع لها أون لاين حيث تجاوزت نصف القضايا المعروضة وبلغت حوالي ٥٠,٥% من مجمل القضايا ، وكذلك جاء اهتمام موقع مسلمة بالقضايا الثقافية مقارباً لاهتمام " لها أون لاين" حيث بلغت نسبتها ٤٧,٤%، وقد لوحظ انخفاض نسبة القضايا الاقتصادية والسياسية في المواقع الثلاثة، التي بلغت في " لها أون لاين" حوالي ١٣,٩% ، و ٧,٤% على التوالي، وبلغت في " مسلمة" حوالي ٨,١%، ٨,٦% ، أما موقع طريق الجنة فقد ظهرت فيه القضايا الاقتصادية بنسبة ٧,٣، بينما لم تتل القضايا السياسية اهتماماً كافياً حيث بلغت نسبتها ٣,٦% فقط.
٣. فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية جاءت قضية الاختلاط بين الجنسين على رأس الأولويات على مستوى المواقع الثلاثة، وبلغت في " لها أون لاين" حوالي ٢٣%، وفي "مسلمة" حوالي ٢١,٣، وفي " طريق الجنة" ٢١%

- من مجمل القضايا الاجتماعية المعروضة في عينة الدراسة. بينما جاءت قضايا مهمة مثل العنوسة وتنظيم الأسرة وحقوق المرأة وقضايا الأحوال الشخصية في نسب متدنية جداً لا تتناسب مع أثرها الكبير على المجتمع.
٤. فيما يتعلق بالقضايا الثقافية جاءت قضية الحجاب والسفور لتشغل أكبر حيز في المواقع الثلاثة، وبلغت نسبتها ٤٣,٨ % في لها أون لاين، و ٣٩,٤ % في مسلمة، و ٣٦,٢ % في طريق الجنة. بينما غابت قضية (الثقافة الجنسية) ن موقعي مسلمة وطريق الجنة، وغابت قضية شهادة المرأة من موقعي لها أون لاين وطريق الجنة. في حين حازت قضية في غاية الخطورة مثل (القيم والتقاليد المحددة لنظرة المجتمع للمرأة) على نسب ضئيلة لا تعبر عن حجم المشكلة في بعض المجتمعات الإسلامية التي تتغلب فيها بعض العادات والأعراف المخالفة للشريعة الإسلامية والتي تحرم المرأة من كثير من الحقوق التي أقرتها الشريعة.
٥. فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية تبين الانخفاض الملحوظ في تناول بعض القضايا ذات الحساسية مثل قضية (نفقة الزوجة)، والذمة المالية للمرأة، بينما انشغلت المواقع الثلاثة في التركيز على قضية (عمل المرأة).
٦. وأخيراً فيما يتعلق بالقضايا السياسية لوحظ ضعف الاهتمام بالسياسة بوجه عام سواء من جهة الكُتاب المشاركين في المواقع أو من جهة الجمهور المشارك، وبدت قضية (المشاركة السياسية) كأهم قضية تعرضت لها المواقع الثلاثة وكانت من أكبر القضايا إثارة للجدل والاختلاف.
٧. جاءت النسبة الأكبر من المعالجات للقضايا المعروضة تركز على المظاهر والأسباب، إلا أن نسبة متوسطة من المعالجات كانت تهتم بطرح الحلول، كما كانت نسبة كبيرة من المعالجات تنتم برؤية متكاملة للقضايا المطروحة، إلا أن الغالب في عرض القضايا في المواقع

الثلاثة، الاعتماد على رأي الكاتب، أو رأي أشخاص آخرين في قضايا مهمة كانت تحتاج إلى عرض أسانيد شرعية يمكنها أن تدعم الفكرة أو توضيحها للجمهور. بينما تميزت معظم المعالجات بالعرض التفسيري أو التحليلي، مما يرفع من مستوى المعالجة للقضايا. وقد لوحظ أنه رغم اعتماد نسبة كبيرة من المعالجات على البرهان الديني في تأكيد القضية (٣٣,٨% في مسلمة، ٣٤,٩% في لها أون لاين، ٤٤,٥% في طريق الجنة)، إلا أنه كان من المتوقع أن تزيد هذه النسب أكثر من ذلك، نظراً للطابع الإسلامي لهذه المواقع.

٨. ركز الخطاب المقدم من خلال المواقع الثلاثة على بعض القيم الإيجابية المهمة، إلا أن قيمة العفة والاحتشام طغت على باقي القيم فكانت القيمة الأكثر بروزاً في كثير من النصوص المعروضة. وتضاعفت نسبة بعض القيم المهمة مثل (القوة) و(التجديد) و(الرفق) و(الشورى) و(التسامح)، كما غابت بعض القيم الإيجابية الملحة مثل (التعاون) و(الوحدة)، وهي قيم تحتاج إلى مزيد من التأكيد نظراً لاهتزازها وعدم إدراكها بوضوح في النسق القيمي القائم في بعض المجتمعات الإسلامية، ويجب إحيائها داخل الوعي الجماهيري في ظل ظروف التردّي والتخلف والقهر التي تواجه الأمة في الوقت الراهن.

٩. لوحظ أن ما يطرحه المتخصصون والباحثون من خلال المقالات والبحوث لا يعكس في معظمه اهتمامات ومشكلات جمهور النساء المسلمات اللاتي يقدمن مشكلاتهن من خلال أبواب الاستشارات الموجودة في المواقع الثلاثة. كما لوحظ تأثير الأجندة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا المرأة وإن بدا تأثيراً سلبياً، إذ حرص القائمون على المواقع الثلاثة إبراز الأفكار والرؤى المعارضة للتوجهات الغربية والأمريكية حول قضايا المرأة.



ملخص بحث  
حجاب المرأة  
الدخول إلى الحداثة أو الخروج منها  
أ.د. أحمد زايد

منذ أن دخلت النظم الحديثة مصر مع نهاية القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر؛ تحولت قضية حجاب المرأة إلى قضية محورية في الجدل حول الأصالة والمعاصرة أو الحداثة والتقاليد. وقدم الفكر المصري الحديث آراء مختلفة حول هذه القضية، وهي آراء تتبلور حول موقفين: الموقف الذي ينبع من أفكار "قاسم أمين" والذي يدعو إلى تحرر المرأة. وعلى الرغم من أن قضية الحجاب لم تكن هي القضية الملحة عند قاسم أمين مثلما كانت قضية تعليم المرأة، ودورها في تنشئة الأطفال وتربيتهم، إلا أنه فتح الجدل حول حجاب المرأة وسفورها. وساهمت الحركة النسائية التي قادتها بعض النساء في وضع قضية الحجاب في بؤرة الحوار الفكري حول الحداثة والتقاليد. أما الرأي الثاني فقد ظهر من الذين تصوروا في أنفسهم أنهم حماة التقاليد والتراث، والذين ظلوا يُدافعون عن دور محدود للمرأة، وعن ضرورة التزام المرأة بتعاليم محدودة في زيها وفي حركتها الاجتماعية. ولقد تدعم هذا الموقف من خلال الحركة الإسلامية (خاصة حركة الإخوان المسلمين).

ورغم أن هذا الحوار قد خفت قليلاً في ستينيات القرن العشرين، إلا أنه عاود الظهور بشدة منذ سبعينات القرن العشرين، على أثر تغيرات داخلية (التحول إلى علاقات السوق وتحول أعداد كبيرة من المصريين إلى مصاف الفئات الكادحة)، وتغيرات إقليمية (تزايد تيارات الهجرة إلى دول النفط،

وتبنى أساليب حياتية وتوجهات فكرية وعقائدية وايدولوجية تتلائم مع الحياة في هذه البلدان). لقد أدت الظروف إلى عودة مناقشة قضية الحجاب بشكل أكثر تفصيلاً. فلم يعد الأمر هنا يتعلق بحجاب المرأة أو سفورها، بل صار يتعلق أيضاً بالطريقة التي يجب أن تتحجب بها المرأة. فمنهم من رأى ضرورة أن تغطي المرأة وجهها وكافة أجزاء جسدها فيما يعرف "بالنقاب"، ومنهم من رأى عدم وجود أهمية لتغطية الوجه واليدين. ولم يتوقف الأمر عند الانقسام حول هذين الرأيين، ولكن ظل الانقسام حول طريقة الحجاب باختراع مسميات جديدة كالخمار والإسدال والملفحة، ناهيك عن الزى الخاص بالصلاة أو الحج أو غيرهما.

ولقد صاحب هذا الخطاب الفكري اتجاه واقعي نحو الحجاب، وخطاب يومي مكثف حول الطريقة التي يجب أن يكون عليها الحجاب، وميل في الأسواق نحو التفنن في بيع أشكال مختلفة من زى النساء والفتيات المحجبات. وارتبط كل ذلك بالمبالغة في رموز التدين، والمبالغة في إصدار الفتاوى المتعلقة بالحجاب وغيره، وتعدد مصادر هذه الفتاوى، وتناقضها أحياناً.

ولا شك أن هذا الموقف يفتح أمامنا سؤال إشكالي حول الظروف التي أدت إلى هذا التغيير: لماذا اتجه عدد كبير من النساء إلى ارتداء الحجاب بعد أن كن تركنه؟ وهل هذا الميل ينبع من قناعات شخصية أم أنه ميل اجتماعي يرتبط بظروف خارجه عن إرادة الفاعلين؟ وما هي التفاصيل الكامنة خلف القرار بلبس الحجاب؟ وهل يؤدي ارتداء الحجاب إلى ظهور نمط أخلاقي مغاير؟ وهل يؤدي إلى تبنى اتجاهات معينة نحو الذات والآخرين؟ وهل يشكل الدخول في هذا السلوك خروجاً من عالم الحداثة؟.

ويرتبط السؤال الأخير بالفرضية التي ينطلق منها هذا البحث: فثمة علاقة ما بين هذا الميل إلى التدين، وهذا الدخول في ستار الجسد، وبين الطريقة التي نتعامل بها مع الثقافة الحديثة. ولا أزع هنا أن الدخول إلى عالم الحجاب هو إشارة للخروج من عالم الحداثة، ولكنى أفترض أنه اختيار لحداثة خاصة، وهروب من حداثة غربية. فالحداثة لا تدفعنا أبداً إلى أن نسلم شارة التقاليد، بل تدفعنا إلى أن نعلن بصوت عال: نحن هنا وهذه هويتنا. وعندما نعبر عن هذه الهوية، فنحن نعبر عنها بشكل حديث لا بشكل تقليدي: نختار من الحجاب صنوفاً وألواناً، ولا نمانع في إعلانه شارة على رؤوسنا على زى جد حديث، ونلون فيه ما شاء لنا التلوين، ونتباهى بشرائه من محلات معينة، ونرمز به إلى الانتماء الطبقي، ونجادل حوله جدالاً لا ينتهي يشبه جدالنا حول كل ما هو حديث. إن رفض ما هو "حديث" وقبول ما هو "تقليدي" لا يغنينا عن إخضاع هذا الأخير للجدال و"حدثته" على طريقتنا.

ولبحث الأسئلة التي طرحناها، وسبر مدى صدق الافتراض التي تنطلق منه هذه الأسئلة؛ اتجهنا نحو مقابلة عدد من السيدات والفتيات اللاتي كون سافرات ثم ارتدين الحجاب، وتضمنت استمارة المقابلة أسئلة حول: التصورات المرتبطة بارتداء الفتيات للحجاب والأعمار التي ينبغي أن يلبسن فيها الحجاب، والقصة الكاملة لارتدائها الحجاب، والطريقة التي ترتدي بها الحجاب وهل تغيرت أم استمرت كما هي منذ أول مرة، ومدى إلمامها ومعارفها حول الحجاب ومصادر هذه المعرفة، وصورتها عن نفسها قبل وبعد ارتداء الحجاب، والمحاولات التي تبذلها لإقناع الأخريات بضرورة ارتداء الحجاب، وتصوراتها حول الحجاب في الوقت الحالي والحجاب من عشر سنوات، والصورة المثالية التي ينبغي أن تظهر بها المرأة بشكل عام والمرأة المسلمة بشكل خاص، ومدى متابعتها للطرق الحديثة في ارتداء

الحجاب والألوان المفضلة لديها، بالإضافة إلى تصوراتها حول السلوكيات التي قد تصاحب ارتداء الحجاب مثل ارتداء الحجاب على ملابس ضيقة، ووضع الماكياج، ومصاحبة الجنس الآخر، والتعرف على الأصدقاء الذكور من خلال الشات، ومشاهدة الأفلام وكرة القدم... الخ. وتصوراتها حول ارتباط ارتداء الحجاب بالزواج أو الحصول على وظيفة معينة، ومدى تأثير وجود الفنانات المحجبات على توجهات الفتيات نحو الحجاب.

ويعرض هذا البحث للمادة التي توفرت له من الدراسة الميدانية الاستطلاعية التي أجريت على ٥٠ فتاة وسيدة. ويأمل كاتب البحث أن يوسع هذه العينة في المستقبل وأن يقدم هذه الدراسة في بحث أكثر استضافة.

**والله من وراء القصد**

## ملخص بحث

دور المرأة في صعيد مصر في تراكم وإهدار رأس المال الاجتماعي

دراسة ميدانية على عينة من السيدات العاملات بجامعة سوهاج

د. شادية أحمد مصطفى عمران

### مقدمة:

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي العديد من التغيرات والتحويلات الإقليمية والدولية، والتي ساهمت بدورها في بروز مجموعة من المفاهيم الجديدة والتي كان من أهمها مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital، وقد تبع ذلك تركيز الدوائر الأكاديمية وصانعي القرار عليها وذلك باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الهامة التي يمكن من خلال دراستها تطوير آليات جديدة يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية.

وأصبحت أطروحة التنمية البشرية وأطروحة التنمية المستدامة ترتبط بفكرة مؤداها أن لا أحد سوف يقوم للأفراد بعملية التنمية، فهم أداة هذه التنمية وغايتها، وأن النجاح والفشل يرجع إليهم، وبالتالي لا يقع أي نوع من أنواع المسؤولية على الدول الغنية أو الاستعمارية أو قوى النظام الرأسمالي المعاصر.

فالتنمية بناء على ذلك لا تتحقق لأن القوى البشرية لا تمتلك من القدرات والكفاءات ما يُمكنها من تحقيق التنمية.

وفي إطار ذلك ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي، الذي يشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية، التي تتضمن مجموعة من القيم

والمعايير الأخلاقية ويتم تكوينها في إطار بناء اجتماعي معين، ويمتد هذا البناء من الأسرة، وجماعات الجيرة، والأصدقاء، ومؤسسات المجتمع المدني، إلى بقية مؤسسات المجتمع. وبذلك يعتبر رأس المال الاجتماعي مصدراً من المصادر المجتمعية التي تربط المواطنين وتوحدهم، وتمكنهم من مساهمة أهدافهم بصورة أكثر فعالية، إذ تتحكم في إرادة المواطنين وتدعوهم للتعاون مع بعضهم البعض للاشتراك في مناحي الحياة بأسلوب جماعي.

وهكذا يمكن القول بأن رأس المال الاجتماعي يعتبر أحد الأبعاد الأساسية التي تشكل التماسك الاجتماعي للمجتمع، لتغطية موضوعات كثيرة ومتنوعة، مثل نوعية وكثافة العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات، والمشاعر المتبادلة والالتزام والصدق والثقة في ضوء قيم ومعايير مشتركة، والشعور بالانتماء والولاء، وهي عناصر أساسية في التماسك الاجتماعي الداخلي للمجتمع.

ومن هنا تبدأ العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وبين التنمية حيث أن هناك افتراض راسخ بأن التنمية بها شروط اجتماعية، فهي بحاجة إلى فاعلية على درجة عالية من الثقة والشفافية، وهي بحاجة إلى مجموعة من القيم والمعايير الحدائرية، وهي بحاجة إلى أن يدرك الفاعلون الأفراد وجود بعضهم البعض وان يكونوا قادرين على خلق شبكات اجتماعية لتحقيق أهدافهم والعيش سوياً من أجل هدف واحد.

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من أن هناك المكونات الاجتماعية والثقافية لرأس المال الاجتماعي إلا أنه له مردود اقتصادي واضح، وهذا يتضح في فكر "كولبير" حيث أشار إلى أن رأس المال الاجتماعي يتضمن بعض العلاقات البعيدة عن نظام السوق (علاقات ثقافية واجتماعية).. ولكنها تنتج آثاراً اقتصادية إيجابية من خلال قدرته - أي رأس المال الاجتماعي - على توفير مناخ أو بيئة يكون فيها النمو الاقتصادي ممكناً، وتكون فيها الإنتاجية مرتفعة، وكذلك الدافعية للعمل والالتزام الاجتماعي العام.

وهكذا يمكننا القول بأن رأس المال الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من رأس المال البشري أو الإنساني وذلك على اعتبار أن ما يملكه الفرد من رصيد شخصي أو اجتماعي يشكل في النهاية رصيداً إنسانياً كلياً.

ويري بعض المحللين أن لمفهوم رأس المال الاجتماعي إرهابات وجذوراً تاريخية تمتد بعيداً حتى الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل.

وحيث تأسس علم الاجتماع الكلاسيكي ورد في أعمال بعض رواده الأوائل: كارل ماركس، وإميل دور كايم، وجورد زيميل وماكس فيبر، وآخرون، أفكار مما يتردد الآن في تحليل مفهوم رأس المال ومن ذلك: "تضامن الجماعة بفضل أزمة عند "ماركس وإنجلز"، وفكرة أن القيم والاعتبارات الأخلاقية تأتي قبل العلاقات القانونية عند "دور كايم" والتعاملات المتبادلة عند "زيميل" والنقمة المتبادلة عند "فيبر":

ثم خضع المفهوم لتطور عبر استخداماته البحثية المتنوعة حيث جاء المنظر الفرنسي "بير بورديو" وميز بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال

البشري باعتبارهما مصادر فردية هامة، حيث دأب "بورديو" في تحليله لرأس المال الاجتماعي والثقافي على ربطه بالتحليل الطبقي، حيث أوضح أن رأس المال الاجتماعي والثقافي هو رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتقابل ويتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي.

ثم جاء بعد ذلك "كولمان" الذي نظر إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه رصيذاً اجتماعياً يقف خلف الفعل الاجتماعي. وهو بذلك أعتبر رأس المال الاجتماعي بمثابة الرصيد الذي يمتلكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس العلاقات داخل البناء الاجتماعي وأن يبنى توقعاته وأهدافه.

وفي المقابل جاء "روبرت بوتنام" الذي أشار إلى أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى الارتباطات بين الأشخاص والشبكات الاجتماعية، ومعايير التبادل والثقة التي ترتب عليها.

وبعد ذلك اتجهت آراء الباحثين نحو توسيع مفهوم رأس المال الاجتماعي بحيث يستخدم في تحليل مستويات مختلفة من الحياة الاجتماعية.

بل أن نظرية رأس المال الاجتماعي تحولت إلى نظرية للبناء الاجتماعي والفعل الاجتماعي... حيث يعنى ذلك أن رأس المال الاجتماعي هو رصيد لصيق بحركة الفاعل سواء كان فرداً أم جماعة أم تنظيمياً اجتماعياً.

وهكذا يتضح أنه يكاد يكون هناك اتفاق بين من يستخدمون مفهوم رأس المال على أنه يكمن في الاتصالات الشخصية والعلاقات والتفاعلات بين الأشخاص. فهو يتعلق بمن يعرف ويتعامل مع من؟ فأقارب الشخص، وأصدقائه ورفاق العمل، وجيرانه، يمثلون مصادر معلومات وعونا ودعمًا حين يحتاج الشخص إلى شيء منها.

## وتتلخص هذه المصادر في نوعين من المصادر:-

١- علاقات وشبكات: يقيمها الأفراد مثل النقابات والأحزاب وجمعيات النفع العام.

٢- منظومة قيم تأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية وتحمل الآخر والرغبة في التعاون والعقلانية.

وفي الدراسة الحالية فإن الباحثة تتبنى وجهة النظر الديناميكية في فهم رأس المال الاجتماعي على اعتبار أنه "رصيد دينامي حركي يتغير بالزيادة والنقصان والتحويل أيضاً من حيث إمكانية دراسة دور المرأة في صعيد مصر في تحويل أرصدة رأس المال الاجتماعي التي تملكها إلى مكاسب مادية ملموسة يمكن قياسها مادياً... وكذلك بحث دور المرأة في تحويل الأرصدة الأخرى التي لا تدخل في نطاق رأس المال الاجتماعي إلى أرصدة اجتماعية وثقافية مثل تحويل القدرة الاقتصادية إلى مكانة اجتماعية، والاستفادة من السيطرة الاقتصادية في التشبيك الاجتماعي".

بل وتتنظر الدراسة الحالية أيضاً إلى إمكانية قيام المرأة بدور سلبي في ذلك الاتجاه عن طريق هدر رأس المال الاجتماعي وعدم القدرة على الاستفادة به في تحقيق منافع عامة.

وأخيراً، فإن الدراسة الحالية في إطار ذلك المفهوم سوف تبحث أيضاً في المعوقات التي تحول دون استخدام المرأة لهذا الكم من الرصيد الاجتماعي والذي يؤدي في النهاية إلى هدر رأس المال الاجتماعي.

### مشكلة البحث:

في ضوء ما سبق، فإن الدراسة الحالية تتبنى المفهوم الخاص برأس المال الاجتماعي على أساس أنه "رصيد دينامي حركي يتغير لا بالزيادة أو النقصان فحسب، بل بالتحويل أيضاً".

وتتطلق الدراسة الحالية من حقيقة "علمية" مؤداها أن المرأة تلعب دوراً هاماً سواء على مستوى خلق قيم رأس المال الاجتماعي أو مستوى هدرها.

حيث يشير البعض إلى عمل المرأة باعتباره من عوامل هدر رأس المال الاجتماعي، حيث لم تعد قادرة على المساهمة في تدعيم التعاون والتضامن عبر الزيارات والمشاركات الاجتماعية... بينما يشير البعض الآخر إلى أن النساء باعتبارهن مفسدات للعلاقة بين الأقارب والأخوة، ومن ثم لا يتعلق الأمر هنا بمدى المتاح من الوقت الحر أمام المرأة، ولكن بكيفية استثمارها لهذا المتاح.

وفي إطار الدراسة الحالية فإن الباحثة تحاول التعرف على دور المرأة في صعيد مصر في عملية تحويل وإعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي وذلك من منظور أن الأسرة تعتبر هي المخزون والمكون الرئيسي لرأس المال الاجتماعي وذلك من خلال التعرف على دوافع ودور المرأة في المحافظة على رأس المال الموروث ومحاولة إيجاد طرق جديدة لعملية تراكم رأس المال الاجتماعي وكيفية الاستفادة من ذلك وتحويله إلى مردود اقتصادي وذلك من خلال المحاور الثلاثة الآتية: -

**أولاً:** دور المرأة في عملية تراكم رأس المال الاجتماعي وذلك من خلال تحويل أرصدة رأس المال الاجتماعي إلى مكاسب مادية يمكن قياسها، والمقصود بذلك تحويل رأس المال الاجتماعي إلى مردود اقتصادي أي إلى نفوذ داخل المجتمع، قضاء بعض المصالح والحاجات للفرد نفسه وللغير أيضاً، القيام بدور الوساطة في حل المنازعات وذلك من أجل إيجاد مكانة اجتماعية وإمكانية إقامة علاقة تشبيك اجتماعي داخل المجتمع.

**ثانياً:** التعرف على دور المرأة في صعيد مصر في هدر رأس المال الاجتماعي وعدم القدرة على الاستفادة به في أي نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية.

**ثالثاً:** محاول التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة في عملية تحويل وتراكم رأس المال الاجتماعي ودور المرأة في التغلب على ذلك.

وبناء على ما سبق فان مشكلة الدراسة الحالية تتبلور في تساؤل رئيسي مؤداه... " ما هو دور المرأة في عملية تراكم و إهدار رأس المال الاجتماعي ؟ "

### **منهج الدراسة:**

تستعين الدراسة الحالية بأسلوب المقابلة المتعمقة لجمع بيانات تفصيلية عن عدد محدود من الحالات وذلك عن طريق إجراء المقابلات المفتوحة مع أصحاب العينة وذلك عن طريق مجموعة من البنود تشملها أداة الدراسة مثل الميلاد والنشأة والأصول الاجتماعية للأسرة ثم مسيرة الحياة من تعليم ومهنة وزواج وإنجاب ونسب وعلاقات اجتماعية تقليدية مع الأهل والأصدقاء والجيران وزملاء العمل والأصهار ثم العلاقات الاجتماعية الحديثة مثل العضوية في مؤسسات وجمعيات أهلية وأحزاب... وأيضا منظومة القيم الموجودة داخل هذا الإطار بأكمله... وكيفية تشكيل رأس المال الاجتماعي عبر هذه المسيرة وكيفية استخدام المرأة لذلك المخزون من حيث عملية التراكم والإهدار والمعوقات التي تواجه المرأة في خلال ذلك.

### **مجالات الدراسة:**

### **المجال الجغرافي:**

تجرى هذه الدراسة في مدينة سوهاج إحدى مدن صعيد مصر.

## المجال البشرى:

تم اختيار عينة قوامها (٣٠) سيدة من السيدات العاملات بجامعة

سوهاج

## نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:  
أولاً: بالنسبة للثقة كمؤشر هام من مؤشرات رأس المال الاجتماعي  
(١) ما هية الثقة:-

جاءت نتيجة الدراسة لتوضح أن مفهوم الثقة لدى أفراد العينة يندرج تحت عدة محاور منها:

### ١ - ١ الثقة كنظام أخلاقي:

ويشتمل هذه الفئة على عدة مفاهيم فرعية للثقة حيث أوضحت  
المبحوثات أنه يمكن اعتبار الثقة على أساس أنها:

- أ- نظام أخلاقي موروث من الأسرة والبيئة.
- ب- الثقة كنوع من سلوكيات وأوامر الدين سواء الإسلامي أو المسيحي.
- ج- الثقة كنوع من الأمان.
- د- الثقة كمعرفة ذاتية أو شيء خاص لكل فرد.
- هـ- الثقة كخبرة سابقة بأشخاص محددين نتيجة للتعامل فيما بينهم.

### ١ - ٢ الثقة العامة (المعممة):

وتمثل نسبة بسيطة من العينة حيث تسود لديهم نظرة التفاؤل والحب والود داخل المجتمع وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى أصول التنشئة الاجتماعية الأولية لأصحاب العينة.

### ١ - ٣ إنكار الثقة:

وهو ما يسمى بالشك والارتياب والتوجس في كل ما يحيط بهم.

.. وقد تم تقسيم هذه الشريحة إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: التي أوضحت أن هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية الأولية داخل الأسرة تتحدر منها المبحوثات وبين حالة عدم الثقة وإنكارها حالياً.  
الفئة الثانية: أوضحت أيضاً أن هناك علاقة بين الخبرات الشخصية السيئة التي تعرضت لها المبحوثات من خلال عملية التفاعل داخل المجتمع.. وبين حالة الشك والارتياب التي تعاني منها حالياً.

### (٢) دوائر الثقة:

بالنسبة لدوائر الثقة أو بمعنى آخر من يحظى إذن بعملية الثقة داخل المجتمع في الوقت الحالي أوضحت إجابات المبحوثات المتغيرات التالية:

- ٢ - ١ الزواج: حيث يمثل أكبر نسبة عند أصحاب العينة.
- ٢ - ٢ الأخوة: حيث روابط الدم وصلة الرحم والخوف عليهم.
- ٢ - ٣ الأهل والأقارب: نتيجة للصلات العائلية والنسب.
- ٢ - ٤ زميلات العمل: وهي نسبة بسيطة مشروطة بالتجربة السابقة وأيضاً الاختيار في مجال حفظ الأسرار وتقديم المساعدة والمشورة.

### (٣) شروط الثقة:

جاءت الإجابة على هذا السؤال فيمن أثق؟ أو، ما هي الشروط التي يجب أن تتوافر في الشخص الذي أتحدث معه في كافة أمور الحياة كالاتي:

- ٣ - ١ الأمانة والحب والمودة والخوف على الصديق.
- ٣ - ٢ الارتياح الشخصي الذي ليس له تفسير أو معيار محدد.
- ٣ - ٣ التجربة السابقة لعدة مرات.

٣ - ٤ السمعة الجيدة وتبادل الخبرات.

٣ - ٥ ليس هناك أي نوع من أنواع الشروط في الشخص الذي أثق

فيه مثل الشروط والأقوال

الكاذبة التي يتم ترديدها مثل الثقة فقط في الأغنياء وأبناء العائلات

الكبيرة - هذا عفا عليه الدهر - تبعاً لأقوال المبحوثات - فهناك بعض

الأفراد البسطاء مثل العمال داخل الجامعة وكلنا نثق فيهم.

(٤) نواتج عدم الثقة:

كان من أوضحها الوجه الآخر للثقة وهو الشك والارتياب

والتوجس في أفعال وأقوال الآخرين مما ينتج عنه الانعزال والاعتراب عن

مجتمع العمل.

ثانياً: العلاقات كمؤشر من مؤشرات رأس المال الاجتماعي:

(١) النشأة والتكوين:

أوضحت النتائج أن نشأة وتكوين أصحاب العينة تدرج تحت

محورين هامين:

١ - ١ الانغلاق والتزمت الشديد:

.. وكان ذلك لعدة أسباب أهمها:-

١ - ١ - ١ الإقامة داخل القرية المغلقة في الماضي.

١ - ١ - ٢ التدين الشديد من قبل الوالد.

١ - ١ - ٣ الجهل والعادات والتقاليد.

١ - ١ - ٤ من أجل التميز والتعالي على بقية الأفراد داخل القرية.

١ - ١ - ٥ إخفاء وجود الأنثى لأن رؤيتها نوع من أنواع العيب

والعار في ذلك الوقت.

١ - ١ - ٦ نظراً للاستغناء عن الغير والاكتفاء الذاتي.

## ١ - ٢ الانفتاح على المجتمع:

ومثلت نسبة عالية من أصحاب العينة حيث الحياة المعتدلة والعادية وذلك للأسباب الآتية:

١ - ٢ - ١ الحياة داخل المدينة.

١ - ٢ - ٢ تعلم الوالد وعمله.

١ - ٢ - ٣ الثقة التي تم غرسها في التنشئة الأولى وتعمل هذه الشريحة من العينة على تراكم رأس المال الاجتماعي داخل المجتمع.

## (٢) العلاقات داخل المجتمع:

٢ - ١ العلاقات مع الأقارب: مثلت أعلى نسبة في استجابات

المبحوثات حيث الأخوة والثقة

وروابط الدم والحب والخوف على الغير وتحقيق المصلحة

العامة.

٢ - ٢ العلاقات مع الجيران: سطحية وفي المناسبات فقط نظراً

للإتقال في العمل وأعمال المنزل

وشئون الأولاد وخوفاً من المشاكل وأيضاً لعدم الثقة.

٢ - ٣ العلاقات داخل العمل: علاقة عادية على حد تعبير أصحاب

العينة - المجاملة في المناسبات - الزيارات تكاد تكون منعدمة نتيجة

للتواجد المستمر داخل العمل - انعدام الثقة - وحالة الشك والارتياب إما

نتيجة للتنشئة الأولية أو للخبرات السيئة.

٢ - ٤ العلاقات مع أصحاب النفوذ والرؤساء في العمل: أنكرت

المبحوثات وجود مثل هذه

العلاقات في حياتهم وذلك خوفاً من الغدر (على حد قولهم) أو لتجنب

المشاكل. وعدم الانضمام إلى شلة معينة وعواقب ذلك كما أوضح عدد

كبير من العينة أنهم لا يجيدوا التملق للرؤساء بل أضافت إحدى  
المبجوثات قائلة "علشان أنا لا أتزين وأضع المكياج ولبس محترم - أنا  
مش ملزقة ولا بتاعة قعدة في المكاتب مع رئيس العمل"

٢ - ٥ العضوية في النوادي والجمعيات والأحزاب: جاءت نتيجة

الدراسة كاملة باستثناء حالة

واحدة لكي توضح عدم الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو نادي

وإنما الاقتصار على الذهاب إلى

بعض الأندية مع الأولاد الصغار في الأعياد والمناسبات.

.. أما الحالة الاستثنائية<sup>(١)</sup> فأوضحت انضمامها إلى إحدى الجمعيات

وهي جمعية عيد الأم

بسوهاج حيث أن والدتها مؤسسة تلك الجمعية وتعتبر أول سيدة

عضوة في مجلس الشعب في

صعيد مصر.

**(٣) المردود الاقتصادي للعلاقات وتراكم رأس المال الاجتماعي:**

لم توضح إجابات المبجوثات أي نوع من أنواع المردود الاقتصادي

أو تراكم رأس المال الاجتماعي إلا باستثناء حالتين حيث أوضحت

المبجوثات أن أي علاقة أخذ وعطاء أي أن أي علاقة حالياً مكلفة مادياً من

حيث المجاملات ونفقاتها ومعنوياً حيث ضيق الوقت والمشاكل الذاتية

الخاصة بكل فرد على حدة.

.. أما بالنسبة للحالتين التي اتضح لديهم أن هناك عائد اقتصادي

وهناك نوع من تراكم رأس المال لديهم حيث أوضحت الحالة الأولى<sup>(٢)</sup> أنه

عن طريق تواجدها وعملها داخل الجامعة لمدة ٢٣ سنة تعرفت على أحد

---

(١) الحالة رقم: ١٠

(٢) الحالة رقم: ٥

أعضاء التدريس وتم زواج ابنتها منه، أما الحالة الثانية<sup>(١)</sup> عن طريق تواجدها وعملها داخل الجامعة منذ ٢٤ عاماً استطاعت التعرف على عدد من المراكز المرموقة وقد تمكنت من تعيين أولادها داخل الجامعة.

### ثالثاً: مفهوم وتراكم وإهدار رأس المال الاجتماعي:

#### ١ - مفهوم رأس المال الاجتماعي:

- أ- أوضحت نتائج الدراسة بأنه ليس هناك أي نوع من أنواع الوعي والمعرفة لدى معظم عينة الدراسة حيث لم يسمعوا عن هذا المصطلح من قبل، بل أجمعت العينة على أن رأس المال الاجتماعي هو "الفلوس" (على حد تعبيرهم)
- ب- هناك بعض الحالات البسيطة جداً أوضحت أن رأس المال الاجتماعي يعني الحب والمودة والثقة والأصل والعائلة.

#### ٢ - إهدار رأس المال الاجتماعي:

أوضحت معظم نتائج الدراسة أنه لم يحدث أي نوع من الإهدار لرأس المال الاجتماعي الموروث لدى أفراد العينة حيث تحافظ كل منهم على ما تمتلك من أصول عائلية ومصادر ثقة من الأقارب بالإضافة إلى العديد من العلاقات في محيط العائلة والعمل والمجتمع بوجه عام - وعلى حد قول العينة (كل واحد يريد أن يعلو من شأن نفسه وشأن أسرته وعائلته) ولكن أوضحت نتيجة بعض الحالات أن هناك نوعاً من أنواع الإهدار ويتمثل في فقدان الثقة في الأهل نتيجة الزواج بدون الرغبة والإقامة في سوهاج بالإضافة إلى الخبرات السيئة التي تعرضت لها.

---

(١) الحالة رقم: (١٨)

### ٣- تراكم رأس المال الاجتماعي:

مثل محور تراكم رأس المال الاجتماعي نسبة بسيطة من عينة الدراسة وتمثل هذا التراكم في:

- ١- توسيع دائرة العلاقات بالزملاء ورؤساء العمل وأعضاء التدريس داخل الجامعة.
- ٢- تعيين بعض الأبناء داخل الجامعة.
- ٣- زواج بعض الأبناء نتيجة للتعرف وإقامة العلاقات.
- ٤- قضاء بعض المصالح الخاصة عن طريق بعض علاقات العمل.
- ٤- معوقات تراكم رأس المال الاجتماعي:
  - ١- الحالة العامة لأصحاب العينة وضعف المستوى الاقتصادي.
  - ٢- أي نوع من العلاقات مكلف.
  - ٣- ضيق الوقت.
  - ٤- مشكلات الحياة اليومية.
  - ٥- الاكتفاء بما هو موروث غالباً من علاقات وصلات وأنساب.

### رابعاً: المستقبل والرضا (الواقع والمأمول)

- ١- أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمة من أفراد العينة غير راضية عن مستوى التعليم وخاصة المتوسط وأنهن كن يرغبن في مستوى تعليمي أفضل.
- ٢- أفادت العينة بالرضا عن موقع العمل حيث الجامعة مكان متميز داخل المجتمع.
- ٣- أما المستقبل، فأجمعت آراء العينة على أن المستقبل هو مستقبل الأبناء وتعيينهم وزواجهم وعلى حد التعبير (ستر الولايا)

## تعقيب:

بعد سرد أهم نتائج الدراسة الحالية... فإن الباحثة تري أن المحصلة النهائية لنتيجة هذه الدراسة التي أُجريت وكان الهدف منها التعرف على دور المرأة الحقيقي و الفعلي في صعيد مصر في تراكم وإهدار أرصدة رأس المال الاجتماعي... حيث أوضحت نتائج الدراسة الآتي:

**أولاً: تراكم رأس المال الاجتماعي:**

أوضحت نتائج الدراسة أنه لا وجود لهذا التراكم وذلك من خلال نتائج نسبة عالية من عينة الدراسة... مع استثناء بعض الحالات البسيطة والتي سبق ذكرها... حيث أنه لا يوجد أي نوع من أنواع الوعي و المعرفة بهذا المصطلح من قِبل أفراد العينة.

## **ثانياً: إهدار رأس المال الاجتماعي:**

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك بعض الحالات البسيطة (٣ حالات)<sup>(١)</sup> التي تؤكد وجود عمليات هدر لأرصدة رأس المال الاجتماعي الموروث وذلك نتيجة للخبرات السيئة التي تم التعرض لها.

ولكن معظم نتائج الدراسة أوضحت أن هناك محاولات جادة من أصحاب العينة في التمسك بكل ما هو موروث اجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية الأولى لأفراد العينة.

وهكذا فإن نتائج الدراسة توضح أن دور المرأة في صعيد مصر في تراكم وإهدار أرصدة رأس المال الاجتماعي هو دور ثانوي يقتصر فقط في عملية المحافظة على الموروث من الأرصدة [ثقة وعلاقات] دون المحاولة

---

(١) تم عرض هذه الحالات بشيء من التفصيل في الفئة الثانية لإنكار الثقة

في زيادة عملية التراكم... حيث هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام عمليات التراكم لأرصدة رأس الاجتماعي والتي سبق وأوضحتها الدراسة. .. وبالتالي فإن الباحثة تطرح في النهاية تساؤل مؤداه ماذا نعمل من أجل تفعيل دور المرأة في صعيد مصر في عملية تراكم رأس المال الاجتماعي؟ وهذا التساؤل سوف نحاول الإجابة عليه من خلال مجموعة من المقترحات والرؤيا المستقبلية.

## ملخص بحث

### تحلف المرأة أم تحلف المجتمع

أ. د. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب

حاولت تلك الورقة أن توضح أن ما تعاني منه المرأة العربية والإسلامية ليس وضعاً خاصاً بها ولكنه وضع يشترك فيه معها الرجل أيضاً، وعليه فإن النهوض بالمرأة لا يمكن أن يتم إلا بالنهوض بالمجتمع ككل. ولقد عرضت الورقة لأهم التحديات التي تواجه المجتمع بصفة عامة كتحدّي الهوية، وتحدي الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وفشل تعليم الأمة في إعداد الإنسان المعاصر المبدع وغياب مشروع حضاري لتحقيق التنمية الشاملة لكل أفراد المجتمع. ولقد انعكست تلك الأوضاع الاجتماعية العامة على المرأة وأثرت على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة وهذا ما يمكن دراسته ورصده عن طريق الدراسات الوصفية والإحصائية.

ولعل أهم التحديات التي تواجه المرأة بصفة خاصة هي:  
أولاً: تحديات مصدرها عدم كفاءة النظام التعليمي لإعدادها الإعداد الجيد لأداء أدوارها المختلفة.  
ثانياً: ترتب على ذلك إعطاء أهمية قصوى لعمل المرأة خارج المنزل على حساب عملها داخل المنزل.  
ثالثاً: تحديات مصدرها فساد الثقافة في نظرتها للمرأة وليس كما أرادها الإسلام الصحيح.

ودعت الورقة القائمين على هذا المؤتمر بعقد ندوة متخصصة لدراسة وضع المرأة في عالمننا العربي والإسلامي في شتى المجالات، بحيث تكون الدراسات المقدمة في هذا المؤتمر مادة أولية لكتاب مرجعي حول أوضاع المرأة في عالمننا العربي والإسلامي يربط تلك الأحوال بأسبابها الحقيقية، ويناقش كيفية الخروج من هذا المأزق الحضاري الذي تعاني منه الأمة: المرأة والرجل معا وحظ المرأة من هذا المأزق.

والله الموفق

**ملخص بحث**  
**التحديات الثقافية التي تواجه المرأة في الوطن العربي**  
**أ.د. ثروت إسحاق**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على التحديات الثقافية التي تواجه المرأة في عالمنا العربي ويشكل التراث الثقافي دعامة قوية مستمرة من ماضيها المشرف من جهة، وحيثنا على جيل الصغار من الانفلات الاجتماعي والأخلاقي تحت تأثير العولمة من جهة أخرى .

والمرأة العربية هي حاضنة الثقافة ومع هذا فإن الثقافة العربية تحثني بالمولود الذكر أكثر مما تحثني بالمولودة الأنثى كما أن الرجل يحرص على أن تكون له عادة الكلمة الأولى في المجالات المختلفة لاسيما داخل الأسرة .

وعادة ما يتولى الوالد والشقيق الأكبر في أسر الطبقة الدنيا والوسطى أمر البت في الخطيب المتقدم لابنتهم بينما تتمتع الفتاة في أسر الطبقة العليا في أمر البت في قبول الخطيب أو عدم قبوله بأنفسهن .

والأسرة العربية تهتم بأداء الأدوار المنوطة بها التي يفترض أن تقوم بها حتى يتزوج الأبناء وينجبون فالمهمة لا تقف عند حدود الزواج بل وبعد الإنجاب كذلك وعادة ما تهمل المرأة نفسها بعد الزواج والإنجاب حيث يشكل الأولاد ومستقبلهم التعليمي والمهني محور اهتمامها .

ولدى الأسرة العربية يقوم الرجل بتأمين الرزق وإصدار القرارات الأساسية بينما تمارس المرأة المهام المنزلية من إنجاب وتهيئة وتربية الأولاد وكسوتهم والاهتمام بتنظيم المنزل •

وفى الأحياء الشعبية يصرف الرجال وقت فراغهم في المقهى ويعودون إلى منازلهم في ساعة متأخرة بعد أن يكون الأبناء قد ناموا •

وتدل الشواهد على أن الأزواج لاسيما في القرى والأحياء الشعبية يمارسون العنف البدني على النساء نتيجة للضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرضون لها والفهم القاصر للشريعة الغراء بينما يميل الأزواج في المستويات الاقتصادية والاجتماعية الأعلى لممارسة العنف والضغط على الزوجة للتنازل عن حقوقها مقابل إبراء ذمتها •

## [٢] المرأة والتنظيم الاجتماعي:

لا شك أن الأسرة تعطي أولوية لتعليم الذكور مما يقلل حجم الإناث في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي كما انه نسبة العمالة من النساء لا تتعدى ٢٤% من مجموعهن، كما انكمشت معدلات النساء اللاتي حصلن على مقاعد في البرلمان في مصر وغيرها من البلدان العربية الأخرى •

## [٣] التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة:

تكمن المشكلة الأساسية في أن مجتمعنا العربي يجسد طبيعة المجتمع الذكوري ويسمح بالتمييز بين الذكور والإناث كما يتحاشى موضوع الثقافة الجنسية للإناث ويغرض العديد من القيود على الأنثى للحد من حريتها غير

أن نقص وعيها يعرضها للتحرش الجنسي بها بينما تعد هي الملامة حتى لو كانت مستضعفة وقهرها الذئب المغتصب .

ونظراً لارتفاع تكاليف الزواج فإن الفتاه تخضع أحيانا لتأثير زميلها الجامعي أو زميلها في العمل للزواج العرفي وتفيق بعد فوات الأوان .

كما أن المرأة المطلقة تخضع عادة لضغوط عديدة من أسرتها خوفاً من وقوعها في أيدي المستغلين وتنتهي الورقة بأهمية تبصير الفتاه بإمكاناتها واحترامها وترشيدها حتى تؤدي دورها على الوجه الأكمل .



ملخص بحث  
حركات تحرير المرأة: الأهداف والآليات  
"دراسة حالة للمجتمع المصري"

د. نجلاء راتب

اجتازت المرأة عبر التاريخ مراحل مختلفة يمكن اعتبارها بمثابة محطات توقفت عندها المرأة وتباينت فيها مكانتها مع تباين المجتمعات والحضارات الإنسانية.

ففي المجتمع الأوربي كانت المرأة تعاني تمييزاً واضحاً بينها وبين الرجل وكانت النظرة إليها نظرة دونية إلى حد كبير. وظل المجتمع الأوربي الإقطاعي يحرمها حقوقها إلى أن جاءت حقبة الرأسمالية وحل عصر الثورة الصناعية.

ومع قدوم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدأت تظهر في أوروبا بعض الرموز الفكرية المطالبة بمنح النساء حقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية. ومن هذه الرموز: ماري ولتسونكرافت وجون ستيوارت ميل، وريتشارد بانكهرست. وقد سعت دعواتهم نحو المطالبة بإنصاف المرأة وتخليصها من سيطرة الكنيسة ومن سيطرة الرجل. ويشير المؤرخون إلى أن عام ١٧٩٢ هو البداية الفعلية لحركات تحرير المرأة في أوروبا.

أما المجتمعات العربية فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن مكانة المرأة عند العرب قبل ظهور الإسلام كانت في وضع متدني. فلا ميراث لها

ولا حقوق، وكانت مستعبدة ومسلوبة الإرادة لا كرامة لها كإنسانة أو حتى كزوجة وكأم. وقد استعادت المرأة العربية والمسلمة مكانتها وكرامتها بعد ظهور الإسلام، كما استعادت حقوق كثيرة لها: حقها في التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية.

غير أنه بعد ثلاثة عشر قرناً من ظهور الإسلام، ومع بدايات القرن العشرين، وجدت المرأة العربية والمسلمة نفسها مرة أخرى في مواجهة مع عادات وتقاليد المجتمع الجاهلي، ومكبلة بقيود تقاليد متخلفة متوارثة من العصر الجاهلي على الرغم من محاربة الإسلام لها.

وكرد فعل بدأت تشهد المجتمعات العربية منذ أوائل القرن العشرين تحركات تستهدف إعادة الحقوق المسلوبة للمرأة العربية، وكانت مصر رائدة العالم العربي في هذا المجال.

فقد نشطت حركة تحرير المرأة في مصر على مدى عقود في سبيل الارتقاء بمكانة المرأة واستعادتها لحقوقها ورفع القيود المفروضة عليها، وخرجها للعمل ومشاركتها في الحياة السياسية.

ويؤرخ البعض لبدايات حركة تحرير المرأة في مصر بالكتاب الذي نشره العلامة رفاعة رافع الطهطاوي "المرشد الأمين للبنات والبنين"، ودعا فيه إلى ضرورة تعليم المرأة، وإلى التعليم المختلط، وخرج المرأة إلى العمل لأنه يقربها إلى الفضيلة.

في حين تؤرخ كتابات أخرى إلى بدايات حركة تحرير المرأة المصرية بثورة ١٩١٩ حيث تعتبر هذه الحقبة هي الحقبة التي شهدت ميلاد الحركة النسائية المصرية والعصر الذهبي لهذه الحركة التي قادتها هدى شعراوي، وقاسم أمين بأفكاره حول تحرير المرأة، وربطه بين استبداد الحكم

وعبودية المرأة، وتأكيدَه على أن تحرر المرأة مرتبطاً بتحرر الرجل من الاستبداد أي بتحرر المجتمع كله.

وقد كان قاسم أمين مدعماً من التيار الإسلامي المستتير في ذلك الوقت ممثلاً في الشيخ "محمد عبده" والذي أصدر العديد من الفتاوي التي كان لها الفضل في إبراز سماحة الدين الإسلامي وإنصافه للمرأة.

ثم عرفت مصر بعد ذلك - وخلال هذه الحقبة من عام ١٩١٩ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ - العديد من القيادات النسائية أمثال: سيزا نبراوي، ونبوية موسى، ولىلى موسى، ودرية شفيق، وغيرهن.

وتتعلق دراستنا الحالية من مقولة رئيسية ترى أن الحركة النسائية المصرية خلال هذه الحقبة كانت حركة اجتماعية تحمل مضموناً نضالياً ذات حس وطني، غير منفصلة عن الهم الاجتماعي، ومدافعة عن قضايا مجتمعية أوسع وأشمل من قضايا المرأة.

فقد ارتبطت الحركة النسائية المصرية في بداياتها بحركة المجتمع، وكان لها دوراً بارزاً في مناهضة الاستعمار والإصلاح الاجتماعي حيث قادت هدى شعراوي أول مظاهرة نسائية ضد الاستعمار الإنجليزي عام ١٩١٩، إلى جانب تأثيراتها الهامة في مجال الإصلاح التشريعي الخاص بالمرأة وحقوقها السياسية، غير أنها وضعت مطالب المرأة الخاصة بالتعليم والمشاركة السياسية وحقوقها القانونية وغيرها من المطالب الفئوية، في ذيل قائمة مطالبها التي تقدمتها القضية الوطنية والقضاء على الاحتلال وغيرها من مطالب اجتماعية.

ويمكن القول بأن الحركة النسائية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات كانت إلى حد ما امتداداً لما قبلها من حيث تبنيها للقضايا

الاجتماعية والوطنية والنظرة إلى قضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع. واعتبار المشكلات التي تعانيها المرأة، والحقوق التي تسعى للحصول عليها ومطالبها المتعلقة بالمساواة مع الرجل، أموراً تعني المجتمع بأكمله ولا تخص المرأة وحدها والنضال النسوي وحده.

غير أنه على امتداد الثلاث عقود الأخيرة (السبعينيات، الثمانينيات، التسعينيات) وحتى الآن طرأت تحولات عديدة على الحركة النسائية المصرية، فبدأت منعزلة إلى حد ما عن قاعدتها الجماهيرية وأكثر ميلاً لأن تكون حركة نخبوية وبدأ تعاملها مع قضايا المرأة وكأنها في حالة انفصال عن قضايا المجتمع وعن المسار العام له، وعن واقعه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، على الرغم من أن المشاكل التي تعانيها المرأة المصرية في غالبيتها هي ذاتها المشكلات التي يعانيها الرجل المصري ممثلة في الفقر، والبطالة، والأمية، والشعور بالقهر، والاعتراب عن المجتمع، وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية، والمعاناة من استبداد الحكم، والشعور بالقمع والظلم الاجتماعي، والاستغلال الطبقي. وغيرها الكثير من المشكلات والأزمات التي يعانيها المجتمع المصري بكل فئاته الشعبية الفقيرة والكادحة، لا تمييز في ذلك بين المرأة والرجل.

وعلى الرغم من ذلك نجد الحركة النسائية المصرية - بمختلف تياراتها - متجهة نحو تبني قضايا فتوية منبثة الصلة في أحيان كثيرة عن خصوصية الواقع المصري ومشكلاته وقضاياها وخاصة حينما تتبنى بعض التيارات داخل هذه الحركة رؤية غربية لتمكين المرأة. وتروج - عن وعي أو عدم وعي - لفكر العولمة حينما تسعى نحو تمكين المرأة وفقاً للنموذج الغربي الذي يتبنى أفكاراً ليبرالية غربية في تحرير المرأة هي أبعد ما تكون

عن واقع المرأة المصرية ومعاناتها الحقيقية، أو على الأقل ليست على قمة أولوياتها. بينما تحاول تيارات أخرى داخل الحركة النسائية المصرية تبني الرؤية النسوية أو الأنثوية Feminism بمعطياتها ومفاهيمها المتعارضة مع موروثاتنا الدينية والثقافية، مما يزيد من عزلتها عن الجمهور المؤيد لها من النساء ويبعدها عن مسارها وانتمائها الوطني الذي التزمت به الحركة النسائية المصرية في بداياتها الأولى في أوائل القرن العشرين.

واستناداً إلى ذلك يمكن القول بأن الحركة النسائية المصرية اليوم - بتياراتها المختلفة - أصبحت تعاني أزمة عميقة، واغتراباً عن مجتمعها، وأنه تم إفراغها من مضمونها النضالي والوطني حينما بدأت تتعامل مع قضية المرأة باعتبارها قضايا منفصلة عن قضايا المجتمع المصري وحينما بدأت تتحول إلى حركة نخبوية، مما نتج عنه خلق تناقضاً لا مبرر له وصراعات جديدة في المجتمع.

وانطلاقاً مما سبق تطرح الدراسة عدة تساؤلات أساسية تستهدف الإجابة عليها من خلال دراسة حالة للمجتمع المصري، نحاول من خلالها رصد ملامح الحركة النسائية المصرية منذ بداياتها الأولى، والمقارنة بين أهداف وآليات الحركة النسائية الأولى والتي يمكن أن نسميها مجازاً: الكلاسيكية، وبين أهداف وآليات الحركة النسائية المعاصرة والممتدة على مدار العقود الثلاثة الأخيرة وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسيين للدراسة:-

الأول: هو التحقق من صحة المقولة الرئيسية أو الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

والثاني: هو محاولة التعرف على أسباب تلك التحولات التي طرأت على الحركة النسائية المصرية، وعلاقة التحول في أهداف وآليات هذه

الحركة بما آلت إليه مكانة المرأة المصرية، وبما تحقق لها من مكتسبات، وطبيعة هذه العلاقة.

واستناداً إلى ذلك تنقسم الدراسة إلى عدة محاور أساسية، تتمثل فيما

يلي:-

أولاً: مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته

ثانياً: المفاهيم الرئيسية للدراسة:-

ونعرض فيها لمفهومى الحركة الاجتماعية، وحركات تحرير المرأة

ومن خلال هذا المحور نحاول استعراض أهم تعريفات الحركة الاجتماعية من أجل تحديد ملامحها وخصائصها المميزة لها من وجهة نظر علم الاجتماع، وذلك بهدف الكشف عن مدى اقتراب الحركة النسائية المصرية في ملامحها وخصائصها من مفهوم الحركة الاجتماعية. وهل هي تمثل حركة اجتماعية حقيقية - وفق التعريف الذي تبنته الدراسة - وهل شكلت حركة اجتماعية في كل مراحلها أم في مراحل بعينها فقط.

أما المفهوم الثاني للدراسة وهو "حركات تحرير المرأة" Women's

Liberation Movements فنسعى من خلاله إلى تمييز هذه الحركات عما يعرف "بالحركة النسوية" أو "الحركة الأنثوية" أو كما يطلق عليها "عبد الوهاب المسيري" "التمركز حول الأنثى" Feminism. فالفارق بين الحركتين هو فارق جوهرى سواءً في طبيعة المنطلقات الفكرية والفلسفية للحركة، أو في طبيعة القضايا التي تركز عليها، أو حتى في المفاهيم المستخدمة، وأيضاً الفارق كبير وجوهري في طبيعة الأهداف والآليات لكلا الحركتين.

ويستهدف ذلك التمييز التعرف على مدى اقتراب الحركة النسائية المصرية إلى أي من الحركتين، وإن كانت الدراسة تعني وتركز على المعنى الأول وهو حركات تحرير المرأة، غير أنه يجب السعي نحو الكشف عما إذا كانت الحركة النسائية المصرية - في بعض مراحلها - قد تبنت قضايا وأهداف وآليات حركة الفيمينيزم - عن وعي أو عن غير وعي - أم أنها ظلت طوال مراحلها حاملة لسمات ومفاهيم وقضايا حركات تحرير المرأة.

ثالثاً: حركات تحرير المرأة في الاتجاهات النظرية المختلفة: -

ونعرض في هذا المحور لثلاث اتجاهات أساسية قدم كل منها رؤية نظرية مختلفة لحركات تحرير المرأة وهي: الاتجاه الغربي الليبرالي، الاتجاه الاشتراكي، الاتجاه الإسلامي بتياره السلفي المتشدد، وتياره المستنير الواعي. ونحاول من خلال هذا العرض النظري استكشاف الرؤية النظرية الأكثر اقتراباً من واقع مجتمعنا المصري، والأكثر ملاءمة لأن تكون هي المنطلق النظري والفكري لحركات تحرير المرأة المصرية.

رابعاً: طبيعة الظروف الموضوعية والذاتية لحركات تحرير المرأة في الغرب: -

وذلك من أجل التعرف على طبيعة الظروف الموضوعية والذاتية التي نشأت في ظلها حركات تحرير المرأة في المجتمع الغربي، وما العوامل التي كانت دافعة لتقدم هذه الحركات، والعوامل التي دفعت إلى ظهور تلك الحركة الجديدة المعروفة بالحركة النسوية Feminism. والهدف هو مقارنتها بطبيعة الظروف الموضوعية والذاتية التي نشأت في ظلها حركات تحرير المرأة داخل المجتمع المصري وهو موضوع المحور التالي.

خامساً: الظروف الموضوعية والذاتية لحركات تحرير المرأة في المجتمع المصري:-

ونحاول من خلال هذا المحور أن نضع أيدينا على العوامل الموضوعية والذاتية التي دفعت حركات تحرير المرأة المصرية إلى الأمام - في بعض المراحل - بينما أعاققتها عن التقدم في مراحل أخرى، وذلك قياساً على طبيعة الظروف الموضوعية والذاتية في المجتمع الغربي.

سادساً: المتغيرات العالمية والمحلية المؤثرة على الحركة النسائية المصرية:-

ونتناول فيها المتغيرات العالمية والمحلية للحركة النسائية الكلاسيكية في بدايات القرن العشرين ثم ننتقل إلى المتغيرات العالمية والمحلية في العقود الثلاثة الأخيرة حيث تشكل العولمة - وما أحدثته من تأثير على الحركة النسائية المصرية - أهم تلك المتغيرات العالمية. بينما يمثل الاستبداد السياسي واحداً من أهم المتغيرات المحلية المؤثرة على هذه الحركة.

سابعاً: أهداف وآليات حركات تحرير المرأة:-

ونجري في هذا المحور تحليلاً مقارناً بين الأهداف والقضايا التي تبنتها الحركة النسائية المصرية الكلاسيكية في أوائل القرن العشرين، وكذلك آلياتها الرئيسية، وبين الأهداف والقضايا التي تبنتها الحركة النسائية المعاصرة وآلياتها أيضاً.

ثامناً: خاتمة:-

"الحركة النسائية المصرية" .. إلى أين؟

## ملخص بحث

### تيارات الإسلام السياسي وقضايا المرأة

#### دراسة الحالة المصرية

#### د . أحلام السعدي فرهود

يثير الحديث عن قضايا المرأة عدد من الإشكاليات المتعلقة بموقف الإسلام من المرأة ودورها في المجتمعات الإسلامية . ونقطة البداية الاعتراف بوجود مفارقة كبيرة بين موقف الإسلام من المرأة وموقف كثير من المسلمين القدامى والمعاصرين، وانه يجب التمييز بين الإسلام كعقيدة ونظام ونسق حضاري وبين المسلمين كشعوب وأفراد تقترب أوضاعهم الاجتماعية والثقافية من تعاليم الإسلام زما وتتعد عنه أزمانا. وهو ما يؤثر بدوره على الرؤى التي تتبناها هذه الشعوب تجاه القضايا الهامة التي تواجهها .

وقد احتلت قضايا المرأة مساحة كبيرة في الأدبيات الإسلامية أو تلك التي تنتمي إلى الفكر الإسلامي قديما وحديثا، إلا أن تأمل هذه الأدبيات يكشف عن وجود قصور واضح في الكتابة والحديث عن المرأة حيث يرى عدد من الكتاب أن هذه الأدبيات يغلب عليها في كثير من الأحيان الرؤية الشكلية والحالة الانفعالية، والدفاع عن الشبهات و الإشكاليات التي تثيرها التوجهات غير الإسلامية حول المرأة دون الدخول في تفصيل الرؤية الحقيقية للإسلام من المرأة . وهو ما يحول دون الدخول في الحديث عن قضايا المرأة دون أن يكون الكاتب في حالة رد أو دفاع . وعلى الجانب الآخر نجد أن الكتابات الإسلامية عن المرأة ركزت على الجانب السلوكي الشكلي المتعلق بقضايا السفور والحجاب وتقليد الغرب و الاختلاط بين

الجنسين دون الاهتمام أو الدخول في مناقشة قضايا إشكالية حقيقية . وفى النهاية تشير هذه الدراسات إلى وجود فجوة عميقة في طرح قضايا المرأة حيث أن الطرح الإسلامي الحقيقي القائم على أساس تعاليم الدين الإسلامي لا يجد طريقه إلى التطبيق حيث ما زالت الموروثات والأعراف والتقاليد هي الحاكمة للتطوير الإسلامي للمرأة . ولم تخرج الحركة الإسلامية عن هذه التعميمات حيث تشير أحد الكتابات المتعلقة بدراسة الحركة الإسلامية أن الحركة الإسلامية عجزت بكافة فصائلها على أن تطرح قضية المرأة طرحاً إسلامياً مستقلاً بعيداً عن ضغوط التقاليد والمجتمع وان ثمة انقسام بين الإسلاميين في التعامل مع قضايا المرأة وبخاصة الحجاب وحق العمل والحقوق السياسية، وهو ما قلل من إمكانية توسيع قاعدة مشاركة المرأة في الحياة العامة .

وفى هذا السياق تأتي الدراسة كمحاولة لدراسة وتحليل مواقف ورؤى ما اصطلح أن يطلق عليه اسم " تيار الإسلام السياسي " من المرأة وقضاياها . وتتعلق الدراسة من رؤية أساسية مفادها أن قضايا المرأة وجدلية دورها الاجتماعي يعد واحداً مما اصطلح أن يطلق عليه اسم " المفاهيم الفلقة " وهى تلك المفاهيم التي تعرفها الدراسات الاجتماعية بأنها " مفاهيم تتسم بطابع إشكالي، حيث تتعدد حولها الاجتهادات ووجهات النظر بصورة مختلفة وأحياناً متناقضة . كما أن هذه المفاهيم عادة ما تفرض حضورها مع مرور الزمن وتجدد الواقع ثقافياً وموضوعياً، وتمثل قدر من الانشغال المستديم أو شبه المستديم " . وتطبيق هذا التعريف على موضوع المرأة نجد أن قضايا المرأة تمثل واحدة من أهم القضايا المطروحة على ساحة الجدل بين جماعات الإسلام السياسي من ناحية - والتيارات العلمانية المناهضة لها من ناحية أخرى - كما أن رؤية هذه الجماعات للمرأة وقضاياها، وممارساتها

تجاه المرأة، ودورها في إعادة تشكيل عقل المرأة المسلمة خاصة في فترة ما بعد الاستقلال في العديد من الدول الإسلامية - سواء سلبا أو إيجابا- مثل أحد المحركات التي استندت إليها القوى والتيارات السياسية المناهضة للحركة الإسلامية - داخليا وخارجيا- في رفضها لفكر وإيديولوجية هذه الحركات .

و ترتبط نشأة تيار الإسلام السياسي بالبدايات الأولى للإصلاح الديني في الدول الإسلامية والذي ارتبط بدافع سياسي تمثل في ضعف الخلافة العثمانية واحتلال أراضي الأمة وتجزئتها وتخلفها عن المدنية الحديثة وكان الأفغاني الذي صاغ أفكار الإسلام السياسي "الإسلام في مواجهة الاستعمار في الخارج والقهر في الداخل، والدفاع عن أراضي المسلمين" اكبر ممثل للإسلام السياسي في تلك المرحلة .

إلا أن نشأة ما يمكن أن نطلق عليه اسم التيار الإسلامي الحركي ارتبط بظهور حركة الإخوان المسلمين على يد " حسن البنا " في العشرينيات من القرن الماضي وهي الحركة التي جاءت تعبيرا عن تغيرات سياسية واجتماعية ارتبطت بدخول مصر في الحقبة الاستعمارية وكانت هذه الحركة بمثابة الحركة الأم للعديد من الحركات الإسلامية التي ظهرت على امتداد الحقب التاريخية المتتالية .

وفي الستينيات تحولت الحركة الإسلامية بفعل تأثير التي تعرضت لها الدولة القومية داخليا وخارجيا إلى حركات عنف سياسي في مواجهة الدولة والحكام والمجتمع ذاته، حيث يرجع عدد من الباحثين ظهور جماعات العنف السياسي إلى فشل الأنظمة السياسية في قيادة عملية التنمية والتحديث . بالإضافة إلى وقوع عناصر من هذه الجماعات تحت وطأة القمع والعنف الموجه ضدهم من السلطة . وقد استنقت هذه الحركات أفكارها من

كتابات المودودي وسيد قطب ومن أبرزها جماعة الفنية العسكرية، وجماعة التكفير والهجرة "جماعة المسلمين" ثم جماعة الجهاد. وقد جاء اختلاف التوجهات الفكرية لهذين التيارين -الإخوان المسلمين و الجماعات الجهادية- تعبيراً عن ظروف نشأة كل منهما و العوامل المؤثرة على هذه النشأة ورؤية وتفسير كل منهما للإسلام، ومن ثم تباينت مواقفهم وآراءهم نحو المرأة وقضاياها حيث اتخذ خطاب التيار الأول نهجاً معتدلاً تجاه المرأة، بينما جاءت مواقف التيار الثاني أكثر تشدداً وغلواً.

انطلاقاً مما سبق تقوم الدراسة الحالية على محورين أساسيين:

الأول: رصد نشأة وتطور تيار الإسلام السياسي في مصر منذ العشرينيات من القرن الماضي. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم تيارات الإسلام السياسي إلى توجهات ثلاث:

١- الإسلام السياسي الاستيعابي وتمثله جماعة الإخوان المسلمين ويعد الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة المصدر الأساسي لفكر وتوجهات هذا التيار، وله العديد من الكتابات التي تعبر عن موقفه من المرأة ودورها في المجتمع الإسلامي.

٢- الإسلام السياسي الاستبعادي ويمثله تيارات العنف السياسي التي ظهرت في أواخر الستينيات من القرن الماضي واستندت في تحديد مواقفها وإيديولوجيتها إلى أفكار سيد قطب الذي استقى فكره من آراء أبو الأعلى المودودي كما يرى عدد من دارسي هذا التيار.

٣- الإسلاميون المستقلون وهو ذلك التيار الذي يضم بين جنباته عدد من رموز الفكر الإسلامي المعتدل ذوي الرؤى ذات الخصوصية القائمة على

أرضية إسلامية مثل الشيخ يوسف القرضاوي، والمفكر الإسلامي أحمد كمال أبو المجد وغيرهم .

الثاني: التعرف على الملامح الأساسية التي تحدد رؤية منظري هذه التيارات للمرأة وقضاياها . وذلك من خلال دراسة الكتابات الأساسية لكل من حسن البنا وسيد قطب ويوسف القرضاوي كتمثل للتيار الأخير .

۷۰

## ملخص بحث

المرأة والمشاركة السياسية بين المرجعية الإسلامية والواقع المعاصر

أ.د. سامية مصطفى الخشاب

يهدف هذا البحث على الوقوف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام وكذلك رصد وتحليل المشاركة السياسية للمرأة في الواقع المعاصر. ويشتمل البحث على الموضوعات التالية:

- أولاً: المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام.
- ثانياً: الوضع الراهن للمشاركة النسائية في الساحة السياسية.
- ثالثاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة.
- رابعاً: آليات تنمية مشاركة المرأة السياسية.
- خامساً: توصيات مقترحة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

### أولاً: المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام

معالجة هذا الموضوع يعتمد على بعدين:

١. الخطاب القرآني والمشاركة السياسية للمرأة.
٢. رصد نماذج للمشاركة السياسية للمرأة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفي تاريخ الدولة الإسلامية.

### ثانياً: الوضع الراهن للمشاركة النسائية في الساحة السياسية

وضح البحث بدرجة المشاركة النسائية في كل من:  
أ- الحكومة بجهازها التنفيذي.

- ب - البرلمان بسلطته التشريعية.
- ج - النقابات المهنية.
- د - اتحادات العمال.
- هـ - الجمعيات غير الحكومية.

### ثالثاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة.

يحدد البحث المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في السياسة فيما يلي:

- (١) الأمية.
  - (٢) العادات والتقاليد والموروثات الثقافية.
  - (٣) أساليب التنشئة في الأسرة.
  - (٤) الأحزاب السياسية.
  - (٥) الإعلام.
- انتشار ظواهر العنف في الانتخابات.

### رابعاً: آليات تنمية مشاركة المرأة السياسية.

يوضح البحث الآليات التي قد تساعد وتفعّل المرأة في السياسية ويوضحها في الآتي:

- ١ . الأسرة.
- ٢ . أساليب التعليم
- ٣ . الدين.
- ٤ . سياسات الإعلام.
- ٥ . المناخ العام.

خامساً: توصيات مقترحة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

ملخص بحث  
الإعلانات والمرأة  
بين القيم العربية والعالمية  
أ.د. فاطمة القليني

أن دخول فكرة الثقافة العالمية في دوامة العولمة والكونية قد أصبح حقيقة واقعية وذلك لأن مؤتمر السكان في القاهرة ومؤتمر المرأة في بكين سبتمبر ١٩٩٥ الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة من المفترض أن يتدارس حقوق المرأة وواجبات المجتمع نحوها، إلا إننا وجدنا إن المؤتمر يتخذ المرأة جسرا ليسوق به معايير القيم ذات البعد الواحد وذات الفكر الواحد وربما ذات الخطاب الفريد الذي يجند وسائل الإعلام لترويج مقولاته، فقد كانت بمثابة الشرارة في معركة الصراع الحضاري الجديد لأنهما قدما كل الأدلة على أن القضايا الإنسانية قد أصبحت تستعمل لترويج قيم ثقافية ذات بعد واحد و تحت غطاء ثقافة النظام العالمي الجديد خاصة بعد أن احتضنت جمهورية مصر العربية المؤتمر العالمي للسكان وأخذ رئيس الجمهورية على عاتقه أن يصرح بنفسه ويبث الطمأنينة في النفوس وأشار إلى انه لا توجد قوة تقرض علينا رأيا لا يرضاه ديننا ولن يجبرنا أحد على حل مشكلة تتنافى مع شريعتنا.

إن المرأة وخاصة المصرية كائن ثقافي، احتلت موقعا عريضا في الثقافة عبر الأمثال والحكايات والأساطير وعبر عن وجودها في الشعر والرواية والقصة. إن المرأة محرك عميق داخل أنواع من السياقات في مجالات عريضة جدا وقد نجد أن قضية المرأة تتمثل في ثلاث محاور

الأول: تشريعي ونعنى أنها متصلة بالنصوص المرتبة لحياة الإنسان داخل مجموعته الإنسانية. (التشريعات الدينية)

الثاني: سلوكي ويتصل بسلوك الآخرين حيال المرأة والآخرين هم الأب أو الزوج أو الأخ أو الأم وأيضاً جماعات وتركيبات من مؤسسة القضاء إلى مؤسسة التعليم إلى الأحزاب والمجالس النيابية إلى الهياكل السياسية... الخ  
الثالث: ثقافي ويدور في كل مجتمع وبحسب كل ثقافة وطبقاً لقوة التسارع المدني فيه بصورة المرأة في ذهن الرجل وصورة الرجل في ذهن المرأة ثم صورة المرأة عن نفسها وصورة الرجل عن نفسه. لأن أخطر لعبة تمارسها الثقافة هي دعوة المساواة التي يتحدث عنها النساء ويتحدث بها بعض الرجال لأن المساواة إن تحققت بشكل كامل هي إلغاء للمرأة والإلغاء يعنى الذوبان أي ذوبان الثقافة والتاريخ والفكر معاً.

وقد نجد أن ما تضمنه تقدير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية حول التنوع البشري الخلاق في معرض الحديث عن الثقافة بين جنس الرجل وجنس النساء ترسيخ لمبدأ نسبيته الثقافات ولم يرق إجماع خارج حدود ذلك المعيار إلا على قضايا محدودة تم اعتبارها ممارسات قهرية بشكل مطلق وهي (ختان الإناث، وحرق الأرامل، وقتل الأطفال الإناث) وكلها ممارسات ما تزال بعض الثقافات تعيش عليها. أما تعدد الزوجات تماماً كتعدد الأزواج فإنهم يظلمون متدرجين ضمن الخصوصيات الثقافية بحسب المجتمعات وطبيعية الأديان والسلوكيات.

وقد أعتراض على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر وأصدر بياناً ألقى فيه بشكل مخصوص ضمن حيثيات الاعتراض على ما قد تقضى إليه وثيقة المؤتمر

من السماح بأشكال اقتران أخرى غير الزواج. كذلك أعلنت مؤسسة الفاتيكان اعتراضها على وثيقة المؤتمر بناء على ما جاء فيها (متصلاً بالإجهاض وتعليم الجنس وبوسائل منع الحمل للمراهقين وبالأسرة)، كما أعلنت بعض دول الديانة المسيحية اعتراضها للأسباب نفسها.

إما فيما يتعلق بمؤتمر بكين فقد كانت الوثيقة فتية أو لهيب أشعل معركة في ظاهرها عفوية ولكنها في المضمون ثقافية إنسانية فقد فرضت سياسة سكانية جامدة ومتجانسة على كل دول العالم دون مراعاة خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، وفي هذا السياق فهي تعمم ممارسات مثل (إباحة العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، وتقنين الإجهاض، وتشريع العلاقات الجنسية المثلية الشاذة) وكرست القوانين الوضعية التمرد على الأعراف لتخدم آليات العمل الدولي، علماً بأنه قد احتشد في بكين ما يناهز عشرين ألف امرأة إنما التوصيات المقررة فاجأت العديد من المشاركين والمشاركات وقد بلغ عدد الدول التي أبدت تحفظها على العديد من بنود الوثيقة أربعين دولة.

وجدير بالذكر انه بناء على هذه التوصيات برز مفهوم الأسرة وتزعزع وأصبح محور اختلاف ثقافي بين الحضارات واختلاف سلوكي بين المرجعيات واختلاف قيمي بين اللهويات (عبد السلام المسدي، ص ٢٠٠، ١٩٩٩) في حين كان الأصل والقاعدة هو أن تكون الأسرة هي السياق الطبيعي والوحيد لمكونات أربعة هي بالتناصف مكونات ذاتيان للفرد، ومكونان مشتركان مع الجماعة

أولهما. التعايش والتعاشر في نفس الوقت وهو المدلول عليه في عرف الناس والمجتمعات بالتزوج الذي ينجز العيش تحت سقف واحد في صورة شرعية وقانونية.

ثانياً: الحب وهو الارتباط العاطفي الذي لا ينطوي على سلطة الحسابات.

ثالثاً: الجنس الذي يحكمه التركيب البيولوجي والانفعال الفسيولوجي

رابعاً: الإنجاب الذي يحفظ به النوع وتشده غريزة حب البقاء.

والأسرة في المنظومة التاريخية التي كان الغرب نفسه متعبداً بمرجعيتها الأخلاقية فهي المؤسسة التي تفترض فيها أن تركز على القواعد الأربع تجتمع بينهما إلا في الحالات الطارئة التي لا بتحقق فيها الوئام فتدخل هنا الأعراف. والقيم والقوانين والتشريع الديني.

إن من ابرز القضايا التي فجرت تباين الثقافات وصراع الهويات وكشفت تنازع المرجعيات هي قضية الأسرة بوصفها النواة الأساسية في بناء المجتمع وبوصفها الخلية الخاصة لكل مقومات الفرد من حيث هو كائن ذاتي له سماته المكتسبة من البيئة يقترن ويتزوج ويتكاثر فتستوي ملامح البناء المجتمعي بالتداخل والامتزاج إلا أن مفهوم الأسرة في المجتمع الغربي قد تحلل وأصبح الدارسون والمحللون يؤكدون ذلك ويتعاملون معه على أنه الحقيقة المسلم بها

كمبدأ التنبي لا كحل يلجأ إليه الزوجان عندما يعرض لأحدها أو لكليهما عارض العقم. وإنما كأسلوب يلجأ إليه الفرد خارج دائرة الأسرة أو يلتجأ إليه زوجان متجانسان ذكران أو أنثيان وقد أقرت القوانين الوضعية وأنظمة التكافل الاجتماعي مفهوم الأبوة الطبيعية ذلك الذي يتيح للفرد رجلاً كان أو امرأة أن يعلن أبوته أو أمومته دون أن يصرح بالآخر.

وبناء على ما سبق عصفت رياح الكونية وخرج الجنس والجسد خارج الرابطة الزوجية وخرج معه الحب وتأسست فلسفة جديدة وكانت عربون ثقافة تريد أن تكون شاملة وفتح الجنس أبوابا لم تكون في الحسبان تقضى على المحارم فشاع في بعض الأعراف كما حدث في السويد أصبح للأخ أن يتزوج أخته وأن يقيما معا أسرة زواجية (محمد سليم العوا، ٩٧ - ١٠٣، ١٩٩٥) لأن فلسفة التشريع الوضعي في السويد تركز على مبدأ صريح أن على القانون أن يستجيب إلى الواقع أكثر مما على الواقع أن يستجيب إلى النص.

ومما لا شك فيه أن النظام العالمي الجديد لا يمكن أن يكون حاملا نظام اقتصادي جديد دون أن يكون مدعم بنظام ثقافي جديد لأن بديل المادة هو الفكر ولا بد أن تتلازم العناصر الثلاثة: القرار - المال - المعرفة بين عولمة سياسية واقتصادية وكونية ثقافية.

وازدادت سطوة الجنس على الأركان الثلاثة المعاشرة بالزواج والحب والإنجاب واستخدمته المدينة المعاصرة في السياسة والاقتصاد والثقافة ازدادت أسطورة الجنس في السياسة عندما أصبح منفذاً يتسلل منه الخصوم السياسيون إبان الحملات الانتخابية ودخل بقوة في عالم الاقتصاد والمال ودخل إلى عالم التجارة في الإشهار والإعلان وفن التسويق والترويج ودخل عالم السياحة حتى أصبح من أقوى آليات الجذب بالجنس حركات الأسفار والسياحة وتحولت مفاتن الثروة والتجارة والإعلان لدى رجال الأعمال في مظاهر الملبس ومفاخر الساعات ومعادن النظارات وعبير الروائح واحتضن الفن المرأة وبالتالي الجنس تحت عباءة الإبداع واحتشد به عالم الموسيقى والغناء وعوالم السينما والتمثيل. وما صاحبها من تكنولوجيات

متطورة وشبكات مندمجة وبنوك معلومات مخزنه ووسطاء ووكلاء ووحدة الحساب فيها ليست بآلاف والملايين ولكن بالمليارات. ومن هذا المنطلق تتناول هذه الورقة أولاً: استعراض موجز لآليات توظيف المرأة في مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة في بكين. ثانياً: التقنيات ووسائل الاتصال الجماهيري. ثالثاً: تطور الفضائيات وبروز القنوات العابرة للحدود. رابعاً: آليات توظيف المرأة في الإعلانات. خامساً: المرأة وأنماط القيم العربية والقيم العالمية. وذلك من خلال تنميط الإعلانات المتعلقة بالشركات القومية و الإعلانات المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسية وتنميط الفئات الأساسية والفرعية للإعلان سواء من ناحية الشكل أو المضمون وذلك في ضوء أهداف الدراسة والاختيار العمدي أو التحكمي من قبل الباحثة لوحدات المعاينة (الإعلانات) سواء في القنوات الحكومية أو القنوات الفضائية.

## ملخص بحث

الدور الاتصالي للمؤسسات النسائية في  
التوعية الاجتماعية لقضايا المرأة المصرية  
دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات  
النسائية الرسمية والأهلية في مصر  
د. حنان فاروق جنيد

### مقدمة:

يتوقف نهوض المرأة وتفاعلها وانصهارها اجتماعيا بشكل يحقق لها ويمكنها من المساهمة والمشاركة الفعالة في نهضة المجتمع وخطته التنموية إلى حد بعيد بمدى توافر آليات مؤسسية توفر لها ديناميات تفاعل اجتماعي ناجح. وتضمن لها البيئة والظرف الاجتماعي الملائم جنباً إلى جنب الرجل، كذا مدى علاقتها بعملية تشكيل واتخاذ القرار سواء على مستوى الوحدة الأساسية للمجتمع متمثلة في الأسرة أو على الصعيد العام من جهة أخرى وذلك في ظل الموروثات الاجتماعية والثقافية والمرجعيات التي لازالت المرأة تعيش في نطاقها والتي قد تصل قيودها إلى حد التكبير، على الرغم مما شهده العمل النسائي من تطور أسماها البعض بثورة النساء.. وفي ظل ما شهده أيضاً النسق القانوني من اهتمام بالجوانب التشريعية التي تنطوي على محددات تنظيم علاقة المرأة بغيرها رعاية لحقوقها والتي من المفترض أن تصب في التحليل النهائي في جانب تعميق العمل الجماعي لإعادة بناء

الحركة النسوية مرة أخرى.. انطلاقاً من مقولة إن تطور المرأة ليس منفصلاً عن تطور المجتمع ومن ثم فلا يمكن أن يتصور نهج تحصل من خلاله المرأة على حقوق في مجتمع يحارب هذه الحقوق ويرفضها ولذلك فإن نضال المرأة في سبيل الحصول على حقوقها هو جزء من نضالها في سبيل تطوير المجتمع وتغيير مفاهيمه ومقاومة الأفكار التي لا تعبر عن روح العصر وتتنافى مع رسالة الأديان.. في الوقت الذي يسعى فيه الخطاب الرسمي وغير الرسمي إلى تعزيز وضع المرأة المصرية وزيادة مساهمتها في تنمية المجتمع والتركيز على تضيق الفجوة ومخاطبة الاحتياجات الإستراتيجية للمرأة بما في ذلك التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.. وهو ما يفرض ضرورة تحليل ودراسة وتقييم وضع المرأة المصرية في ظل تعاضم الهياكل التنظيمية المعنية بشأنها وما يكشف عنه من مدي الوعي العام الرسمي وغير الرسمي لكل ما يتعلق بقضايا المرأة والمفترض أن يكون محصلته اتخاذ ووضع السياسات والأساليب التي يتم دمجها في خطط المجتمع الحالية والمستقبلية باعتبارها أحد المكونات الأساسية لأجندة اهتمامات المجتمع ومؤسساتها.

وقد تزايد الاهتمام العالمي في العقود الأخيرة من القرن العشرين بالمنظمات الأهلية ودورها في خدمة المجتمع، وتواكب ذلك مع الاهتمام المحلي بدورها كأحد مؤسسات المجتمع المدني المنوط بها المشاركة في

التتمية الشاملة والمستدامة ومواجهة الآثار الاجتماعية لاقتصاديات السوق  
وسياسة الخصخصة. (١)

وقد لعبت المنظمات الأهلية النسائية دوراً رائداً منذ القرن التاسع  
عشر في حركة الكفاح الوطني من ناحية وفي حركة النهضة والتنوير من  
ناحية أخرى كما بدت أداة فاعلة في المناخ الثقافي المصري. (٢)

ورغم أهمية دور وسائل الاتصال وقنواته كأداة مهمة من أدوات هذه  
المنظمات في تنفيذ سياستها وبرامجها وأنشطتها سواء في إعلام الجمهور  
بمجاللات وأنشطة هذه المنظمات في تنفيذ سياستها وبرامجها وأنشطتها سواء  
في إعلام الجمهور بمجاللات وأنشطة هذه المنظمات أو حفز الجمهور على  
التطوع للعمل في هذه المنظمات خاصة إلا أنه مازال هناك إجماع عن ذلك  
في المجتمع حيث أشارت أغلب البحوث إلى ضعف قدرات المنظمات الأهلية  
النسائية العربية في مجال تعبئة المتطوعين أو مشاركتهم في الجهود التي  
تهدف إلى زيادة الدعم المادي والمعنوي سواء من الجهات المانحة في الداخل  
أو الخارج. (٣)

---

(١) شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين،  
محددات الواقع و المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة،  
١٩٩٧، ص ٣٣.

(٢) أماني قنديل وسارة بن نفيسة، دليل الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات  
السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٦.

(٣) أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية  
منظمة، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، دار المستقبل العربي، القاهرة،  
١٩٩٤، ص ٨٧.

وعلى الرغم من أن للإعلام دوره العام في تحسين الصورة الذهنية للمنظمات الأهلية النسائية بما يساعد في تحقيق أهدافها في خدمة قضايا المرأة والتنمية في مصر إلا أن اهتمام هذه المنظمات بالوظيفة الاتصالية مازال محدوداً.

وتؤكد البحوث أن المشاركة الشعبية فيما يتصل بالمرأة تنسم بالسلبية سواء في التعرف على هذه المنظمات أو الاهتمام ببرامجها أو حضور اجتماعاتها.

### أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير دور الاتصال الذي تقوم به المؤسسات النسائية في مصر في مجال التوعية الاجتماعية لقضايا المرأة المصرية والتي أي مدي تحقق هذه الوظيفة ويتفرع عن هذا عدد من الأهداف وهي:

- (١) رصد وتحليل أداء القائم بالاتصال في المؤسسات النسائية الرسمية والأهلية.
- (٢) قياس درجة الرضاء عن أداء القائم بالاتصال من جانب الجمهور المتعامل مع المؤسسات النسائية (المستفيدات).
- (٣) المقارنة بين الأداء الاتصالي لمؤسسات المرأة الرسمية والأهلية.
- (٤) قياس درجة أداء الوظيفة الاتصالية في رفع مستوي الوعي لدي المرأة المصرية بقضاياها وحقوقها الاجتماعية.

(٥) تقييم كفاءة هذا الدور في الوقت الحالي والبحث وأسباب القوة والضعف فيه في اتجاه رفع كفاءته كهدف للوطن وللجمعيات على السواء.

(٦) التعرف على أداء ومقترحات الجمهور المتعامل مع المؤسسات النسائية حول سبل تفعيل دورها للتصدي لمشكلات المرأة الاجتماعية.

### الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجين وهما:

#### (١) منهج المسح:

استخدمت الدراسة منهج المسح باعتباره أنسب المناهج العلمية لملاءمة للدراسات الوصفية بصفة عامة حيث يتم جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصادرها وطرق الحصول عليها<sup>(١)</sup>

#### (٢) المنهج المقارن:

يستخدم هذا المنهج لرصد التشابه والتباين بين الخطوط والملامح الرئيسية لمشكلة الدراسة وذلك من خلال المقارنة بين هذه الملامح كما عكستها الدراسة التحليلية وكذلك رؤية القائم بالاتصال في المؤسسة النسائية للأهداف والأنشطة والخدمات التي تقدمها رؤية

---

(١) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠، ص ١٦٠).

المستفيدين من هذه الخدمات والمشكلات التي تواجه تفعيل المؤسسة النسائية سواء الرسمية أو الأهلية لخدمة الأهداف الوطنية.

### نتائج البحث:

أولاً: فيما يتعلق بنتائج دراسة الجمهور توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- (١) تركزت النسبة الأكبر من المستفيدين من خدمات وأنشطة المؤسسات النسائية في فئة المتزوجين (٦٤%)، ذوي المستوي التعليمي المتوسط وفوق المتوسط ممن يعملون في الوظائف الكتابية، كما وقع الغالبية العظمى منهم في فئة أصحاب الدخل أقل من المتوسط (٨٠%).
- (٢) يلعب الاتصال الشخصي الدور الأكبر في تعريف الجمهور بخدمات المؤسسات النسائية ممثلاً في الأصدقاء والمعارف كمصدر رئيس للمعرفة بأنشطة هذه المؤسسات.
- (٣) عدم اهتمام القائمين على المؤسسات النسائية بتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة لتعريف الجمهور بالأنشطة التي يقومون بها والوصول إلى أفراد هذا الجمهور في المواقع المختلفة.
- (٤) أثبتت الدراسة الدور التأثيري التزايد لوسائل إعلام الجماهير خاصة التلفزيون - على عمل المؤسسات النسائية.

- (٥) ارتفاع نسبة المستفيدين من خدمات وأنشطة المؤسسات النسائية المتعاملين معها (٩٤%) وتقع أهم جوانب الاستفادة في حضور الدورات التدريبية والتتقيفية، وزيادة المعارف وحضور الندوات.
- (٦) كشفت الدراسة عن وجود عامل تأثيري متزايد، للمستوي التعليمي على درجة استفادة المبحوثين من الأنشطة التعليمية للمؤسسات النسائية حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية المختلفة فيما يتعلق بالتردد على مكاتب المؤسسة كأحد الخدمات التتقيفية التي تقدمها تلك المؤسسات.
- (٧) دلت نتائج الدراسة على أن من أبرز الأنشطة الضرورية لتطوير المؤسسات النسائية قد تمثلت في إيجاد مركز للتدريب التحويلي للمرأة في مختلف المهن، وتقديم مساعدات مالية للمحتاجات، وإيجاد مشروعات حرفية للمرأة.
- (٨) أثبتت النتائج وجود اتجاهاً إيجابياً لدي المبحوثين نحو الأسلوب الذي تعتمد عليه المؤسسات النسائية في الاتصال بهن، إضافة إلي الأساليب التي تعتمد عليها في الإعلان عن خدماتها خاصة فيما يتعلق بالندوات التي تقيمها هذه المؤسسات.
- (٩) تزايد الاتجاه السلبي لدي المبحوثين نحو المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات النسائية لهن وكذلك نحو أنشطة التدريب المهني التي تقوم بها.

(١٠) دلت نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية المختلفة فيما يتعلق بالاستفادة من الاتصال بالمؤسسة النسائية، حيث كشفت النتائج عن وجود علاقة بين كل من المستوي التعليمي للمبحوث ودرجة الاستفادة من الأنشطة التي تقدمها المؤسسات النسائية، إذ ترتفع درجة الاستفادة بارتفاع المستوي التعليمي للمبحوث.

(١١) تركزت الغالبية العظمى من أنشطة المؤسسات النسائية محل الدراسة في مجال التوعية الاجتماعية في الجانب الأسري، من حيث التعريف بالحقوق والواجبات المقررة للمستفيدات والمفروضة عليهن داخل وخارج الأسرة يلي ذلك الحفز والتوعية بأهمية المشاركة في الأنشطة العامة داخل المجتمع.

(١٢) تمثلت أهم مقترحات المبحوثين فيما يتعلق بتفعيل دور المؤسسة النسائية خاصة في مجال محو الأمية في زيادة الحافز المادي والاستعانة بذوي الخبرة وتدريب الخريجين المتطوعين على كيفية القيام بدورهم في هذا المجال على النحو الأكمل.

#### ثانياً: فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالمسؤولين والقائمين بالاتصال:

(١) كشفت الدراسة بالنسبة لنوعية القائمين بالاتصال أن النسبة الأكبر من الإناث ويرجع ذلك لكونها جمعيات نسائية وغالبية العلامات فيها من النساء.

(٢) تعتبر من أولي المهام الملقة على القائم بالاتصال كما توضح النتائج هو أعداد وتنظيم الندوات والمؤتمرات لكونها أفضل الأشكال التي يقبل عليها الجمهور المتردد على المؤسسات النسائية.

(٣) أوضحت النتائج أن النشاط الإعلامي غير مخطط ولا يسير وفقاً لخطة موضوعة وإنما وفقاً لظروف ومتطلبات الأوضاع والمواقف ووفقاً لما يتراءى لقيادة المؤسسة خاصة الأهلية، وبالتالي عدم اهتمام هذه الجمعيات بدورها بالنشاط الاتصالي.

(٤) كشفت نتائج الدراسة أن المسؤولين عن الاتصال في المؤسسات النسائية هم المسؤولون عن الاتصال بالمستفيدات وليس المتخصصون في التعامل مع المترددات.

(٥) دلت النتائج عن أن المؤسسات النسائية تعتبر ناجحة إلى حد ما في تقديم خدماتها للمرأة وذلك على مستوى برامج وأنشطة معينة دون الأخرى مثل الندوات والدورات التدريبية في حين تحتاج إلى تفعيل للقيام بدورها في المجالات الاجتماعية المختلفة خاصة في مجال تقديم المنح والقروض والدورات التدريبية المطلوبة لرفع الكفاءة المهنية للمستفيدات.

(٦) تمثلت أهم السلبات إلى تحول دون تحقيق المؤسسات النسائية لأهدافها من وجهة نظر القائمين بالاتصال في عدم وجود ميزانية

كافية، وصعوبة الإعلام عن الخدمات لارتفاع تكلفة الإعلان والنشر بالوسائل الإعلامية المختلفة إضافة إلى صعوبة الاتصال بالمستفيدات لمتابعتهن وتقييم أدائهن.

## ملخص بحث:

الصحافة المصرية وقضايا المرأة في النقابات المهنية

"دراسة تطبيقية على نقابتي المحامين والصحفيين"

أ.د إبراهيم البيومي غانم

أ. السيد السعيد

على الرغم من تزايد الاهتمام - خاصةً في الفترة الأخيرة - بدراسة أوضاع المرأة العربية تحت ضغوط محلية وعالمية وارتفاع الأصوات المنادية بتمكين المرأة في المجالات المختلفة، وتعزيز قضايا النوع الاجتماعي، إلا أن وضع المرأة المصرية داخل بعض القطاعات في المجتمع يدور حوله الكثير من الجدل، وتحوطه مشكلات وتحديات عديدة أدت إلى تهميش دور المرأة في المجتمع بشكل عام، كما أدت إلى ضعف مشاركتها في صنع القرارات بشكل خاص، وبشكل أكثر تحديداً في النقابات المهنية المصرية.

ونظراً لأهمية النقابات المهنية واتساع نطاقها على مستوى الجمهورية فإن هذا البحث يركز على دراسة وضع المرأة في بعض تلك النقابات وأهمية مشاركتها في العمل النقابي كنقطة انطلاق لمشاركة حقيقية في صنع القرارات وتحقيق المشاركة السياسية والاجتماعية من واقع تنوع تلك النقابات وتزايد عددها إلى ٢٢ نقابة مهنية مركزية يتبعها الكثير من الأفرع في المحافظات.

وإذا كانت الأحداث الراهنة والضغوط الداخلية والخارجية قد زادت من أهمية مشاركة المرأة في قضايا التنمية الشاملة مع تتبع تحركات الأنظمة العربية في اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الشأن، فإن للإعلام - خاصة الصحافة - دوراً بارزاً في تسليط الضوء على قضايا المرأة، ومن ثم فإن دراسة دور الصحافة في إدارة قضايا المرأة النقابية سوف يسهم في الوقوف على مدى إدراك الصحافة لهذا الجانب الهام، ومدى إدراك السلطة والأجهزة المعنية بتنفيذ المشاركة السياسية للمرأة بانضمامها إلى مجالس إدارة النقابات وعملية صنع القرارات.

وفي ضوء ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة النقابية في الانضمام لمجلس النقابة وتشكيل لجان المرأة من جهة، ونوع المساندة التي تحتاجها للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بمصير عمل المرأة النقابي من جهة أخرى، وبالتالي تقديم رؤية لتنفيذ التواجد النسائي داخل مجلس النقابات المهنية من خلال إزالة تلك المعوقات. وسنقوم بذلك من خلال رصد وتحليل المادة الصحفية التي تعرضت لقضايا المرأة في النقابات المهنية واتجاهاتها نحو ممارسة المرأة للعمل النقابي، إضافة إلى إجراء بعض المقابلات المتعمقة مع بعض مسؤولي لجان المرأة وبعض مسؤولي النقابات المهنية بالتطبيق على حالتين نقابيتين للمحامين والصحفيين.

#### وتتلخص نتائج الدراسة في الآتي:

١- أن القانون والدستور لا يحرم المرأة من حقوقها داخل النقابات المهنية أو خارجها، وأن قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لا يفرق

بين الرجل والمرأة في المشاركات السياسية والترشيح لمجلس النقابة دون أي تفرقة أو " تمييز " إلا أن أغلب السيدات قد أرجعن ضعف مشاركة المرأة في العمل النقابي إلى طريقة تنفيذ القوانين النقابية – خاصة من جانب الرجال – وسيادة نمط من العادات والتقاليد على أفكار الرجال في النقابات .

٢- أن ضعف الأداء النقابي بشكل عام ووضع العراقيل أمام النقابات المهنية هما من أهم التحديات التي توجه المرأة النقابية، حيث اتفقت آراء الحالات التي تمت مقابلتها على عدم صلاحية القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والمعمول به حالياً، ووصفوه بالقانون المعوق للتطور النقابي، كما اهتمت الصحف مجال الدراسة بإجراء تحقيقات عن هذا القانون وإظهار مدى إعاقته للعمل النقابي وسلب النقابات حقها في الإشراف على العملية الانتخابية الخاصة بها، إلى جانب فرض الحراسة القضائية على النقابات وتجميد أغلبها .

٣- عدم فعالية لجان المرأة داخل النقابات وتجميد نشاطها رغم أنها ضمن تشكيلات اللجان النقابية .

٤- سيادة عادات وتقاليد داخل النقابات تجاه تولي المرأة لمناصب قيادية بالنقابة انعكس على ضعف إقبال الرجال على انتخاب امرأة لتولي أمورهم، نتيجة تنوع التيارات والاتجاهات السياسية بالنقابة .

٥- ضعف برامج التدريب والتوعية ومناقشة قضايا المرأة في برامج النقابات وجمعياتها العمومية وأهمية مشاركتها في مجلس النقابة إلى جانب التهميش الإعلامي في التوعية بقضايا المرأة النقابية، وعدم طرحها ضمن الأجندة الإعلامية، الأمر الذي يعكس عدم وجود رؤية متكاملة

وخطة إستراتيجية إعلامية في تناول قضايا المرأة بشكل عام عبر وسائل الإعلام ودفع المؤسسات للاهتمام بها.

٦- أرجعت بعض النقابيات وبعض النقابيين ضعف العمل النقابي للمرأة إلى تقاعس المرأة نفسها عن المشاركة وتحمل أعباء العمل النقابي، واللجوء إلى زملائها من النقابيين لإنهاء أي مصالح تتعلق بها، إلى جانب أن أغلب السيدات تثق في الرجل كقائد أكثر من المرأة، الأمر الذي انعكس على فوز أغلب الرجال في انتخابات مجلس النقابة.

٧- وجود تيارات سياسية وأيديولوجية متنوعة داخل نقابة المحامين والنقابات الأخرى أوجد حالة من عدم الاستقرار، وعزوف الكثير عن ممارسة العمل النقابي، وتهميش دور المرأة.

والحاصل أن مشاركة المرأة في النقابات تقتصر فقط على استخراج كارنية العضوية وعمل احتفالات دينية، واجتماعية، نتيجة وجود بعض الناشطات في النقابة، وإن كان يعوقها عدم تفعيل لجان المرأة وتجميد نشاطها، وعدم وجود ميزانية خاصة بها، وقلة الرغبة لأغلب النقابيات في ممارسة العمل النقابي.

ومن خلال تلك النتائج فإن إزالة تلك المعوقات تحتاج إلى تكاتف كل فئات المجتمع في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة النقابية، وأن تسرع الحكومة في إصدار قانون جديد للنقابات المهنية يعبر عن رغبة واتجاهات النقابيين مع سرعة مناقشته في الدورة الحالية، نظراً لأهمية تلك النقابات على كافة المستويات سواء باستقرار الحياة السياسية والاجتماعية أو بسيادة نوع من القلق المستمر وعدم الاستقرار للأنظمة والسياسات القائمة.

لذا فإن الدراسة توصي بالجوانب التالية:

١- إلغاء القانون المعمول به حالياً رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والمعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ وطرح قانون جديد يعبر عن توجهات النقابيين ويضع المشاركة السياسية للمرأة ضمن توجهاته، إلا جانب إلغاء الحراسة المفروضة على النقابات، وتعديل أنظمة الانتخابات وغيرها من تلك الجوانب.

٢- وضع قضايا المرأة النقابية ضمن أولويات الأجندة الإعلامية ودراساتها في ضوء رؤية متكاملة وشاملة لكافة قضايا المرأة مع تطوير الرسالة الإعلامية عن المرأة بشكل يراعي الخصوصيات الثقافية للمجتمع المصري والعربي والتحويلات المحلية والعالمية السائدة.

٣- تكثيف حملات التوعية العامة بأهمية العمل النقابي للمرأة وتفعيل مشاركتها السياسية والاجتماعية في إطار العمل النقابي والمهني سواء على مستوى المؤسسات الإعلامية أو النقابية أو مؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

٤- اختيار كوادر إعلامية مدربة على طبيعة العمل النقابي وما يتعلق به من لوائح وقوانين، ويكون لديهم رؤية شاملة في تناول قضايا المرأة النقابية.



## ملخص بحث

### العلاقة بين التباين البيولوجي والاجتماعي للمرأة

#### دراسة لقضايا النوع الاجتماعي

د. أميرة محمد الجوهري

تواضعت الكتابات النسوية - المنشورة بالإنجليزية على الأقل - منذ ستينيات القرن الماضي على التمييز بين الجنس Sex والنوع Gender. إذ يشير الجنس إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير النوع إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعياً إلى: الذكورة والأنوثة.

من هنا يلفت مفهوم النوع الانتباه إلى الجوانب ذات الأساس الاجتماعي للفروق بين الرجال والنساء. ولكن مصطلح النوع قد اتسع منذ ذلك الحين ليشير ليس فقط إلى الهوية الفردية وإلى الشخصية، ولكن ليشير على المستوى الرمزي أيضاً إلى المثل والصور النمطية Stereotypes الثقافية للرجولة والأنوثة، ويشير على المستوى البنائي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات والتنظيمات.

ومؤكد أن الأساس البيولوجي لتطور مفهوم النوع إنما يمثل في حقيقة الأمر قضية ذات طبيعة سياسية في المقام الأول، وذلك بسبب التفسيرات التي اعتمدت على الأسباب البيولوجية واستندت إليها. من هنا سوف تحرص هذه الورقة على استعراض البحوث البيولوجية عن الفروق في النوع. ولكن يظل حاضراً في الأذهان دائماً أن الاعتبارات والحقائق البيولوجية ليست هي العامل الأوحد في تعيين تلك الفروق. وإنما تتأثر الفروق - بنفس القدر - بالعوامل النفسية والاجتماعية (الثقافية) عموماً.

فجنس الطفل المولود يتحدد بواسطة كروموسوم "إكس" X الذي يحصل عليه من بويضة الأم، وكروموسوم إكس أو "واي" Y الذي يحصل عليه من الحيوان المنوي للأب. وعلى حين يحتوى كروموسوم "إكس" على أكثر من ٣٠٠ مورث (جين)، نجد أن كروموسوم "واي" هو الذي يعمل وحده على تكوين الخصيتين عند الجنين. ومن الأمراض المرتبطة بكروموسوم X المتتحى، ومن ثم نجدها أكثر انتشاراً في الذكور، أمراض: الهيموفيليا، وعمى الألوان، وضمور العضلات، وبعض أنواع التخلف العقلي.

وتقوم خصيتا الجنين بإفراز هرمون الذكورة الذي يؤدي إلى تكوين الأعضاء التناسلية الذكرية. فإذا غاب هرمون الذكورة كان معنى ذلك نمو الأعضاء التناسلية الأنثوية. وهنا يتعين الإشارة إلى أن هرمونات الذكورة والأنوثة يتم إفرازها عند كلا الجنسين، ولكن بتركيزات مختلفة عند كل منهما. ومن التأثيرات الأخرى للهرمونات أن جسد الذكر العادي يتكون في المتوسط من ٤٠% عضلات و ١٥% دهون، على حين يتكون جسد الأنثى العادية من ٢٣% عضلات و ٢٥% دهون.

#### هرمونات الجنس عند البشر:

الهرمونات التي يتم إفرازها أثناء الحمل هي التي تطلق شرارة نمو الأعضاء التناسلية الذكرية والأنثوية خلال مرحلة دقيقة من فترة الحمل، وهي المسؤولة كذلك عن تنظيم المخ الإنساني على نحو ذكوري أو أنثوي لا عودة عنه ولا تغيير فيه. كما نجد أن تلك الأمخاخ (جمع مخ) التي تحددت هرمونياً هي التي تعمل - بعد ذلك - على تنظيم وظائف الهرمونات الإنسانية، وتخلق عند كل جنس نمط السلوك الإنساني الذكوري أو الأنثوي. ويبدو من نتائج البحوث أن هرمون الذكورة هو المسئول عن زيادة

العدوان عند الذكر في الفقاريات عموماً، ولكن التعلم والخبرات المكتسبة اجتماعياً هي التي تعمل على تعديل وتهذيب الاستجابات العدوانية. فقد اتضح أن المجرمين الذين اقترفوا جرائم عنيفة يتسمون بمستويات من هرمون الذكورة أعلى بكثير مما يتم إفرازه عند المجرمين الآخرين. فالظروف الاقتصادية الاجتماعية هي التي تتدخل في التأثير على العلاقة بين مستويات هرمون الذكورة من ناحية والعدوان من ناحية أخرى.

### تأثير الهرمونات على المخ:

من ناحية أخرى نلاحظ أن ارتفاع معدلات هرمون الذكورة - الذي يتم إفرازه في مرحلة الحمل - (والذي يتم على الأرجح عند الذكور) هو المسئول عن إبطاء نمو فص المخ الأيسر، مما يفسح المجال لهيمنة فص المخ الأيمن. والنتائج المتوقعة لارتفاع معدلات هرمون الذكورة هي: ١- العسر (من أبرز ظواهره استخدام اليد اليسرى أساساً)، ٢- تعاضم نمو القدرات المعرفية والإدراكية التي يتسم بها فص المخ الأيمن، خاصة قدرات إدراك المكان Spatial Ability، والموسيقى، والرياضيات، ٣- تراجع أو ضعف قدرات فص المخ الأيسر، وهو ما يتضح في الاضطرابات اللغوية (كصعوبات القراءة مثلاً).

ولكننا نؤكد على أية حال أن البحوث عن موضوع تأثير الهرمونات على القدرات الإدراكية مازالت بعد في بداياتها الأولى. فهرمونات الجنس (الذكورية والأنثوية) يبدو أنها تلعب دوراً مؤثراً في تحديد القدرات الإدراكية والتأثير عليها. ولكن البحوث التي أجريت حتى الآن لا تؤكد اتجاهاً معيناً أو لوناً معيناً لهذا التأثير، ومن ثم لا تدعم أو تدحض نظرية بعينها. ولكن الواضح - ربما - أنه يتعين توفر مستوى أساسي من الهرمونات كشرط

لنمو القدرات الطبيعية على إدراك المكان بصرياً. والمؤكد في كل الأحوال أن التعلم والبيئة الاجتماعية تعد العوامل الأكثر حسماً وأهمية في التأثير على قدرة إدراك المكان، طبعاً بفرض توفر المعدل السليم من الهرمونات اللازمة. ومعروف أن المرأة المكتملة الأنوثة هي التي يكون لديها أقل مستويات تركيز هرمون الذكورة، في حين نجد عند المرأة غير المؤنثة (أو التي لا يمكن القطع بأنوثتها) أعلى مستويات تركيز هرمون الذكورة. والواضح أن الشخصية الأنثوية حساسة لأي زيادات - ولو طفيفة - في هرمون الذكورة في مرحلة البلوغ.

وأثبتت البحوث أن ممارسة بعض المهن ترتبط بمستويات هرمون الذكورة، بالنسبة لكل من الذكور والإناث. فالنساء اللاتي يعملن في المهن التخصصية العليا، والإدارية، والفنية يكون لديهن مستوى أعلى من جميع هرمونات الذكورة.

ونعرف أن فص المخ الأيسر هو المسئول عن الوظائف اللغوية (اللغة، والكلام، والقراءة، والكتابة) والفص الأيمن هو المسئول عن الوظائف غير اللغوية أو الإدراك المكاني (رسم الأشكال المعقدة والتعرف على الأشكال المعقدة). ولكن الفصان يعملان كوحدة واحدة. والجسم الجاسئ Corpus Callosum (كتلة ألياف عصبية تصل بين فصي المخ) هو الذي يقوم بنقل المعلومات من كل فص من المخ إلى الآخر. وقسم من هذا الجسم الجاسئ يكون عند الإناث أكبر منه عند الذكور.

#### تأثير الهرمونات على السلوك البشري:

نحاول في هذا المقال أن نتقصى إن كانت هناك ثمة فروق حقيقية فعلاً في الشخصية بين الرجل والمرأة، وذلك من واقع الأبعاد التالية:

١ - العدوان: أثبتت بعض البحوث عن الفروق بين النوعين في العدوان أن الذكور أكثر عدوانية من الإناث. وإن كان القول بزيادة العدوانية لدى الذكور لا يعنى بحال من الأحوال القول أن النساء لسن عدوانيات. كما اتضح من تلك البحوث أن الرجال مستهدفون للعدوان بشكل أكبر من الإناث.

٢ - سلوك المساعدة والعون: من المتوقع ممن يشغل دور الذكر أن يقبل على مساعدة الآخرين وإنقاذ من يحتاج منهم، وينتظر منه أن يمارس سلوكاً حامياً، خاصة تجاه النساء. من ناحية أخرى نجد أن المساعدة المتوقعة من المرأة تقوم بالأساس على رعاية الآخرين، خاصة من تدخل معهم في علاقات وثيقة (حميمة) وطويلة الأجل.

٣ - الانتماء أو الارتباط بالغير: فهناك حاجة للانتماء تتمثل في إقامة علاقات إيجابية مع الآخرين، والحرص عليها وتدعيمها. ولم تثبت البحوث وجود فروق بين النوعين من حيث الحاجة إلى الانتماء. ورغم تباين اتجاهات البحوث وتعارض نتائجها أحياناً، إلا أن القدر المتيقن منها يدل على أن المرأة أكثر احتياجاً إلى الانتماء والعلاقة الحميمة (الوثيقة) من الرجل.

٤ - الميل الاجتماعي Sociability: في مرحلة الطفولة المبكرة يتساوى مقدار اهتمام كلا الجنسين بالاستجابة للمثيرات الاجتماعية. ولكن اتضح أن صداقات الرجل تكون أكثر نفعية، بينما صداقات المرأة أكثر عاطفية أو معنوية.

٥ - الاعتمادية Dependency: لم تتوصل أغلب الدراسات إلى إثبات وجود فروق بين النوعين في درجة الاعتمادية، وذلك في مرحلة الطفولة. وكشفت بعض الدراسات أن هناك نمطاً من البنات أكثر ميلاً إلى الارتباط من الأولاد، كما أن البنات يكن أكثر التصاقاً (اقتراباً) بأبائهن عندما يجمعهم

مكان واحد.

٦- تقدير الذات Self-Esteem: اتضح أن عاطفة تقدير الذات أعلى عند الذكور من الإناث.

٧- التوكيد والجزم Assertiveness: يكون الذكور أكثر ميلاً للجزم والتوكيد من النساء.

٨- مستوى النشاط: الأولاد أكثر نشاطاً Active من البنات خلال مرحلة الطفولة، وربما طوال مرحلة المراهقة، وكذلك بعد البلوغ.

٩- المبادئ الأخلاقية Morality: أكدت بعض البحوث أن نظرة الذكور إلى الأخلاق تركز على بعض المبادئ المجردة للعدل، على حين تكون نظرة الإناث أكثر حرصاً على الرعاية والارتباط بالتواصل.

١٠- القابلية للتأثر Influenceability: أكدت البحوث عن هذا الموضوع أن الإناث أسهل خضوعاً للتأثير من الذكور. وظهر الفارق النوعي (بين النوعين) بشكل أجلى وأوضح في التجارب التي أجريت على الامتثال للضغوط الواقعة على الفرد من الجماعة أكثر مما ظهرت في دراسات التأثير عن طريق الإقناع.

١١- العواطف: هناك ثمة نوع من ازدواج المعايير في مجال الحكم على العواطف أو النظر إليها. فالغضب عاطفة يُقبل من الذكور التعبير عنها، ولكنه لا يُقبل من النساء إظهار غضبهن. أما عواطف أخرى مثل: السعادة، والحزن، والخوف فنجدها أكثر ارتباطاً بالمرأة وأكثر قبولاً أن تعبر عنها وتبديها. ووجد أيضاً أن النساء يبكين فترات أطول من الرجال وبحرقة أشد منهم.

١٢ - القلق Anxiety: تبنى المرأة ميلاً نحو القلق العام، بينما يبنى الرجل ميلاً خفيفاً نحو القلق ذي البعد الاجتماعي الأقوى.

١٣ - التقمص العاطفي أو الوجداني Empathy: دلت قياسات التقارير الذاتية على وجود فروق نوعية واضحة في درجة التقمص الوجداني لصالح المرأة.

١٤ - الفروق في اللغة بين النوعين: يتحدث الرجال بلهجة أكثر توكيداً من النساء لأنهم يتمتعون بقوة أكثر منهن. وينعكس الوضع التابع (والمناقذ) للمرأة في طريقة حديثها التي تتضمن قدراً أكبر من: الألفاظ أو العبارات المطاطة، والعبارات الظرفية، وصيغ أو عبارات التأكيد، والأسئلة البسيطة المكررة. وهذا النمط في الحديث يعد نسائياً، بصرف النظر عن شخص المتحدث.

١٥ - السلوك غير اللفظي Nonverbal: بالنسبة للابتسام مثلاً اتضح أن النساء أكثر ابتساماً من الرجال. أما بالنسبة لنظرة العين فقد ظهرت أكبر الفروق حدة وقوة بين النوعين في سلوك نظرة العين. وعن موضوع اللمس Touch وجد أن الرجال يلمسون النساء باليد أكثر مما تفعل النساء (وإن اختلفت بعض البحوث مع هذه النتيجة العامة). كما تؤكد أن النساء يلمسن الأطفال أكثر مما يفعل الرجال. ولم يثبت وجود فروق بين النوعين في مسألة اللمس عند الأطفال الذكور والإناث. من ناحية أخرى ثبت أن النساء أكثر لمساً للرجال، ولكن بغير اليد. ومن حيث المسافة في العلاقة الشخصية Interpersonal Distance فأتضح أن المسافة في العلاقات الشخصية عند النساء تكون أقرب وأدنى منها عند الرجال. وبالنسبة لفهم تلميحات أو إشارات السلوك غير اللفظي فقد ظهر أن النساء أفضل من الرجال وأقدر منهم على فهم تلك التلميحات.

التعليق الذي يمكن أن نؤكد به بعد هذا العرض الموجز أنه على الرغم من أن عناصر التشابه بين الرجال والنساء أكثر من عناصر الاختلاف، فإن الفروق النوعية Gender بينهما تتمثل في بعض السمات الشخصية وبعض جوانب السلوك الاجتماعي.

كذلك يتعين الإشارة إلى أن مصطلح النوع Gender يمكن أن يستخدم على نحو مثمر وأكثر جدوى إذا توفر لدينا قدر أكبر من الوعي بهذا الجدل بين العوامل البيولوجية والمتغيرات الاجتماعية الثقافية. فلو وعينا أن هناك ثمة حاجة إلى اعتبار الفروق البيولوجية والفروق في أبنية القوة ودور كل منها في تشكيل الفروق بين النوعين اجتماعياً، لو فعلنا ذلك فإن مفهوم النوع سوف يدفع إلى تشجيع دراسة الذكورة مثلما ندرس الأنوثة، وكذلك تشجيع دراسة العلاقات بين النوعين مثلما ندرس الوضع الاجتماعي للمرأة. على أن ننتبه في كل الأحوال إلى التنوع التاريخي والثقافي، وإلى التغير عبر التاريخ وبين الثقافات بدلاً من تسطيح الأمور وتقديم تحليل عام منتزع من إطاره وعصره ومن أحضان ثقافته.

## ملخص بحث

### المرأة والعمل بين أطروحات الحضارة الغربية والعربية

د. آمال عبد الحميد محمد

حظي موضوع المرأة والعمل باهتمام كبير في التراث السوسولوجي والأنثروبولوجي ، سواء في العالم الغربي أو العربي. وفي هذا الصدد برزت عدة أطروحات في تناول تلك القضية خاصة التي تفسر أسباب وجود تمييز بين الرجل والمرأة في سوق العمل، إذ يظهر تحيز ضد المرأة لصالح الرجل. من أبرز تلك الأطروحات نجد المنظور البيولوجي الذي يرى أن طبيعة التكوين البيولوجي للمرأة أضعف من الرجل، لذا يصعب عليها القيام بكثير من الأعمال التي تتطلب جهدا فيزيقيا، ومن ثم تنحصر أعمالها في رعاية الأطفال والشئون المنزلية. ومن منظور تقليدي فإنه ينظر إلى المرأة على أنها عضو غير فعال اقتصاديا، لذا يفضل عمالة الذكور. وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في تدعيم هذا التمييز، حيث يتم في سياق تلك العملية غرس مفاهيم التفرقة، كما يتم تدريب الذكور على القيام بالأنشطة الاقتصادية واكتساب المهارات والخبرة، بينما تتدرب الإناث على الأعمال المنزلية.

وبرزت مفاهيم جديدة في الحضارة الغربية تبنتها الحركات النسائية مثل مفهوم "النوع Gender" والذي أصبح له مكانا بارزا في النظريات الحديثة التي تهتم بالمرأة ، ويشير المفهوم إلى أن التفرقة بين الذكور والإناث مرجعه إلى عمليات التنميط الاجتماعي والثقافي. والتأكيد على أنها عضو فعال اقتصاديا، تقوم بدور هام في الإنتاج واقتصاد السوق. كما تطورت مفاهيم جديدة متعلقة بالتمكين، أي تمكين المرأة من مشاركتها الاقتصادية كحق لها

من حقوق الإنسان، والحق في اختيار الأعمال التي تعرض في سوق العمل، وكذلك التمكين من المشاركة في النشاط الاقتصادي وحصولها على قروض تمكنها من عمل مشروعات صغيرة.

وفي رؤية أكثر حداثة فرضتها مستجدات العولمة الاقتصادية وعالم ما بعد الحداثة انبثقت أطروحات جديدة وجدت صداها في دول الغرب وانسحب هذا أيضا على الدول العربية ومنها مصر، أوضحت أن التمييز ضد المرأة في سوق العمل ناجم عن متطلبات سوق العمل ذاته، باعتبار أن سوق العمل هو نتيجة تفاعل بين متطلبات العرض والطلب، كما أن التحولات التي حدثت في الدول الغربية ساهمت بشكل كبير على سوق العمل العالمي والعربي أيضا، حيث وجود شركات متعددة الجنسيات فرضت الهيمنة على العالم، كما حدثت تطورات تكنولوجية هائلة خاصة في مجال الاتصال ونمو مجتمع المعلومات، ساهم هذا كله وغيره في ظهور صور عمل جديدة، أصبحت متاحة أمام الرجل والمرأة. وساهم هذا بشكل إيجابي في تمكين المرأة من إيجاد فرص عمل جديدة. ومع هذا نجد في هذا السياق أيضا القلة من النساء التي تمكنت من بعض الأعمال، خاصة في المجال التكنولوجي، بينما السواد الأعظم منهن مازلن يعملن في الأعمال الهامشية والشبيهة بالعمل المنزلي. والأكثر من هذا اعتبرت العمالة النسائية عمالة رخيصة يمكن الاستعانة بها. وهنا ظهرت منظمات عالمية تنظم العمالة النسائية عبر الحدود القومية خاصة العمالة القادمة من شرق آسيا للعمل في الدول الصناعية، مما ساهم في وجود تقسيم عمل دولي جديد فرضته متطلبات العولمة الاقتصادية وينمو على حساب العمالة النسائية. وبهذا يزداد مساحة التهميش وتكريس التمييز ضد المرأة.

وإذا نظرنا لواقع مجتمعات العربية ومنها مصر كنموذج، نجد أن قضية المرأة والعمل لا تنفصل عن السياق العالمي، مع التأكيد على خصوصية العربية. وعن عمل المرأة نجد أن الشريعة الإسلامية كرمت المرأة وأعلنت من شأنها وأعطت لها الحق في العمل، وساوت بينها وبين الرجل في الأهلية وغير ذلك. ووجدت نساء في صدر الإسلام كن معلمات ومعالجات بالرقى، وكانت المرأة تداوى الجرحى والمرضى، واشتهرت بعضهن بالطب، ومنهن من كن قابلات وخافضات ومرضعات، ومنهن من زاولن بعض الحرف مثل الغزل والنسيج وصناعة الحصر وزخرفته وحرفة تقويم الرماح ودباغة الجلود، إلى جانب نشاط الرعي وغير ذلك.

وعلى الصعيد القانوني فقد أعطى قانون العمل للمرأة الحق في العمل، مسايرة مع الاتفاقات والقوانين الدولية. وراعى القانون المصري في مواد خصوصية المرأة فأفرد لها مواد متعلقة بحقها في أجازة وضع ورعاية الطفل. وبغض النظر عن كون هذه المواد تحمل جوانب من التمييز ضد المرأة، إلا أن القانون في مجمله العام ساوى بين الرجل والمرأة في مزاوله الأعمال.

وإذا اقتربنا بنظرة أكثر عمقا لواقع المجتمع المصري نجد أننا نعيش حالة من الانفصام بين سياقين، الأول: تشريعي وقانوني أعطى للمرأة الحق في العمل وعدم التمييز في الأعمال بينها وبين الرجل. والثاني: واقع تعيش فيه المرأة تعاني من التهميش في سوق العمل. إذ نجد القلة من العمالة النسائية التي تجد فرصا للعمل في المجالات المتنوعة، بينما الغالبية منهن مازلن يعانون من التمييز ضدهن في سوق العمل، وهو ما تدل عليه الإحصاءات الرسمية والبحوث الميدانية في هذا المجال (والتي ستتطرق إليها الدراسة تفصيلا).

وإذا كانت الأطروحات الغربية متأرجحة في تفسير أسباب التمييز ضد المرأة في سوق العمل، فإنه من خلال نظرة تأملية لمجتمعنا المصري كجزء من المجتمعات العربية، نجد أننا في حاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال حتى لا ننقل أسباب التمييز من آراء منقولة من الغرب، بل يجب أن تتبع التفسيرات من واقع الخصوصية العربية، والتي تتمتع بتراث ثقافي وضع المرأة في إطار معين، كبلها لقرون عديدة، وأن التمييز ضدها في سوق العمل مرجعه واقع اجتماعي وثقافي. وأنه يعاد إنتاج هذا التمييز حتى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي والتي تنسحب بدورها على المستوى العربي. ويستدعي هذا منا البحث عن آليات جديدة لتغيير تلك النظرة حتى يلتقي الواقع مع تراثه خاصة الديني وما تفرضه المستجدات والتحولات الاقتصادية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية.

ملخص بحث  
تفكيك بناء أدوار المرأة  
كمدخل لتفكيك بناء المجتمع  
أ. د. علي ليلة

يسعى البحث إلى تصوير العلاقة بين أربعة متغيرات لعبت دورها فيما يتعلق بأوضاع المرأة على الصعيد العالمي والإسلامي والعربي على السواء. بحيث دفعت فاعليتها إلى نشر حالة من عدم الاستقرار والظواهر السلبية المتعلقة بالمرأة كعنصر أساسي في الأسرة والمجتمع. ويتمثل أول هذه المتغيرات في طبيعة النموذج الموجه الذي يفترض أن يكون مستنداً إلى مقولات ثابتة والذي يمكن أن يتحقق على هدية التفاعل الاجتماعي في المجتمع. في هذا الإطار إذا تأملنا النموذج الموجه للحضارة الغربية فسوف نجد نواة طبيعة تجريبية بالأساس. ومن ناحية لأن العلمانية الغربية قطعت ارتباطها بمرجعيتها الدينية. ومن ناحية ثانية لأنها تستند بالأساس إلى الحقائق العلمية وحدها وهي حقائق متغيره وغير نهائية طبيعتها، واستتبع ذلك تأسيس طبيعة مع المعايير الثقافية التي تطورت مع تطور المجتمع. إضافة إلى ذلك فإنه إلى جانب الطابع التجريبي للنموذج الموجه فقد ظهرت مجموعة من الفلسفات التي ساعدت على هز اليقين المعياري للمجتمع كالفلسفة الماركسية، والوجودية، وفلسفات العبث واللامعقول، بحيث ساعدت كل هذه التطورات الثقافية على الانتقال إلى عالم ما بعد الحداثة، ومن ثم إلى إعادة النظر في مختلف الأوضاع الاجتماعية، ومن بينها أوضاع المرأة في نطاق التفاعلات المعاصرة وهذه المرجعيات المهتزة.

وقد كان من المنطقي أن تتحرك طاقة التغيير هذه إلي نطاق المرأة في العالم الغربي المعاصر لتطرح على الساحة تفاعلات جديدة لعبت في الأغلب دورها في تفكيك بناء المرأة إذا افترضنا أن البناء يتكون من مجموعة المكنات والأدوار التي تنطلق منها. ويتمثل التفكيك الأول في بداية فصل الأساس البيولوجي للمرأة بصورة مطلقة عن المعايير الاجتماعية المحددة لأدوارها في المجتمع، بحيث يصبح تحديد الأدوار الاجتماعية له طبيعته العشوائية والتجريبية التي تختلف من عصر إلي عصر ومن سياق اجتماعي إلي آخر. بالإضافة إلي ذلك يحدث تفكيك ثاني يتمثل في الدور الجنسي للمرأة، فبينما هي في الحالة الطبيعية متكاملة مع الدور الجنسي للرجل من خلال الزواج، بحيث يصبح الإنجاب هو النتيجة الطبيعية والمنطقية لهذا السلوك أو الدور، إذا بهذا السلوك أو الدور ينحرف عن مساره الطبيعي ليصبح دوراً جنسياً له طبيعته العشوائية فأحياناً يكون أداءً "سحاقياً" إذا كان الأداء مع امرأة أخرى، حيث لا يحدث من نتيجة إنجاب، أو قد يحدث إنجاب من خارج الشرعية إذا كان مع رجل خارج نطاق الزواج، وهو الأمر الذي يؤدي إلي فوضى الحياة الجنسية للبشر في المجتمع. إلي جانب ذلك قد يحدث تفكيك ثالث حينما ترتض المرأة الحياة مع رجل حياة شبة أسرية مع رجل آخر ولكن بشكل غير شرعي، بحيث تنجب هذه المعاشرة أبناء خارج نطاق الشرعية. أبناء لأباء قد لا يرغبون فيهم بحيث تمهد هذه الأوضاع لجيل يسلك كل أنواع الانحراف ابتداء من تعاطي المخدرات وحتى الانخراط في ممارسات اجتماعية عديدة ومنحرفة. بالإضافة إلي ذلك قد يحدث تفكيك رابع حينما تتخلي المرأة عن دورها في التنشئة الاجتماعية فتتخلي عن الأبناء التي تنجبهم خارج نطاق الشرعية للدولة كي تقوم الدولة بتربيتهم نيابة عن الأم فيحرم هؤلاء الأطفال من عواطف الأمومة ومن الدور الأبوي في التربية ويكونون على هذا النحو فئة لديها الاستعداد الكامن للخروج على

الشرعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتصل التفكير الأخير في ظهور الدعوات التي تشير إلى المساواة المطلقة وليست النسبية بين الرجل والمرأة، وإذا كانت الطبيعة قد فرضت المساواة مع التباين في بعض الأدوار بما يحقق التكامل بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة والمجتمع، فغن ما تنادي به هذه الدعوات غير الواعية يعني أن يحدث تجانس مطلق في الأدوار بين الرجل والمرأة بغض النظر عن تباين الطبيعة الأساسية لكل منهما، وهو التجانس الذي يسلم عادة إلى التناقض، وإلى حالة من الانهيار الأسري والاجتماعي الناتج عن ذلك.

واستمراراً لذلك تنطلق طاقة الانهيار من متغير تفكيرك بناء أدوار المرأة إلى تفكيرك بناء المجتمع، باعتبار أن الأسرة هي الوحدة النووية للمجتمع، ويصيب هذا التفكير أول ما يصيب ثقافة المجتمع التي تتضمن القيم والمعايير التي تشكل مرجعية لشرعية السلوك. في هذه الحالة يحدث ما يمكن أن يسمى بحالة "الأنومي" أو حالة فوضى المعايير، حيث توجد معايير وقيم متناقضة توفر الشرعية لأشكال شاذة من السلوك والتكوينات الاجتماعية الشاذة، كتشكل الأسر السحاقية (زواج المرأة بامرأة) وتشكل الأسر المثلية (زواج رجل برجل) وتشكل الأسر خارج الشرعية الاجتماعية والدينية كمعيشة رجل وامرأة خارج نطاق الزواج. كما يصيب التفكير الصعيد الاجتماعي لمجتمع، حيث ترتفع معدلات الطلاق، كما ترتفع معدلات الأسر غير الشرعية بأشكالها العديدة التي أشرنا إليها، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأبناء غير الشرعيين في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تخلق نسبة عالية من الأبناء خارج نطاق الشرعية الذين يشكلون جيل مؤهلاً لارتكاب السلوكيات المدمرة لاستقرار المجتمع، جيل ترتفع كل مؤشرات الانهيار في إطاره.

ومن الطبيعي في عصر العولمة أن تتجه بعض القوي العالمية لنشر هذه الأوضاع الاجتماعية والأسرية المنهارة والمفككة على الصعيد العالمي سواء بالترويج لها من خلال الإعلام. تكنولوجيا المعلومات، أو من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الملزمة في ظل إدعاءات القوي العالمية التي ترغب في نشر فسادها وتعميمه على العالم أجمع، وهي الإدعاءات المؤكدة على حقوق الإنسان وحقوق المرأة، بحيث أصبح هذا التفكيك للأسرة يأخذ أشكالاً متنوعة بتنوع ثقافات المجتمعات ودرجة تماسكها الحضاري. ونتيجة لذلك بدأت تظهر أوضاعاً أسرية شاذة في بعض المجتمعات نقلًا عن مجتمعات القوي العالمية التي أصبحت تعاني الانهيار من جراء هذه السلوكيات أو المظاهر الشاذة وإن أضفت عليها غطاء من الشرعية الشاذة كأشكال الزواج العرفي في المجتمع الإسلامي الذي لا يستوفي الأسس الشرعية أو أشكال زواج استثنائية لتعميمها كزواج "المسيار"، إضافة إلى فرض استرخاء الشرعية الدينية في المجتمع لتخضع للشرعية الثقافية أو الاجتماعية فيها تبيح سلوكيات عديدة وشاذة ومدمرة لكل ما هو نظيف في المجتمع، ذلك يحدث حينما يقع تساقط أو تفكك للشرعيات.

يرتبط بذلك بطبيعة الحال انخفاض تقدير الحياة الأسرية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات انهيار الأسرة بأشكالها المختلفة سواء بارتفاع معدلات الطلاق أو الانفصال أو الهجر، كذلك ارتفاع معدلات خروج الأبناء على الآباء. إضافة إلى ارتفاع معدلات انخراط الأبناء في السلوكيات المنحرفة ابتداء من تعاطي المخدرات إلى التورط في سلوكيات إجرامية وإنحرافية بمعدلات عالية، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى الانهيار الجوهري \_ وليس الشكلي \_ للأسرة، إضافة إلى غياب أداء الآباء لأدوارهما بالمستوي الملائم والمطلوب، بما يساعد على النمو الصحي والسوي للأبناء.

ملخص بحث  
الأم مديرة تخطيط وتنسيق ومتابعة  
للتنشئة الإسلامية  
فضيلة الشيخ/ جمال قطب

أولا أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إعادة تذكير المرأة المسلمة بمهمتها الرئيسة التي رشحها لها الخالق سبحانه وتعالى تقديرا لها وتأمينا لمستقبل البشرية تأسيسا على أن كل الأعمال الاجتماعية سياسيا كان أو اقتصاديا، تصلح فيها المرأة كما يصلح فيها الرجل ،وقد قص القرآن الكريم تقديره لملكة سبأ في عملها السياسي<sup>(١)</sup> كما ذكر تقديره واعتباره لابنتي العبد الصالح وهما يساعدان أبيهما<sup>(٢)</sup> كما أشار إلى مشاركة حواء لآدم في كل تكليف صدر لها.

لكن مباشرة عملية تنشئة الإنسان الخليفة المكلف بإعمار الأرض وسيادتها ونشر الخير والمعروف، وتمكين هذا الإنسان من تحصيل قدراته ومهاراته وتوجهاته ، وهذا العمل إذا صلح فيه مشاركة الرجل في نشاط من الأنشطة فإنه لا يصلح في تنسيق الجهود المختلفة للمؤسسات المختلفة وتحقيق التوازن بينها غير الأم لما لها من قدرات ولما أعفاها الله من

---

(١) ( إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ) (النمل: ٢٣).

(٢) ( وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ) (القصص: ٢٣).

مسؤولية ومشقة الكدح خارج البيت وحسبها هذا عملا ثقيلًا وشريفًا وكريماً ومتفردًا. وحسب هذه الوظيفة أهمية أن الله سبحانه وتعالى قد أعفى الأنثى من حضور الجمعة والجماعات تقديراً لأهمية وظيفتها في التنشئة. الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:

١. ما هي التنشئة الاجتماعية وما مكانتها في المنظومة الإسلامية؟
٢. ما هي قنوات ووسائل التنشئة الاجتماعية وما وظيفة كل منها؟
٣. ما هو موقع الأسرة بين تلك القنوات وما وظيفتها وأدوارها؟
٤. كيف تمارس الأسرة أدوارها في تنشئة الأبناء؟
٥. ما هي وظيفة المرأة ودورها في الأسرة؟

#### التوصيات

- وحتى يعبر الباحث عن فكرته ويصيغها في كلمات قليلة يتقدم بهذه التوصيات
١. على الحكومات وأنظمة الحكم الإسلامية إحقاق الحق وإعطاء الأجيال حقها في التنشئة الصالحة وذلك بتفريغ المرأة الأم لتصنيع أبنائها دعائم إنتاج وتنمية لبلادهم وأمتهم بل للبشرية جميعاً.
  ٢. على القائمين على التعليم بجميع مراحلهم فرض مقرر دراسي عن الإنسان وتنشئته ومسؤولية الوالدين عن ذلك مما يجعل الخريج رجلاً كان أو امرأة عارفاً بمهمته الأساسية مؤهلاً لها.

٣. مع صلاحية المرأة لكافة أعمال المجتمع ووظائفه يجب إتاحة الفرصة لها للمقارنة والاختيار بين الأعمال الهادفة ذات القيمة وبين الأعمال التي يتقنها الآخرون.
٤. على نوافذ الأعلام وضع رسالة الأم ومهمتها كعمل رئيسي محترم وليس كخدمة وضعف وإذلال وتخلف رعاية للمرأة وللأبناء وللمجتمع.
٥. على المجتمع والأسرة إعادة تصحيح مسار التعليم عموماً - وتعليم الأنثى - خصوصاً بما يستثمر أكبر قدراتها التي وهبها الله لها فيما خلقت له وأن تعتبر هذه الدراسات والعلوم مؤهلات عليا راقية بل في الحقيقة هي كليات القمة التي تحمي الأجيال وتراقب مسارها.



## ملخص بحث

### دور المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية

#### التحديات والمواجهة

د.منى حسين أبوظيرة

#### مقدمة:

إن دور الأمومة وتربية النشء يعد من أجل أدوار المرأة في الحياة، فهي في هذا الدور إنما تمد المجتمع بكل عناصر البناء والتقدم، فهي المنوطة بتربية أجيال قادمة وتنشئتها، من المفترض أن تستمر في دفع عجلة التقدم والتطور في المجتمع. ومن ثم يصبح الاهتمام بتنمية المرأة هدفاً اجتماعياً وقومياً وإنسانياً واجباً، وبقدر نجاح المجتمعات العربية في هذه المهمة يكون المردود الإيجابي على الأمة العربية بأسرها. وفي ضوء الدعوة المتنامية للاهتمام بدور المرأة في التنشئة الاجتماعية، بوصفها النموذج الأول الذي يتفاعل معه الطفل، خاصة في سنواته الأولى، ويتشكل في ظل هذا التفاعل أنماط سلوكه ووجدانه وأفكاره، بل توافقه الشخصي والاجتماعي، تتحدد الأسئلة المطروحة الآن فيما يأتي: كيف يمكن للمرأة أن تمارس دورها في التنشئة بفعالية؟ وكيف يمكنها أن تتجح في تربية العقل والروح للجيل الناشئ في ظل ما تواجهه من صعوبات وتحديات متعددة في المجالات المختلفة: الصحية، والتعليمية،

والثقافية، والسياسية؟

إن أجندة المرأة العربية مليئة بالتحديات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية تلك التحديات التي يصعب المجال هنا لتناولها جميعاً، لذا سوف أقنصر هنا على عرض بعض من تلك التحديات

التي - هي من وجهة نظري - تلعب دوراً مهماً وأساسياً في طريق نهوض المرأة بدورها في عملية التنشئة. وليس الغرض، من هذا السرد لتلك التحديات، الوقوف عليها وتعيينها - وإن كان ذلك مهماً - فإن الهدف الأبعد هو وضع إستراتيجية مستقبلية لمجابهة هذه التحديات

أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة العربية في المجالات المختلفة:-

### ١ - في المجال التعليمي:

تصبح أمية المرأة أولى التحديات التي تؤثر في فعالية دورها، فتعليم المرأة أو أميتها يتحدد على أساسه موقعها في التركيب الأسري، كما يتحدد -وفقاً له- طبيعة التنشئة الاجتماعية الموجهة لأطفالها ضمن المحيط الأسري، فقد تؤدي أمية المرأة إلى أن تعيد إنتاج الثقافة التقليدية التي تضع تنميماً جذرياً بين الذكور والإناث، والتي تقلل من أهمية نشاطات المرأة في المجال العام، أو أنها، على أقل تقدير، قد تؤدي إلى أن تصبح المرأة غير داعمة للتطور والتنمية من حيث مدى وعيها بأهمية بعض المتغيرات التي تحرص عليها في تنشئة أبنائها، خاصة الفتاة، فتمسك بأساليب التنشئة السائدة وفق البناء التقليدي ومنظومته الثقافية التي يسود فيها تنشئة الأطفال وفق معايير ومحددات تقليدية تفصل فيها الأدوار والعلاقات بين الذكور والإناث، فيترسخ لدى المرأة ولدى النشء قناعاتهم بالوضع المتدني للمرأة.

### ٢ - في المجال الاجتماعي:

لعل من أهم التحديات إلى تواجهها المرأة العربية في المجال الاجتماعي ما يتعلق بالصورة السلبية التي تتطوي على نظرة المجتمع للمرأة، وهي

صورة شديدة التخلف تقلل من شأن المرأة، وتشكك من قدرتها على القيام بدورها المجتمعي ودورها في بناء الحضارة العصرية، ومن ثم تؤدي تبعية المرأة إلى أن تستبطن هذه الصورة السلبية فتشعر بأنها من طبيعة دونية فنقبل هذا الوضع، وتخضع من تلقاء نفسها لهذه الهيمنة المجتمعية. وخطورة هذه الصورة السلبية للمرأة العربية أن ينجم عنها شعور المرأة بالإحباط، وعدم الفعالية فتهتز ثقتها بنفسها ويؤدي كل ذلك إلى ما يعرف في علم النفس بالعجز المتعلم الذي يؤدي بها إلى أن تشعر بأن إمكاناتها الداخلية وقواها لا تمكنها من تغيير الوضع الراهن، ومن ثم تنظر إلى نفسها على أنها عاجزة، فإذا ما واجهت موقفاً ما، فإنها سوف تشعر بعدم كفاءتها، وتتجه إلى السلبية والانسحاب، ولنا أن نتصور كيف يمكن لمثل هذه المرأة أن تصبح مسئولة عن تربية نشء مؤهل لاستقبال المستجدات التي تحدث على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؟

### ٣ - في المجال الثقافي والإعلامي:

لعل من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية تلك التي تتعلق بالمأزق الذي توضع فيه المرأة، حينما تحاول أن تحافظ على الثقافة العربية المتميزة بدون أن تتفصل عن المعاصرة؛ أي أن تعيش في عصرها وزمانها، وفي الواقع المائل لا في الماضي الزائل. فهي لا تستطيع أن تقاطع الماضي مهما بدا لها من فارق زمني بين السابق والآتي، فشخصيتها المعاصرة مشحونة بميراث ماضيها، لا يمكن عزله عنها أو نبذه أو بتره.

هذا المأزق وهذه التحديات تضع المرأة في اختيار ما بين أن تتبنى أساليب تقليدية للتنشئة الاجتماعية، تتحدد وفق منظومة ثقافية غير متحضرة، تعمل على تنشئة الأطفال، من خلال إعادة إنتاج المعايير التقليدية لنمطية الأدوار، مع تجاهل المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أو في المقابل تتبنى المرأة اتجاهاً مغايراً، فتستعير نظماً وأساليب في التنشئة تتهج الأسلوب الغربي؛ وهو مما يؤدي إلى تغيير شخصيات النساء وأنماطهم السلوكية على نحو لا يتلاءم مع الثقافة العربية، ولا مع العقائد والقيم الدينية المختلفة.

وبناء على ما سبق تصبح المرأة العربية أمام صعوبة بالغة وتحدي شديد يفرض عليها وهي تربي أبنائها أن تتفاعل وتتصل حضارياً، وفي الوقت نفسه تتجنب الغزو الثقافي بما يتضمنه من نشر مفاهيم ثقافية وفكرية معينة، يتم من خلالها مسح الثقافة الوطنية وتشويهها، ووصمها بأنها لا تواكب العصر ومتطلباته الحضارية

#### محددات الرؤية الإستراتيجية:

ما سوف نطرحه في هذه الورقة لا يمكن أن يطلق عليه رؤية إستراتيجية بالمفهوم العلمي والمنهجي بقدر ما يمكن أن يطلق عليه توجهات إستراتيجية نحو تفعيل الدور المستقبلي والمأمول للمرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية، تلك التوجهات التي ترتبط بشكل مباشر بما طرح سابقاً من صعوبات وتحديات تواجه المرأة في عملية التنشئة.

#### أولاً: في مجال التعليم والتدريب:

يجب على الحكومات العربية ومؤسساتها الرسمية العمل على تنمية المرأة العربية عبر عمليات متعددة؛ من أهمها التعليم والتثقيف والتأهيل وبناء القدرات.

- ويعد محور أمية المرأة العربية أولى خطوات التوجه الاستراتيجي في هذا المجال؛ إذ يتعين الاهتمام بقضية تعليم الفتيات ومحور الأمية بين صفوف النساء، مستعينين في هذه الخطوة بجهود الجمعيات الأهلية والتعاونية.

- ولكي يكون التعليم داعماً للمرأة العربية فلا بد أن يكون مخططاً لذلك ضمن رؤية إستراتيجية للدولة، تبرز من خلالها السياسات والبرامج الإنمائية، ومنها القطاع التعليمي الذي يجب أن يتضمن مناهجه مواد تربط وتدعو إلى رفع وعي المرأة وتجديد النظر إليها.

- ولكي يتم ربط التعليم الموجه للمرأة بتأهيلها للنهوض بدورها في التنمية، سواء في مجال الأسرة وتربية النشء، أو في المجال المجتمعي العام، فلا بد من الاهتمام بتنمية قدرات المرأة العربية في عدد من المهارات التي تقتضيها متطلبات العصر الحديث، التي تساعد على تنمية الجوانب الشخصية والاجتماعية لديها.

## ثانياً: في المجال الاجتماعي والثقافي والإعلامي:

### ١ - توجهات إستراتيجية للمجتمع العربي:

- تبدأ هذه التوجهات في هذه المجالات بأهمية أن تقوم المجتمعات العربية بالمراجعة الجادة لأوضاع مختلف الشرائح في البنية الاجتماعية.

- ويأتي بعد مراجعة أوضاع المرأة الاهتمام بإبراز صورتها الإيجابية، بوصفها ذات إنسانية، عليها واجبات، وتتمتع بحقوق أساسية كفلها الدين الإسلامي السمح، وعكسها الدستور والقوانين الوطنية والمعاهدات الدولية.

- ولتفعيل هذه الصورة لابد من الاتجاه نحو تحسين صورة المرأة العربية في المضامين الإعلامية والثقافية.
- ويرتبط تغيير الصورة النمطية للمرأة بضرورة منع العنف ضد المرأة، ودراسة أسبابه، ووضع القوانين والتشريعات التي تقضى عليه.
- أيضاً على المجتمع العربي أن يرفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة، وأن يمنحها الفرص المناسبة للمشاركة في اتخاذ القرار، إن تدعيم المرأة ورفع مكانتها سوف يزيد من ثقتها بنفسها وتوكيدها لذاتها بما ينعكس بالضرورة في الأسلوب التربوي الذي تتبعه في تنشئة أولادها، فتصبح أميل إلى استخدام أساليب التقبل والتسامح والاستقلالية وتنمية التفكير الناقد والإبداعي، بدون أن تشكل هذه الأساليب تهديداً لدورها بوصفها أم.
- إن مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية لدور المرأة العربية في التنشئة الاجتماعية تقتضى تحقيق الأمن الثقافي، ذلك الذي لا يتحقق إلا من خلال حرص المجتمع على المحافظة على مقومات الثقافة العربية في أبعادها ومجالاتها ومظاهرها.

## ٢ - توجهات إستراتيجية للمرأة العربية:

- يدور محور هذه التوجهات نحو رفع كفاءة المرأة في القيام بأداء دورها الأسرى، وهو يقتضى بصفة عامة أن تسعى المرأة العربية إلى أن تتزود بالعلم والمعرفة والإيمان والوعي الديني والثقافي.

- يبدو لي ضرورة أن تنتبه المرأة العربية في عملية التنشئة إلى الغزو الثقافي، بما يخلقه من استعداد للانفصال عن الجذور الثقافية والحضارية القومية، بل احتقارها، ويجب عليها في الوقت نفسه ألا تتعزل حضارياً،

فعلينا في اتصالها حضارياً أن نقوم بجهد شاق وإيجابي في البحث والتمحيص للحضارة الحديثة، ثم في الاختيار والافتباس، ثم في التكيف مع خصائص الحضارة العربية والإسلامية الأصيلة.

- هذه الرؤية المستقبلية لا تتحقق من خلال الوعي الثقافي فحسب، وإنما أيضاً - وهو أمر أصبح ملحاً - من خلال الوعي الديني؛ أي من خلال الفهم الصحيح للدين الذي يمكن المرأة من تحقيق أمالها في إثبات ذاتها، والتحرر من قيود الجهالة والقيام بدور فعال في الشؤون الشخصية والأسرية والاجتماعية، بدون تفريط أو إفراط.

- إن الجمع بين الوعي الثقافي المعرفي والوعي الديني سوف يؤدي بالمرأة العربية إلى أن تفصل بين النظرة الإنسانية تجاهها، بوصفها إنساناً قبل أن تكون امرأة، وبين أن تتناسى أهمية وظيفة الأم. عليها إذن أن تقف بحزم أمام النظرة إلى الأمومة بوصفها مجرد وظيفة اجتماعية، لأن انتشار هذا المفهوم قد يؤدي إلى القضاء نهائياً على الأمومة الحقيقية التي ينعم فيها الطفل بحنان الأم ورعايتها.

- وأخيراً على المرأة العربية أن تعزف عن استخدام أساليب التنشئة الاجتماعية السلبية (غير السوية) التي تعد الأكثر انتشاراً في الأسرة العربية، وهي أساليب التسلط والتذبذب في المعاملة والحماية الزائدة؛ إذ تؤدي هذه الأساليب إلى زيادة السلبية لدى الأبناء وضعف مهارات اتخاذ القرار لديهم، لا في السلوك فحسب، وإنما في طريقة التفكير؛ إذ يعود الطفل منذ الصغر - ومن خلال هذه الأساليب - على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة.

## خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه في هذه الأطروحة النظرية يمكن أن نستخلص كيف يمكن للمرأة العربية عندما تصبح عنصراً إيجابياً ومسهماً نشطاً في جوانب الحياة كافة، عقلانية الفهم والنهج، علمية الثقافة، واعية ومثقة دينياً، هنا فقط تستطيع أن تصوغ المجتمع على شاكلتها، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فترعى بعقل وحكمة ووعي أبنائها وبناتها، وتعزز لديهم معاني الحرية والديمقراطية والتعاون والمشاركة والانتماء؛ وهو الأمر الذي يؤكد أنه ما من سبيل لمساندة المرأة العربية للقيام بدورها بكفاءة وفعالية إلا من خلال وضع الخطط والسياسات الهادفة إلى معالجة قضاياها، والارتقاء بمكانتها في المجتمع في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

## ملخص بحث

### التكامل بين الجنسين وأثره في استقرار الأسرة

أ.د. سعاد إبراهيم صالح

#### المقدمة:

إن نظام الأسرة في الإسلام ليس مجرد تنظيم لعلاقة الرجل بالمرأة وما يرتبط بهذه العلاقة من حقوق وواجبات لإحدهما أو لهما معاً أو لمن يأتي من أبنائهما وأحفادهما بل إن نظام الأسرة في الإسلام هو جزء من نظرة الإسلام للخلق، لذلك كان هذا النظام كلاً متكاملًا.

والناظر إلى مفردات هذا النظام نظرة واعية يقف مبهوراً بما يراه من أحكام البناء توافق النتائج مع المقدمات. ووفقاً لما سبق كانت فكرة هذا البحث "التكامل بين الجنسين وأثره في استقرار الأسرة" لبيان الضوابط الشرعية لتنظيم العلاقة بين الزوجين داخل الأسرة تنظيمه يضمن لها الاستقرار والانسجام (جزء من آية ١٨٧ - البقرة) (جزء من آية ٢١ - النساء).

ولكي يحقق البحث أهدافه ناقش المحاور التالية:

أولاً: ضرورة الأسرة

ثانياً: التكامل بين الجنسين وأثره على استقرار الأسرة

ثالثاً: الزواج الناجح

رابعاً: الخطأ بين الصفح والاعتذار

خامساً: مقومات الزواج الناجح

سادساً: المساواة الإنسانية

## أولاً: ضرورة الأسرة

حث الإسلام على تكوين الأسرة ودعا أن يعيش الناس في خلالها فهي الصورة الطبيعية للحياة المستقيمة التي تلي - غائب الإنسان (سورة الروم، ٢١)، (سورة الروم، ٣٠) وتفسير المنار ص ٤ ص ٤٦٠.

## ثانياً: التكامل بين الجنسين وأثره على استقرار الأسرة:

إن كل فرد من أحد الجنسين بحاجة إلى فرد من الجنس الآخر يلقي إليه نفسه كلها بمشاعرها وأفكارها ويكشف له عن كل أسرارها الدقيقة ويتجاوب ويتعاطف ويجد منه حافزاً أو عوناً لمواجهة الحياة. ويؤكد هذا المعنى الآية القرآنية (سورة الأعراف: ١٨٩)، (جزء من آية ١٨٧: البقرة) وقوله سبحانه (وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع) "سورة الأنعام: ٩٨).

## ثالثاً: الزواج الناجح

وقد التقت نظرة الإسلام إلى الزوجة المحمودة مع نظرتة إلى الزوج المحمود من صدق الإيمان وسلامة الفطرة وكرم الأخلاق وطهارة النفس والضمير.

وأول إشارة في طريق اختيار شريكة الحياة تأتي في حديث الرسول ﷺ "تتكح المرأة لأربع، لدينها، ولجمالها، وحسبها ومالها فاطفر بذات الدين تربت يداك" والسبب في ذلك أن الدين يلزم الزوجان برضى وهدوء بالحقوق والواجبات التي يفرضها الدين على كل منهما.

#### رابعاً: الخطأ بين الصفح والاعتذار

ولا ريب أن تحديد الحقوق والواجبات بشكل واضح يجعل من العسير الاختلاف فإذا ما اخطأ أحدهما أو أخل بواجباته فبإمكان الآخر لفت نظره ومن واجب المخطئ ألا يجد في نفسه حرجاً أو تردداً في الاعتذار إلى من أخطأ بحقه كما أن على هذا الفريق الأخير التزاماً لتعاليم الشريعة الداعية إلى الصفح والعفو بين الناس جميعاً وبين الزوج بصفة خاصة أن يسارع إلى محو السيئة بالحسنة ويلتزم كظم الغيظ والمعاشرة بالمعروف وبالرحمة (سورة البقرة: جزء من ٢٣٧).

#### خامساً: مقومات الزواج الناجح

إن ما تقدم يثبت قضية هامة: فالدين يرى أن الزواج الناجح يخضع لمفاهيم عامة.  
أولهما: دقة الاختيار.  
ثانياً: التوافق والتحلي بالدين والخلق.  
ثالثاً: الخضوع المطلق لإرادة العقيدة والالتزام بها في شئون الحياة والرجوع إليها في حل المشكلات (سورة الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣)، (سورة الأنفال: ٢٤ - ٢٥).

#### سادساً: المساواة الإنسانية

يقوم التكامل بين الجنسين داخل الأسرة على قاعدة قومية أقرها القرآن الكريم وهي المساواة في الإنسانية، وهي تلك الحقيقة الاجتماعية التي تدل التسوية بين الذكر والأنثى في ميزان الإنسانية.

وهناك العديد من الآيات في القرآن تقرر التسوية الكاملة بين الرجل والمرأة في الكرامة ومن ذلك قوله تعالى (ولقد كرمتنا بني آدم) كما أن القاعدة الإسلامية في الحساب سواء في الدنيا أو الآخرة تقوم على التسوية بين الرجل والمرأة (سورة النحل: ٩٧).

إن الآيات والأحاديث السابقة ومثلها كثير في القرآن الكريم والسنة النبوية تمنع منعاً باتاً نظرة الاستعلاء التي سادت مجتمعات عديدة في عصور التخلف وفي القرون الوسطى. إذ كان هناك استعلاء من الرجل على المرأة ولم يكن الاستعلاء يعتمد على قاعدة دينية أو قانونية.

وهنا نجد أن تقرير مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية بنصوص صريحة كان سابقاً بقرون طويلة حتى على بداية كفاح المرأة لتقرير المساواة الإنسانية (سورة الحجرات: ١٣).

ملخص بحث  
دور المرأة المصرية في صنع القرار  
دراسة تحليلية لمجالات اجتماعية مختلفة

أ. د. منى السيد حافظ عبد الرحمن

مقدمة:

في إطار الاهتمام العالمي بأوضاع وقضايا ومشكلات ذو أدوار المرأة ومشاركتها الفعلية في صنع القرار ودورها في عملية التنمية المستدامة، وما ترتب عليه من دراسات وقضايا ومشكلات وأدوار المرأة في صنع القرار في عدة مجالات بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية وخاصة في دول العالم الثالث وبخاصة في المجتمع العربي، وعلى وجه الخصوص في المجتمع المصري وبالذات في القطاع الحضري.

وفي إطار اهتمام المنظمات العالمية والقومية والمحلية والجامعات ومراكز ومعاهد الدراسات والبحوث الدولية، والقومية والمحلية، والمحلية بطبيعة العلاقة بين دور المرأة المصرية الحضرية في صنع القرار وبعض المجالات الاجتماعية كالأسرة، والتعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والإعلام والمنظمات الأهلية وما إلى ذلك.

وفي إطار تركيز البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية وبصفة خاصة علم الاجتماع بدراسة دور المرأة المصرية في صنع القرار في بعض المجالات المحددة من قبل دراستنا الراهن.

وفي إطار اهتمام الباحثة بقضايا ومشكلات المرأة في المجتمع المصري على الصعيد الأسري والتعليمي والعملية والسياسي والإعلامي والأهلي ودورها في صنع القرار.

وفي إطار كل ما سبق تبلور اهتمامنا برصد والكشف عن دور المرأة المصرية في صنع القرار في الماضي والحاضر حتى نتمكن من تصور ما يمكن أن يحدث لهذا الدور الذي تقوم به المرأة في مختلف المجالات في المستقبل القريب والبعيد وفي هذا الإطار يؤكد البعض<sup>(١)</sup> أن التعرف على الحجم الحقيقي للمكاسب التي حصلت عليها المرأة، ومقارنة بين الصورة التي رسمها قاسم أمين للمرأة الجديدة وبين الصورة المعاصرة للمرأة.

ومن هذا المنطلق يمكن عقد مقارنة بين كيفية رصد دور المرأة المصرية في صنع القرار في الأسرة والتعليم والعمل والسياسة والسلطة والإعلام والمنظمات الأهلية وبين أسلوب الطرح وطريقة المعالجة بين الواقع والمأمول بهدف التغيير وتعديل المسار من أجل تحقيق مزيد من التقدم بما يخدم عملية التنمية المستدامة.

ورغم ما يشير إليه البعض<sup>(٢)</sup> من أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد شهدا اهتماماً متزايداً بدراسة المرأة وقضاياها في الشرق

---

(١) أحمد زايد (المرأة المصرية بعد مائة عام من التحرير) في: مرور مائة عام على تحرير المرأة العربية (٢٣-٢٨ أكتوبر ١٩٩٩) - القاهرة - المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩.

(٢) Beth Baron: A Field Matures: recent Literature on women in the Middle east studies, Vol. 32, July 1996, P. 172

الأوسط، إلا أنه يمكن القول بأن هذا الميدان قد أصبح يمثل فرعاً مستقلاً في الدراسات السوسولوجية.

ورغم الأعداد المتزايدة والتطور الكمي الهائل للأعمال المكتوبة – بمختلف تصنيفاتها – حول المرأة وقضاياها المختلفة، إلا أن ذلك التطور ليس كافياً بمفرده لتبرير القول بأن ذلك الرصد والطرح لتلك القضايا قد نال الاهتمام المطلوب، كما أن التركيز يجب أن ينصب – بالأساس على التحليلات الكيفية.

ورغم الفجوات والتناقضات التي يعيشها ويمر بها ويعاني منها مجتمعنا المصري إلا أنها تنعكس على واقع ودور المرأة المصرية في صنع القرار في العديد من المجالات. الأمر الذي يفرض ضرورة أن تأخذ الدراسات والبحوث المهمة بقضايا المرأة في اعتبارها تلك التناقضات وأن تشملها كموجهات أساسية للأعمال السوسولوجية بتصنيفاتها المختلفة (كتب ومقالات وبحوث ودراسات ورسائل علمية وتقارير.. إلخ).

#### أولاً: أهمية الدراسة:

تستمد دراستنا الراهنة أهميتها على الصعيد الأكاديمي والتطبيقي من خلال النقاط التالية:

- أن الدراسة تقع ضمن نطاق كل من علم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع الأسري وعلم الاجتماع القرابي وعلم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع المرأة، وعلم اجتماع التنمية... وكلها فروع رئيسة ضمن مصفوفة علم الاجتماع العام. ومن ثمّ تعتبر دراستنا موضوعاً حيويّاً تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مسيرة التنمية والتقدم في المجتمع على اعتبار أن المرأة ليست بحق نصف المجتمع، بل هي كل المجتمع لأنها

صانعة لكل من المرأة والرجل من خلال مسئوليتها في التربية ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية وممارستها لصنع القرار في العديد من المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.

- أن الدراسة تركز - بصفة خاصة - على إسهام المرأة المصرية ودورها في صنع القرار وبخاصة في حضر مصر في إطار ملامح التغيير وفي ظل التحولات المختلفة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.
- أن الدراسة تتعرض لدور المرأة المصرية في صنع القرار مع الوضع في الاعتبار تغيير القيم. ورغم أن دراسة القيم على المستوى الميداني يشكل صعوبات معينة إلا أن الباحثة تؤكد أن التركيز على دراسة القيم يساعد - إلى حد كبير - على فهم قضاياها وتحليلها بشكل جيد سواء على الصعيد الإنساني أو المجتمعي أو العلاقات وبخاصة دور المرأة في صنع القرار في مجموعة من المجالات.
- أن الدراسة تركز على التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي في المؤسسات المختلفة وتأثيراتها المتعددة على دور المرأة المصرية في صنع القرار في العديد من المجالات المختلفة. الأمر الذي يقتضي أن تتكاتف كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية للمساواة بين الجنسين، والقضاء على التناقضات سواء بالقول أو بالفعل في عملية المفاضلة بين النوعين. فضلاً عن إتاحة الفرصة لكل من المرأة والرجل لإثبات الذات والكفاءة والقدرة. إلى جانب التأكيد على أن كل منهما يجب أن يتعاون ويشارك الآخر سواء في الأسرة أو خارجها بعيداً عن العداة والصراع لصنع القرار الأمثل بهدف الصالح العام وتنمية المجتمع.

## ثانياً: إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة الراهنة حول معرفة دور المرأة المصرية الحضرية في صنع القرار في مجالات مختلفة كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية.

ولما كان المجتمع المصري بعامته والحضري بخاصة يعكس لخصائص مستويات اجتماعية اقتصادية متباينة الأمر الذي يكشف عن وجود شرائح مختلفة تتحدد في وجود الشرائح التالية: (شريحة اجتماعية اقتصادية عليا محدودة، وشريحة اجتماعية اقتصادية دنيا كبيرة نسبياً، وشريحة اجتماعية اقتصادية متوسطة تشكل القطاع الرئيسي لبناء المجتمعات الحضرية)<sup>(1)</sup>. معنى ذلك؛ أن الطبقة المتوسطة هي الشريحة الاجتماعية الغالبة في المجتمع من حيث نوعية حياتها وأسلوبها في التنشئة أو التربية هو المعيار الذي يمكن أن يقاس عليه أداء التنشئة الاجتماعية في الأسرة الحضرية المنتمية إلى الشرائح الاجتماعية الأخرى (العليا والدنيا)، إلى جانب إنها تمثل الوعاء الأخلاقي للمجتمع بقيمها ومعاييرها، فضلاً عن أن أدائها التربوي يشكل محكاً لقياس الأداء التربوي للشرائح الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى أن الطبقة المتوسطة تلنقى وتتفاعل في إطاره تيارات الأصالة والتحديث. ومن ثمّ فمعاييرها في التنشئة الاجتماعية تكون عادة متأرجحة بين هذه التيارات المتباينة إلى حد التناقض<sup>(2)</sup>. الأمر الذي يؤثر – بلا شك – على دور المرأة المصرية الحضرية في صنع القرار في كل من مجال الأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية.

(١) علي ليله (الطفل والمجتمع – التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي) —

الإسكندرية – المكتبة المصرية ٢٠٠٦، ص ٥١.

(٢) علي ليله، المصدر السابق، ص ٥١، ٥٢.

### ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة المصرية وبالذات الحضرية. وإسهاماتها المختلفة في صنع القرار في كل من مجال الأسرة، والتعليم، والعمل، والتنظيم والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية. الأمر الذي يمكن من خلاله تقديم وصف تحليلي لطبيعة رؤى تفكير النساء وممارساتهن لأدوارهن المختلفة من وجهة نظرهن وما فرضته عليه ظروفهن الشخصية والحياتية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... إلى غير ذلك بما يساعد المسؤولين على أن يتفهموا طبيعة هؤلاء النساء اللاتي يمثلن جزءاً من وسائط التنشئة الاجتماعية من ناحية، وباعتبارهن ممثلات لغيرهن من النساء اللاتي يقع على عاتقهن مسؤولية صنع القرار بمفردهن في مجالات مختلفة كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية وما إلى ذلك من ناحية ثانية ويوصفهن قدرات على صنع القرار في المجالات المحددة من قبل الدراسة من ناحية ثالثة، وبكونهن نماذج رائدة يحتذى بها في صنع القرار في العديد من المجالات المختلفة (كالأسرة والتعليم والعمل والسياسية والإعلام والمنظمات الأهلية) من ناحية رابعة. واستناداً لما تقدم، تحددت أهداف دراستنا في الأهداف التالية:

- ١- التعرف على الحجم الحقيقي من واقع الكشف عن ملامح التغيير بين الماضي والحاضر والمستقبل فيما يتعلق بحجم ودور ومساهمة المرأة المصرية في صنع القرار في مجالات اجتماعية محددة (كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية).
- ٢- البحث عن دور التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة وأثرها في تحديد أدوار المرأة ومساهمتها ومسئولياتها في صنع القرار في مجال الأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية.

٣- التعرف على الوزن النسبي لدور وإسهام المرأة المصرية الحضرية في مجالات محددة كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية.

#### رابعاً: تساؤلات الدراسة:

وتأسيساً على ما تقدم؛ فسوف تتناول الباحثة دور المرأة في صنع القرار في بعض المجالات المحددة من قبل دراستنا الراهنة كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية وفقاً لخمس محاور أساسية تحددت في التساؤلات التالية وهي:

أ- ما هو حجم الدور الفعلي والوزن النسبي الذي تقوم به المرأة في صنع القرار في عدة مجالات مختلفة (كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية وفقاً للزمان والمكان وعلاقته بالدور المعياري المحدد لها من قبل تلك المجالات؟.

ب- ما هي طبيعة العلاقة بين الدور الفعلي الذي تقوم به المرأة في صنع القرار في مجالات (كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية) وبين الدور المتوقع للمرأة من قبل المجالات المختلفة المحددة في الدراسة؟.

ج- على من تقع مسئولية تحديد الدور المعياري للمرأة في صنع القرار داخل كل مجال من المجالات المحددة للدراسة (كالأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية؟.

د- ما هي طبيعة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي في إطاره تقوم المرأة المصرية الحضرية في صنع القرار داخل كل من الأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية؟.

هـ- ما هي طبيعة القدرة على التغيير في أداء المرأة المصرية الحضرية لدورها في صنع القرار في كل من مجال الأسرة والتعليم والعمل والسياسة والإعلام والمنظمات الأهلية إلى جانب ما هو مسار التغيير في كل مجال؟، وهل الأداء ينحو إلى الأفضل أم إلى الأسوأ؟.

#### خامساً: الإطار النظري للدراسة:

وانطلاقاً من موضوع الدراسة الذي يتميز بتعدد وتداخل جوانبه من حيث تمكين المرأة المصرية، ومسئوليتها، وإسهامها ودورها في عملية صنع القرار داخل وخارج الأسرة، وفي المجالات المحددة في دراستنا الراهنة؛ فقد رأت الباحثة ضرورة الاعتماد على أكثر من مدخل نظري لفهم موضوع الدراسة يقدر يبتعد عن الصرامة في التطبيق العملي لقضايا كل نظرية، ويميل إلى انتقاء ما يفيد الباحثة في عمليات الفهم والتحليل والتفسير.

ولما كان لكل مدخل نظري سلبياته وإيجابياته فقد تحددت عملية الانتقاء وفقاً لاعتبارين أساسيين: أولهما، يتعلق بمدى ملاءمة تلك المداخل النظرية المختارة من قبل الباحثة لموضوع بحثها. وثانيهما، يرتبط بخصوصية المجتمع المصري، وواقعنا الاقتصادي الاجتماعي؛ فقد أدركت الباحثة أهمية الاستعانة بالمداخل النظرية التالية:

- نظرية الدور "في إطار الانثروبولوجيا الاجتماعية لرالف لينتون، إذ يولي أهمية بنائية للأدوار القائمة وهنا تصبح الأدوار مجموعة مترابطة من الحقوق والواجبات المعيارية وفقاً لتفسير تالكوت بارسونز<sup>(1)</sup>، والتي من خلالها تكون المرأة قادرة على صنع القرار في أكثر من مجال.

---

(1) جوردون مارشال (موسوعة علم الاجتماع) - ط ١ - المجلد الثاني - ترجمة: محمد محمود الجوهري وآخرين - مراجعة وتقديم: محمد محمود الجوهري -

- نظرية التفاعلية الرمزية في تركيزها على العمليات النشطة المتضمنة في صنع الأدوار، وتولي الأدوار وممارستها<sup>(1)</sup>. ومن ثمّ تركز اهتمامنا حول دراسة دور المرأة المصرية الحضارية في صنع القرار في عدة مجالات مختارة من قبيل دراستنا الراهنة.
- نظرية التحديث في تأكيدها على الأبعاد المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية التي من خلالها يتعلم كل فرد عادات وتقاليد وقيم وأعراف وثقافات مجتمعه والدور الذي يجب أن تقوم به المرأة ومحدداته وتوقعات الآخرين نحوه وأهميته بالنسبة له وبالقياس للآخرين.

#### سادساً: مفاهيم الدراسة:

تركز دراستنا الراهنة على مجموعة من المفاهيم، لعلّ من أهمها؛ تلك المفاهيم التالية: (مفهوم التنشئة الاجتماعية Socialization – مفهوم الدور Role – مفهوم التمكين Empowerment – مفهوم صنع القرار).

#### سابعاً: حجم و دور المرأة المصرية في صنع القرار:

تبلور اهتمام دراستنا الراهنة بدور المرأة المصرية في صنع القرار ببعض المجالات التالية: (دور المرأة في كلاً من الأسرة، والتعليم، والعمل، والسياسة، والسلطة، ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام) ثامناً: استنتاجات واستخلاصات الدراسة.

رغم تعدد واختلاف البحوث والدراسات والكتابات العربية حول الأوضاع والأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية للمرأة

---

المجلس الأعلى للثقافة – المشروع القومي للترجمة – القاهرة ٢٠٠١ – ص

٧٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٢٣.

وبخاصة في المجتمع المصري، إلا إنها تفتقر - إلى حد كبير - لرصد أوضاع وظروف المرأة في مختلف المجالات، فضلاً عن غياب الإحصاءات والمعلومات الخاصة بدور المرأة في صنع القرار في المجالات المرتبطة بالعمل والتعليم والمشاركة السياسية والإعلامية وبالأخص في الأسرة. الأمر الذي يعكس التمايز والمفاضلة للذكور عن الإناث على اعتبار أن المجتمع المصري ذكوري بالأساس رغم كل المحاولات التي تثبت عكس ذلك ورغم تمايز المرأة في العديد من المجالات التي تتيح لديها فرصة صنع القرار. إلا إنها تأثرت بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي مر ولا يزال يمر بها المجتمع المصري في مراحلها التاريخية المتعاقبة.

واستناداً لما سبق يمكن تقديم رؤية مستقبلية مقترحة تتحدد في النقاط التالية:

- ضرورة العمل على ضمان وصول المرأة إلى كافة مواقع انتخاب وصنع القرار في مجالات الحياة المختلفة.
- ضرورة دعم وتعزيز الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل خلال السنوات الأخيرة من قبل عدة جهات مختلفة لربطها بقضايا وأدوار ومشكلات المرأة داخل السياق الاجتماعي المصري.
- ضرورة دعم وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيد المجتمعي<sup>(1)</sup> في إطار تبني استراتيجيات متكاملة لتنمية المجتمع من ناحية وإنماء القدرة على التغيير في أداء المرأة المصرية لدورها في صنع القرار في العديد من المجالات إذا أثبتت البيانات الإحصائية والشواهد الواقعية أن المرأة تمتلك القدرة على صنع القرار. الأمر الذي يجب أن تتكاتف كافة الظروف والمؤسسات المعنية والتغيرات والتحولات المختلفة لمساعدة المرأة على أداء دورها في صنع القرار في مختلف مناحي الحياة.

---

(1) المجلس القومي للمرأة، (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، الأوراق الخلفية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٦١.

- ضرورة المتابعة المستمرة والتقييم العلمي والتقويم الدائم لحجم وأداء دور المرأة المصرية في صنع القرار في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية داخل المجتمع المصري.
- ضرورة تسليط الأضواء على النماذج النسائية الريادية في مختلف مواقع صنع القرار. الأمر الذي يفتح الطريق أمام تعزيز ثقة المجتمع في دور المرأة المصرية في صنع القرار على كافة الأصعدة المجتمعية. وعلى هذا الأساس يمكن تقديم صورة واقعية للمرأة المصرية المجتهد والمجتهدة والمنتجة والمناضلة والمكافحة والطموحة والدؤوبه والغيرورة على كيانها وواقعها ومستقبلها ومستقبل مجتمعا المصري وذلك لتحقيق الأمان والرضا النفسي للرائدات في مختلف مجالات الحياة من ناحية وبوصفهن نماذج رائدة يحتذى بهن من قبل الكثير من نساء المجتمع المصري من ناحية أخرى، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتواصلة من ناحية ثالثة.
- من المتوقع أن تطرح نتائج الدراسة الراهنة العديد من التساؤلات والاستفسارات العلمية والأكاديمية كموجهات لبحوث ودراسات مستقبلية ومن ثم يفتح البحث موضوعات ومجالات جديدة للدراسات العلمية على المستوى النظري والتطبيقي.
- وقد تقدم استخلاصات الدراسة الراهنة دروساً مفيدة في وضع برامج تدريبية، أو تنقيفية، أو نوعية أو إرشادية لبناء تصورات مستقبلية حول الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في صنع القرار في مختلف المجالات بما يحقق طفرة في أوضاع المرأة بخاصة، ولصالح عمليات التنمية المستدامة بعامة.



## ملخص بحث

تأنيث الاستبداد: من تحرير المرأة إلى أزمة المواطنة

(قراءة في المشهد النسوي المأزوم)

د. هبة رعوف عزت

من المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية ودراسات المرأة والفقير مصطلح تأنيث الفقر، حيث تعاني المرأة في ظل التحولات الاقتصادية والخصخصة وما تنتجه من إفقار لقطاعات واسعة من الطبقة الدنيا والوسطى لوطأة هذه التحولات بدرجة أكبر من الرجل لأسباب اقتصادية واجتماعية تفصلها العديد من الدراسات، كما تسعى الكتابات التي تناولت الموضوع لتقديم اقتراحات لتجاوز هذا الوضع هي للأسف تكريس للعوامل التي أفرزته، مركزة على القروض الصغير "للتخفيف" من أثر الإفقار ولتمكين النساء الفقيرات في حين لا تتحدى المنظومة الرأسمالية التي أفرزت تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المجحفة بدلاً من اتهام الثقافة بالذكورية والمناداة بالتميز الإيجابي لصالح المرأة في برامج التنمية.

لكن هذه الورقة تسعى إلى النظر للمشهد الراهن من منظور آخر، هو أن سياسات الإفقار تقوم على توجهات اقتصادية تتبناها نخب سياسية واجتماعية تتحالف مع الأنظمة المستبدة وتدفع نحو دمج اقتصاديات الدول العربية في السوق الرأسمالي وهي نخب و زمر حاكمة لا تبالي بالديمقراطية ولا بالتنمية، لكن تنامي الوعي والمطالب السياسية، كما بالتوازي يتنامى الضغط الخارجي من أجل التغيير الديمقراطي – يدفع بالأنظمة المستبدة الحاكمة لتبني ملف تمكين المرأة كمحاولة لتحسين الصورة، وتشارك النخب النسائية في اللعبة التجميلية وتحالف مع الأنظمة لتحقيق مكاسب من ناحية،

ولتستقوي بالدولة ضد التيارات المحافظة الصاعدة عند أي انفراجة  
ديمقراطية من ناحية أخرى، وهو المشهد الذي يكرس في الحقيقة تأنيث  
الفقر، لكن الأخطر أنه يؤدي إلى تأنيث الاستبداد، وليس من المصادفة أن  
أكثر الدول العربية قمعاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان وتراجعاً عن الديمقراطية  
التعددية وتكياً بالمعارضة السياسية هي أكثر الدول اهتماماً بتمثيل النساء  
وتمكينهن سياسياً، بل وأفضلها في الإحصاءات. فما الذي دفع الحركة  
النسوية لهذا المأزق وكيف يمكن تجاوزه بخطاب جديد وصعود نخب نسائية  
بديلة تسعى لمقاومة تأنيث الفقر والاستبداد معاً. هذا هو السؤال الذي تسعى  
هذه الورقة للإجابة عليه.

## ملخص بحث

### دور المرأة المسلمة المعاصرة من الحاضر إلى المستقبل

أ. د صلاح عبد المتعال

سؤال يطرح نفسه هل انتهت عهود قهر و تهميش المرأة التي واكبت تطورات الحضارات الإنسانية منذ قديمها حتى حديثها ؟ بالطبع حدثت تغييرات حاسمة بالنسبة للمرأة المعاصرة ومسلسل القهر كان ومازال يشكل خيوطا متقاطعة في نسيج الوضع الاجتماعي للمرأة في كثير من البيئات القديمة المتحضرة متدنية وغير متدنية... لم تكن لدى كثيرين أهلاً للتدين، والتخلق بالفضيلة، وانعدمت المساواة بين الابن والبنت في نطاق الأسرة، كما كان الحال لدى العرب وقدامى الصين وانعدامها بين الزوج والزوجة، وفي قديم الهند.أهدرت شخصيتها القانونية، أو أهليتها للتصرف الاقتصادي، إذ كانت غالباً لا تملك، ولا ترث، ولم يكن لها دور في بيع أو شراء أو شراكة أو نحوها من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي القانون الروماني اعتبرت "الأنوثة" سبباً أساسياً من أسباب انعدام الأهلية.. وقد نستطيع أن نجمل تلك الأخطاء في خطأ واحد، هو أن: "إنسانيتها" لم تكن محل اعتبار لدى الرجل إما لجهود تلك الإنسانية، وتجريدها منها البتة، وإما لإحساسهم بأن مهمات الحياة لا تقتضيها دوراً أساسياً تسهم به في المحيط العام .

الذي يهمننا في معالجته الآن هو أوضاع المرأة المسلمة في المجتمعات الإسلامية والعربية فقد تغيرت أحوالها بشكل يرتقى عن سابقه من عصور الانحدار الحضاري الذي حل بالأمة الإسلامية بعد تسيدتها على حضارات العلم قرونا عديدة؛ ولكن ارتقاء أحوال المرأة

المسلمة المعاصرة هو ارتقاء نسبي إلى ما سبقه من الإقصاء الاستبدادي الذكوري الأقرب إلى الجاهلية منه إلى الإسلام. ومساحة الإقصاء مازالت واسعة، فهي مازالت تعاني في بقاع عديدة من العالمين العربي والإسلامي من عدم المساواة مع الرجل في الحقوق التي كفلها لها الإسلام والمسئوليات التي كلفها بها. وما زال التمييز في القوانين الوضعية والواقع الاجتماعي يميز بينهما في تفضيل الرجل في غير موضعه انطلاقاً من تسيده القهري الذي بررته له الثقافة الذكورية المتحيزة.

تفوقت مكانة المرأة في الإسلام على غيرها من الثقافات الأخرى دينية كانت أو علمانية، استناداً إلى مصادر القرآن الكريم وصحيح الأحاديث النبوية والممارسات الفعلية التي خاضتها المرأة المسلمة في صدر الإسلام وتمتعها بالأهلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإذا كانت المرأة المسلمة قد استردت الكثير من كرامتها بسبب الثورة الثقافية التي أحدثها الإسلام إزاء المرأة إلا أن ما جرى من تراجع في شئون حياة المسلمين خلال حقبة الانحدار الحضاري التي تعددت أسبابه حدث أيضاً في شئون المرأة وانتكاس الأحوال إلى تغليب الثقافة الذكورية ذات الصبغة الجاهلية القديمة، إذ أنتقلت عدداً من الأحاديث النبوية الموضوعية أبعدت المرأة المسلمة عن المشاركة في مسئولية الإستخلاف والتنمية والإعمار، وتم تهيمش دورها إلى قاع الإهانة وسلب الحقوق التي كفلها الإسلام لها تحت مسمى مبدأ قوامة الرجل على المرأة ليس في دائرة الأسرة فقط بل على امتداد أفق الحياة. ولكن تحسس الضمير الحضاري للأمة الإسلامية النداء والدعوة لاستعادة حقوقها بتصحيح المفاهيم المغلوطة خاصة بعد الاستجابة الفكرية لأفكار

تحرير المرأة بعد عصر النهضة الأوروبية، ومواكبة للصحة الثقافية التحررية التي تنامت في العالم العربي والإسلامي خلال العقود المتتابعة لمناهضة الاستعمار وانتشار الاتجاهات التحررية الليبرالية في السياسة والاجتماع. ومن أهم قسّمات الفكرية الإسلامية لهذه الاتجاهات مؤلفات البهي الخولي ومحمد الغزالي وموسوعة عبد الحليم أبو شقة عن المرأة في عصر الرسالة. قد صححت مثل مفاهيم تلك المؤلفات وغيرها الأفكار المغلوطة التي تسربت إلى الثقافة الإسلامية وتبنتها بقصد مشبوه أو غير مشبوه الاتجاهات المعادية للإسلام. وأصبحت سهاماً مسمومة لا يقصد منها إلا توجيه الاتهامات ووضع الفكر الإسلامي في موقع الدفاع بسبب فقر الوسائل الحديثة للدعوة إلى الإسلام ونقص همّة العالم الإسلامي في هذا الصدد.

لقد أدى هذا إلى طمع المبشرين العلمانيين في العالم الغربي وصنائعهم من شرائح ثقافية المتغربة من العالم العربي والإسلامي إلى محاولة تكريس هذه الاتجاهات المعادية للإسلام لتشويه حركة تحرر المرأة على مستوى العالم وصبغها بثقافة الانفلات الأخلاقي التي تبنته المؤتمرات الدولية المتتابعة خلال الربع الأخير من القرن العشرين؛ وفتح آفاق المزيد من التحرر لكسر قيود مؤسسة الزواج التقليدية والأعراف الأخلاقية، التي تضبط إيقاع السلوك الأخلاقي وحماية الأسرة، باسم مفاهيم (الجندر) والصحة الإنجابية والتنوع الأسري وإياحية الثقافة الجنسية التي تشيع الفاحشة أكثر من ترشيد الصحة النفسية.

لقد ترتب على إشاعة مصطلح الجندر وترديده في المؤتمرات الدولية بذل المحاولات لتجريم القوانين التي تعاقب على الشذوذ الجنسي؛ وكل تفرقة على أساس الجندر تُشكّل جريمة ضد

الإنسانية لقد سببت مثل هذه المصطلحات إشكالية في اتفاقية (سيداو) تحت مسمى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). إذ رغم إيجابية الاتفاقية إلا أن سلبيتها مناقضة لقيم الثقافات الأخرى، من حيث التقليل من شأن قيم العفة لتزييف وعي المرأة وتشجيع تيار الشذوذ والتفويض الصناعي كأحد البدائل - لقد تجاهلت دور المرأة في الأمومة وأشعلت فتن الحركة الأنثوية المتطرفة - أنها تدعو إلى تفكيك الأسرة؛ وانتقدت حصر دور المرأة في الأمومة والإنجاب فقط.

المشكلة أن التوصيات التي تبنتها منظمات الأمم المتحدة والتوصيات التي انبثقت عنها كالسيداو لا تكتفي باعتبارها توصيات بل اعتبرت محاولة لإملاء الانحرافات الفكرية في الثقافة الغربية على جميع الدول الأعضاء بأن يضعوا برامج لتنفيذها ومحاولة فرض بنود منها لا تتفق مع الفطرة الإنسانية إذ يهدفون إلى تعديل الأنماط الثقافية الاجتماعية لدور كل من الرجل والمرأة.

وتقع المرأة المسلمة المعاصرة في زمن العولمة بين شقى الرحى؛ جمود في التراث في زمن الانحدار الحضاري؛ وانفلات الجاهلية الغربية باسم سراب التحرر الذي يعفي المرأة من مسؤولياتها ويطلق حريتها في شئون ميولها وغرائزها واستقلالها، وكلاهما أسوأ من الآخر. فالأول؛ المرأة تابعة تحت وطأة الاستبداد الذكوري و الثاني؛ المرأة مفردة تائهة تتمركز حول ذاتها ومجتزأة عن السياق الاجتماعي العائلي. وفي هذا السياق تختلط قيم الالتزام ومعايير التحرر المشوه وتجتمع مساوئ الاتجاهين (الجمود والانفلات) في مناخ التنشئة الاجتماعية للمرأة فهناك تصور أن مقولات الجمود من صميم الدين وآخر أن مقولات الانفلات هي قمة التحرر وهو النموذج الذي يجب أن

يحتذى. كما تتأثر نوعية الحياة لدى المرأة المسلمة المعاصرة بين ثقافتين: الثقافة الإسلامية في تحديدها لموقع المرأة من البناء الاجتماعي؛ فهي تلتحم بالأسرة وتتفاعل مع الجيرة والمجتمع والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية؛ فهو انتماء ملتزم تتوازي فيه المسؤوليات والحقوق بينما نوعية الحياة في الثقافة الغربية، تحمل في طياتها مفارقات نوعية وانفصام بين عناصر ومكونات نوعية الحياة وانفصام بين قيم الفردية وقيم الاجتماعية.

إن مسار المرأة المسلمة من المعاصرة إلى المستقبل لن يتركها دعاة التغيير والإصلاح خاصة والمبادرين بالصحة الإسلامية تعصف بها رياح سلبيات العولمة المتوحشة التي يتبناها اليمين الغربي، بل تدل مؤشرات التغيير الإصلاحي الثقافي الإسلامي إلى امتداد مساحة امتداد لقناعة المرأة المسلمة المعاصرة بضرورة تغيير نوعية الحياة غير المنتمية إلى أخرى متجددة تتجه نحو الالتزام بتحمل مسؤولية المشاركة في مقومات الإستخلاف، والخروج من شرقة الانعزال التي فرضتها الثقافة الذكورية المتحيزة. ودليل ذلك إتساع مساحة الانتماء لجماعات المجتمع المدني للحركات النسائية ذات الطابع القومي والإسلامي التي تتاهض في نفس الوقت الجماعات النسائية الداعية إلى تحرر المرأة بصبغة غربية علمانية، بعضها جاد والكثير منها عبثي أميل إلى ثقافة الانفلات من المفاهيم الإسلامية الرصينة وتغليب الأخرى المغالطات الغربية التحررية غير المنضبطة لكرامة المرأة وعفتها، واسترقاق أوثقتها في كشف جسدها مصدرا لجاذبية الإعلان والدعاية.

وأسبق من ذلك بدأت المرأة المسلمة الواعية المعاصرة تشعر بمسئولياتها إزاء فرضية مشاركتها أصحاب منهج التغيير الثقافي

والحضاري بدءاً بتغيير أسلوب حياتها من التحرر التغريبي المصطنع وإعادة وتجديد بث القيم الإسلامية في نسيج الحياة الأسرية، إلى إنطلاقها للمشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي الإنساني والمبادرات في السباق المعرفي المعاصر الذي وضحت معالمه بين مسلمات المهجر في أوروبا وأمريكا فضلاً عن اقتحامها المشاركة في العمل السياسي بنوعيته الناعمة في تجديد الخطاب الإسلامي الذي ظهر بوضوح عبر الفضائيات وتجمعات العمل الاجتماعي الأهلي (مؤسسات المجتمع المدني في الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية)

الواضح أن ثمة مساندة معنوية لتحرير المرأة من نير الاستبداد الذكوري والقهر الاجتماعي الموروث والانفلات الأخلاقي الوافد الهادف نحو إفقاد الهوية القومية وإسلامية. ولكن ما زالت المسيرة طويلة وممتدة إذ يصعب التخلص من سلبيات عهد القهر وتدنى الوعي بقيم المساواة، بين يوم وليلة ورغم هذه السلبيات فإن المرأة المسلمة المعاصرة قدمت نماذج من النشاط الريادي والاقتصادي واجتماعي التطوعي والمشاركة السياسية في المجالات الحزبية والنقابية؛ في كثير من الدول الإسلامية؛ رغم الصعوبات السياسية والثقافية التي تواجهها في المشاركة البرلمانية؛ إلا أن الذي يتفوق على ذلك كله نموذج المرأة المسلمة المعاصرة وأطفالها رجالاً ونساءً في مناطق الصراع الساخنة حيث تجسدت روح التضحية والفداء ضد الهيمنة الأمريكية والصهيونية في العراق وفلسطين ولبنان.

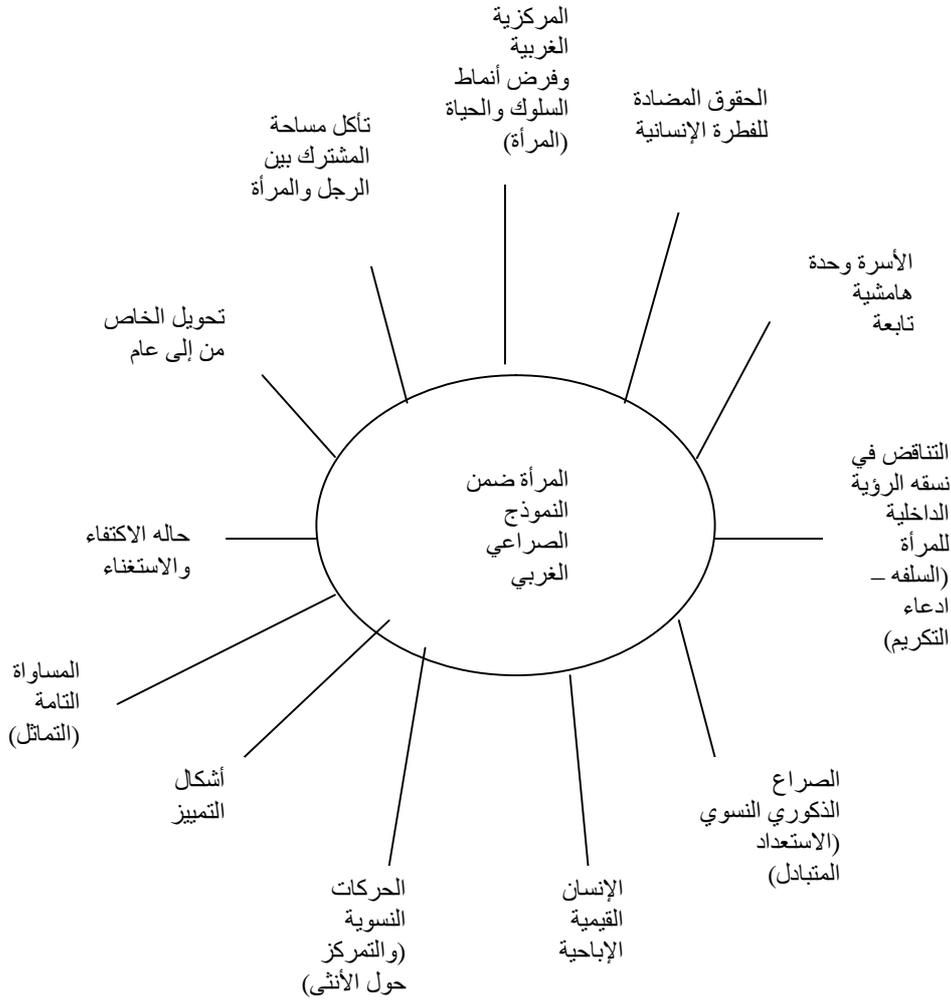
## ملخص بحث

تحدي المرأة ومستقبلها(التحدي المعولم): بين تمكين المرأة كجنس،  
وتمكين المرأة عبر تمكين الأسرة: مستقبل المرأة على خلفية رؤى معرفية  
وثقافية وحضارية متباينة  
أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

إذا ما نظرنا إلى العولمة في إطار الرؤية الكونية للإسلام، وما تقدمه الرؤية الإسلامية للعالم من نقد، فإن التبشير بالعولمة يبدو عملية ممتدة تهدف إلى ترميم السلوك وفق أنساق القيم النابعة من رؤية غربية للعالم، هذا التعميم يُسمى "عولمة" في نظر المتحكمين في صنعه ومقدراته، ولكنه في واقع الأمر ترميم للسلوك، وتعميم لعناصر مركزية غربية، وتعدية لمركزية أنساق القيم الغربية، هذا كله يعني النظر إلى الحضارة الغربية كميّار.

وضمن هذه الرؤية تتشكل عناصر النظر إلى الآخر الحضاري، وتتنبق رؤية معينة للإنسان والكون والحياة، وتؤسس على الأرض "رؤية عولمية للعالم". ومن جملة هذه الرؤية النظر للمرأة.

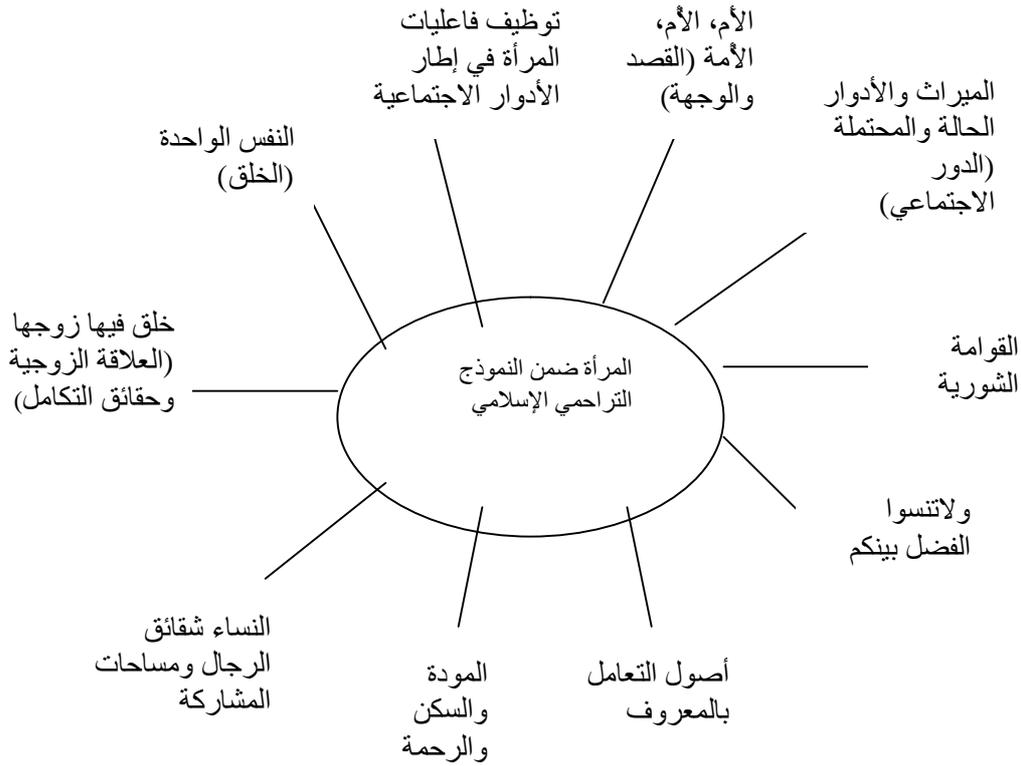
وتشكل الوثيقة -موضع التحليل- صورةً للمرأة، تتكون من عناصر عدة متداخلة، تنبثق عن رؤية كلية للمرأة بغية تشبيح هذه الرؤية، بل وفرضها.



### الرؤية الصراعية الغربية:

المرأة كيان فردي (البذرة الصراعية فى المجتمع) - التكوين الأسرى التابع والهامش (تهميش أدوار أصلية وصناعة أدوار مفتعلة) - المرأة والتنازع بين التمييز والتمييز المضاد - التنازع بين التكريم الشكلي واستغلال

المرأة- الصراع في البيئة المعرفية والبيئة الواقعية- التتميط النوعي لنماذج السلوك (المرأة من أهم المداخل العولمية)- استثمار واقع المرأة المهين في العالم الإسلامي في صناعة وتشويه الصورة (الصراع بين المرأة والرجل ومدخل التفكير).



الرؤية الإسلامية للمرأة: حفظ المكانة، حفظ الكرامة، حفظ الفاعلية، حفظ العمارة، حفظ الإدارة وشبكة العلاقات الاجتماعية والجامعة (المرأة في الأمة).

## قضية المرأة بين واقع العولمة وواقع عالم المسلمين:

ماذا يمكن عمله حتى يمكن تفعيل عناصر النموذج التراجعي الإسلامي في مواجهة النموذج الصراعى الغربى؟ من ناحية، ونموذج وأد فاعليات المرأة الذى تحرسه عناصر من تخلف وجمود مضادة لنهضة الأمة وعمرانها؟

الأمر هنا يتطلب أن نتعرض للأمر في سياق الشهود الحضاري (الشهادة على العالمين): ( لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ) سورة البقرة: آية ١٤٣، هذه الشهادة الموصولة والشهادة المرتبطة بأصول المرجعية، وهي شهادة على كل ما يحدث في عالم الشهادة تمكّن للمبادئ التأسيسية والأساسية وتفعّلها في حياة الناس والعمران، وترشد الرؤية للإنسان (الفرد القائم بذاته - الفذ المستغني عن غيره - الصراعى على الموارد وما يسمى الحقوق - المادي الذي لا يعرف للروابط الأساسية وأنساق فيمها معنى... إلخ)، وبدلاً من فلسفة "موت الإنسان" أو إهدار قدراته يجب أن تكون أصول إحياء قدراته وفاعلياته العمرانية القاصدة إلى ترقية ذاته وترقية غيره: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ) سورة الأنفال: آية ٢٤.

والشهادة على الآخرين أو على الناس مرهونة بصلاح الذات وقدراتها وفعاليتها، مشروطة بفعل الخيرية، وحال الوسطية، وتمكين الفاعلية، ولا يصلح شرعاً أو عقلاً في عالم المسلمين أن تُهان أو تُهدر أية فاعلية في الأمة ومنها المرأة.

بين مطارق "العولمة للمرأة" وبين سندان "الواقع الموروث" الذي يشكل حالياً واهناً ومهدراً لفاعليات المرأة وطاقاتها، بل وإهدار الفاعليات الإنسانية عامة، بين هذا وذاك تقع قضية المرأة وهو أمر يجعل من فهم جوهر قضايا

المرأة والوعي بإشكالاتها، وتحديد المفتعل والمنفعل فيها، والمغفل والمنفصل فيها، الأمر الأساسي الذي يحقق الحضور الفعّال. إن رؤية العولمة التعميمية والمنمّطة لعالم البشر، ومنه عالم المرأة، صارت تستوجب -باعتبارها رؤية مفروضة على العموم- رؤيةً عالميةً مقابلةً تتأسس على سُنّة الاختلاف الفعّال، والتعدد الحقيقي، والتنوع الواقعي، والتعايش الجامع لسفينة الأرض، ضمن حوار حقيقي وفعّال. وحجية الرؤية الإسلامية مرهونة -على أرض الواقع- بقدرات المسلمين على عرضها، والتأكيد على فعلها وفعاليتها، وألا يصير عالم المسلمين عبئاً على إسلامهم. عليهم أن يعرفوا للواجب، حقه من الواقع، وللواقع حقه من الواجب كما يشير إلى ذلك الإمام ابن القيم في مقولة ذهبية.

وللحضور الفعّال في عالم الشهادة سُنن تستهدف تحريك فاعليات المرأة وقدراتها، واستثمار مساحات الحركة والفاعلية وتعظيمها، وضرورات الاجتهاد الجديد والمتجدد الواعي بالتغير والتغيير الحادث في الواقع بسرعة وكثافة، ودواعي وقدرات الإصلاح لواقع المرأة المسلمة، وتأسيس ذلك في سياق رؤية كلة للعالم، ورؤية إستراتيجية قادرة على تحقيق شروط الشهادة في الداخل، وفاعلية القيام بها على العالمين، بما يحشد التأييد وإمكانات التفعيل للمنظور الحضاري للمرأة، تخرج به من إसार حركة عالم المسلمين التي تخلفت عن استثمار فاعليات المرأة مما أعان الآخرين على تشويه الصورة وصناعتها على غير حقيقتها، بل وتشويه الإسلام ذاته غمزاً ولمزاً وتصريحاً وتلميحاً، وتخرج به على صورة المرأة المرغوبة عولمياً في إطار "تفكيك المرأة" كمقدمة "لتفكيك الأمة". وكما أشرنا آنفاً: إن بين "الأم" و"الأمة" تعلقاً لا يمكن إغفاله وجذراً لغويّاً واحداً يؤسس لعلاقات الوصل لا الفصل.

وتؤصل -ضمن ذلك- عناصر من الناحية البحثية والواقعية، غيّبت أو غابت مثل "الأسرة كوحدة تحليل"، و"المرأة في سياق الأمة": منها وفيها ولها.

هذا الحضور الفعّال يجد شروطه في ضرورة التفكير بتناول قضاياها وتحدياتنا الكبرى على مستوى عالم الإجراءات التي يتعامل معها على الأرض وفي الواقع المعيش، فإن كلامًا بلا عمل ليس إلا تمرينًا للحناجر الصوتية، ومن المهم أن نتعرف ونتدبر قول النبي عليه الصلاة والسلام "وإن أحب الأعمال إلى الله أدومه وإن قل" - متفق عليه.

بين العمل الدائم وإن قل حجمًا، تتولد قدرات الفعل النوعي وفاعليته، وتتأسس حقائق العمل الصالح الموصول بالقول الثابت، والقصد إلى ما ينفع الناس ويمكث في الأرض.

ومن هنا تبدو ضرورة استعراض عمليات ذلك على الأرض، في صورة مقذنة تحرك، أنماط تفكير، وأنماط سلوك، وإرادة أن يرد الفرع إلى الأصل في وصل تلك المواد التفصيلية والإجرائية إلى أصولها وكلياتها، (الرؤية الكلية للعالم)، فيكون النقد لها محكمًا ومؤصلًا.

وقد آن الأوان أن نؤصل عناصر مواجهة لتحدي المرأة في مجتمعاتنا الإسلامية:

- الوعي بالاتجاه العلمي التنميطي للمرأة.
- تفكيك المرأة في عالم المسلمين مقدمة لتفكيك الأمة.
- طمس فاعليات المرأة وهدر طاقاتها وإمكاناتها.
- الجوانب المعرفية المفتعلة والموروثة في قضية المرأة.
- رحابة الرؤية الإسلامية للمرأة من منظور حضاري، بحيث لا يقف الأمر عند حد استدعاء الحكم الفقهي، بل قدرة أن تسكن القضية ضمن منظور لأصول الفقه الحضاري يتمتع بالرؤية الاستشرافية والإستراتيجية.

- ربط الوسائل بالمقاصد في قضية المرأة.
- حضور المؤتمرات الدولية لتحقيق معنى الشهود يعرض أصول الرؤية الإسلامية للمرأة وغير المرأة، والإشارة إلى خطورة ما يراد بسفينة الأرض، وجوهر العمران للمعمورة.
- تشكيل طاقات الأمة البحثية في خدمة التعامل الإجرائي مع قضايا التحدي في عالم المسلمين، وعلى رأسها قضية المرأة:
- \* فهم عناصر التبعات القانونية.
- \* الوعي بمآلات الاتفاقيات.
- \* القدرة على التمكين للرؤية الإسلامية وحسن عرضها، واستخدام كافة الوسائل الاتصالية والمعلوماتية المتاحة للتمكين لتلك الرؤية الحضارية الاستشرافية الإستراتيجية، مع تخطيط برنامج إجرائي لإحداث التأثير والتفعيل والتمكين.
- \* التعاون مع كل الهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية والأهلية، والتي تتبنى منظوراً قيمياً وأخلاقياً فعالاً في قضية المرأة وغيرها من قضايا.
- \* الاهتمام بترجمة رؤية الإسلام للمرأة إلى عمليات تربوية وإجرائية بما يحقق التأثير والفاعلية على أرض الواقع.
- إنها عناصر بأجندة حالة وضرورية من الواجب العمل فيها ولها، بكل عمق بحثي، وكل عمل نافع يمكث في الأرض، وهذا كله يتطلب تأسيس قاعدة معلوماتية عن أحوال المرأة المسلمة، والمواثيق العولمية في مجال المرأة وغيرها، وكل ما يعين في بناء رؤية إستراتيجية حضارية استشرافية مشفوعا بخطة إجرائية وعمل على الأرض.
- إن تمكين المرأة عبر تمكين الأسرة عملية مهمة لاستثمار فاعليات الأمة المتمثلة في هذا الكيان الأصيل.

هذا التمكين احتضنته اللغة العربية لتعبر عن هذا التمكين المكين: أن بين الأمة والأم تعلقاً في جذرهما اللغوي الواحد الذي يفيد ارتباطاً لا ينفصم. يمكننا أن نقول إن تمكين الأمة- الأسرة، لن يكون إلا بتمكين الأم- الأسرة.

حال دراسات الأسرة والبحوث المتعلقة بها، غاية أمر معظم هذه البحوث أن تتناول الأسرة (قضايا وعلاقات) تناوياً شكلياً وبرانياً، لا تناوياً يتحرك صوب جوهر التكوين والكيان الأسري. غاية أمر هذه الدراسات أن ترى الأسرة على غرار ما يراها الفكر الغربي حتى وهو يتناول الأسرة بمفهومها التقليدي، لا نتحدث هنا عن اغتصاب التطبيق بصدد مفهوم الأسرة وتشويه أشكاله وأنماطه، وإنما نتحدث عن محاولات تحنيط الأسرة لدراساتها ودراسة مفاهيم مثل الخصوبة والكثافة، أو قضايا تتعلق بأجندة وموضوعات علم الاجتماع العائلي، الذي يقوم على دراسة قضايا ذات طبيعة شكلية.

وكذلك سنرى مع سيادة النزعة الوضعية-الإمبريقية والدراسات الكمية، فمعظم البحوث الأكاديمية بحوث التقليد (جر الضب)، يقوم بها شباب الباحثين من ذوي الخبرة المحدودة، والذين لا يسمح وقتهم بالقراءات الواسعة، وهم يسعون إلى تجنب الأخطاء وتحقيق أعلى درجة من الاحتراف الأكاديمي في الوقت ذاته، وهذا يتطلب اختيار موضوعات للبحث محددة تحديداً ضيقاً، وأن يكون البحث في إطار تخصص الأستاذ، وهنا يبدو أن الأهم بالنسبة إليهم هو ألا يتعرضوا للنقد على حساب ما يمكن أن يتوصلوا إليه من نتائج مثمرة. ويميل البحث التطبيقي أيضاً إلى أن يكون ضيق النطاق بحيث ينصب على ما يظهر من مشكلات وقتية، وهكذا جاءت نتائج هذه البحوث دون المستوى الذي يمكن أن يسهم في تحقيق بناء متماسك من المعرفة.

وتبدو بعض المناهج الجاهزة محل غرام الباحثين؛ إذ يستخدمونها إما كحلية منهجية أو كتعويذة بحثية دون حرص على تفعيل الأصول المنهجية اللائقة والمناسبة: "اللياقة المنهجية".

وفي المقابل فإنه قد ينصرف إلى التناول الإسلامي للأسرة وقضاياها، إذ يتراوح بين التناول الفقهي المحض، أو التناول الوعظي الذي لا ينفذ إلى عمق الكيان الأسري وعلاقاته، إنه انفصام نكد بين العلوم الشرعية وعلوم الاجتماع والنفس والتربية والسياسة وغيرها من العلوم. إن تحريك الدراسات الفقهية إلى النطاق التربوي وتحريك الأصول التربوية إلى المجال الفقهي، عملية إذا ما أحسن تطبيقها وتفعيلها وتشغيلها لحرية أن تُحدث أنماطاً من البحوث والتفكير يمكن أن تشكل رؤية متجددة لقضايا قديمة لم يعد يحسن فيها الاجترار

النظر في الحالة الأسرية، ورد الاعتبار لأدوارها وفعاليتها ضمن هذا البحث. إذا كانت الأسرة النموذج الذي يستدعي للتعبير عن حال "التمسك" و"التكامل" في بنائها الذي يشدُّ بعضه بعضاً، فإن عملية التفكيك لم تطل عناصرَ هامشية فيها، وإنما طالت أساساتها وتأسيساتها، ومفاصلها الفاعلة، ووظائفها، وأدوارها وقدراتها، حتى بدت الكلمة غريبة تطلق على مجتمعات مصطنعة، هادفة إلى "الإحلال" لأشكال جديدة اغتصبت اسم الأسرة اغتصاباً، ضمن عمليات اغتصاب التطبيق. وبدت رؤية معينة تتحرك إلى الحياض الأخرى تارة متسللة، وتارت أخرى متعددة تنتحل من الأوصاف ما أرادت من حرية، وتحرير وحقوق،... كلمات أطلقت لم تكن إلا قنابل دخان كثيف لتمرير أشكال إحلالية للأسرة. وفي ظل رؤية لا ترى إلا في الجديد معنى "التجاوز" في عملية زحف الرؤى "وتتميط العالم"، تحركت صوب مؤسسة

مكينة تشكل خط الدفاع الأخير، بعد تراجع دور الدولة التي ما فتئت تتحدث عن سيادتها وتؤكد أنها تحمي الحياض.

إن محاولة تدمير الأسرة وتفكيك أطرافها، وشبكة علاقاتها، وتكافل أدوارها إنما تعبر عن عملية متكاملة.

والذي يدعونا إلى ضرورة ردّ الاعتبار للأسرة كمؤسسة أولية حاضنة حامية، فضمن مفارقات الوضع العولمي، ربما يحسن أن نتصور الأسرة "دولة"، وأن إصلاح الأسرة مقدمة لإصلاح حال الدولة وانسحابها وضعفها وتهاونها ورخاوة بنيانها وأدوارها. الأسرة بما أنها كانت تمثل صورة ذهنية في العقل الإنساني الجمعي: أنها دالة تماسك، يمكن أن تشكل مجالاً تدريبيًا للحفاظ على أصول الهوية، وتأسيس فكرة الحقوق التبادلية والتلازم بين الحق والواجب، والقيام بعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية وفق أنساق قيم حضارية راسخة تمكن للأسرة.

ملخص بحث  
بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر  
دراسة ميدانية على عينة من النساء  
اللاتي تعرضن للضرب والختان  
أ. د. مديحة أحمد عبادة

مقدمة:

يمثل موضوع العنف ضد المرأة قضية عالمية، واسعة الانتشار، تتخطى حدود الثقافة والجغرافيا، والانتماءات العرقية والدينية والطبقية، وهذا ما تشير إليه العديد من الدراسات، حيث أن هناك عدد من الثقافات تتقبل العنف ضد المرأة، وتعمل هذه الثقافات على إنتاجه باستمرار في صور جديدة ومتباينة، وتمنح الرجل الحق في ضبط سلوك زوجته أو أخته أو ابنته وذلك من خلال العقاب إذا اعتبرها أخطأت، أو عصت أمره أو خالفت رأيه، أو تأخرت في تلبية طلباته، أو امتنعت عن ممارسة الجنس معه، ومثل هذه الثقافات تنظر إلي ظاهرة العنف المنزلي على أنه مسألة من خصوصيات الأسرة، لا تستوجب أي تدخل تشريعي أو إداري.

وعلى أية حال، لا يمكن فصل قهر المرأة والعنف الممارس ضدها عن الممارسات السائدة في المجتمع ككل، حيث أن المجتمعات التي تسود فيها اتجاهات سلطوية وقهر الحاكم والرئيس للمرؤوسين، والكبير للصغير، والرجل للمرأة، يمارس فيها العنف ضد المرأة على نطاق واسع، من المجتمعات التي تسود فيها مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة واحترام كرامة الإنسان، واحترام وقبول الآخر.

وهذا ما يتأكد لنا من خلال ما تشير إليه بعض التقارير، والتي تؤكد أن هناك امرأة من كل ثلاث نساء على الأقل في العالم تتعرض للعنف بشكل أو بآخر فتضرب أو تساء معاملتها، أو ترغم على ممارسة الجنس، وفي معظم الأحيان يكون ممارسي العنف هو أحد أفراد أسرتها، هذا وهناك ما يتراوح بين ٥٨ مليوناً من البنات و١١٥ مليوناً من النساء، أُجري لهن الختان ويعانون من آثاره السلبية جسدياً ونفسياً، وتسجل التقارير الدولية نصف مليون حالة وفاة سنوياً بسبب الختان في ٢٨ دولة من بينها مصر.

وعلى الرغم من أن العنف ضد المرأة بشكل عام والعنف الأسري بوجه خاص ظاهرة قديمة إلا أن انتشارها في هذا الوقت وإعادة إنتاجها باستمرار عبر السياقات الاجتماعية المختلفة ومن خلال ثقافات متعددة ومتباينة، يعطي لهذه الدراسة أهمية ومشروعية كبيرة، إضافة إلى محاولة هذه الدراسة التركيز على جريمتي "الضرب"، و"الختان" يبرره انتشارهما داخل المجتمع المصري.

#### مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام الاجتماعي الواسع بظاهرة العنف ضد المرأة، سواء على المستوي العام، أو على المستوي الأكاديمي الخاص، فإن الاتجاهات العامة لمختلف المتابعين والمهتمين بهذا الموضوع تتسم بالاختلاف والتباين، إلا أنه من الممكن الإشارة إلى أن العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية تتعلق بالضبط الاجتماعي، وترتبط بما يعترى المجتمع من تغيرات في القوة والتحكم في إطار العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع، إضافة لذلك تدخل الدولة باعتبار هذا النوع من العنف هو أحد أنماط السلوك العدوانية الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في

## إطار تقسيم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.

وعلى الرغم من أن العنف ضد المرأة داخل الأسرة هو أقل حدة من غيره من أشكال العنف الأخرى في المجتمع، إلا أنه أكثر خطورة على الفرد والمجتمع، حيث تكمن خطورته في أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذات تداعيات مباشرة وغير مباشرة على مرتكبيه، حيث أن هذا الشكل من العنف تمتد تداعياته على بنية الأسرة بأكملها والتي تعد نواة المجتمع، وهذا يهدد دورها الجوهرى وقد يشوه تكوينها، مما يؤدي إلى تشوه المجتمع، إضافة إلى أن محاولة إصلاح أي مجتمع لا بد وأن تبدأ من داخل هذه المؤسسة ألا وهي الأسرة.

### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من خلال عدد من العناصر، هي:  
أولاً: أن العنف ضد المرأة يمثل انحراف في السلوك، وينبه إلى أن هناك خلل في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، الأمر الذي يتطلب مواجهة هذا الخلل والبحث عن أسبابه ومصادره، والعمل على تداركه.

ثانياً: يعد اللجوء إلى العنف ضد المرأة وسيلة لتحقيق أهداف معينة، أو غاية في حد ذاته، وأياً كان العنف فهو يعكس حالة من الخلل الاجتماعي.

ثالثاً: أن تزايد معدلات وأشكال ومجالات العنف في الفترة الأخيرة، وتباين الشرائح والفئات الاجتماعية التي تمارسه، يثير العديد من التساؤلات حول دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع.

رابعاً: تنامي الدراسات الاجتماعية المهمة بأشكال العنف داخل المجتمع

المصري بشكل عام، والعنف ضد المرأة بشكل خاص، يساهم بشكل كبير في رصد خصائص وسمات البناء الاجتماعي في المجتمع المصري، وهذا من شأنه أن يعمل على تعميق فهم الباحثين في علم الاجتماع لخصائص وسمات هذا البناء، مما ييسر عملية رصد أوجه الخلل والانحراف داخله، ويتطلب هذا أن تتحرر دراسات العنف من أية قيود ثقافية واجتماعية تحول دون الوصول امبريقياً إلى الفئات التي تتعرض للعنف، خاصة تلك الفئات التي تعتبر التعرف على ما يحدث وراء أبوابها المغلقة انتهاكاً لثقافة الخصوصية.

#### أهداف الدراسة:

- ١ - محاولة تفسير العلاقة الارتباطية ما بين العنف ضد المرأة وما يعترى المجتمع المصري من صور التغير الاجتماعي، مع التركيز على دور بعض المتغيرات الاجتماعية - كإنخفاض المستوي التعليمي، البطالة، الأمية وغيرها- في تدعيم صور وأشكال العنف ضد المرأة.
- ٢ - رصد أهم أشكال العنف ضد المرأة في الأسرة وتحليلها وتفسيرها على ضوء النظريات العلمية المفسرة لها.
- ٣ - محاولة التركيز على التحليل السوسيولوجي لشكلين من أشكال العنف ضد المرأة داخل الأسرة وهما: الضرب والختان، وما يرتبط بهما من آثار وتداعيات اجتماعية.
- ٤ - محاولة التركيز على تداعيات هذين الشكلين على صور وأنماط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة.

## منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث يعتبر أكثر المناهج ملائمة لتفسير ووصف أشكال العنف التي تقع على المرأة في صعيد مصر، وسوف تعتمد هذه الدراسة على عدد من الأدوات أهمها استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية.

وبالنسبة للمجال الجغرافي اختارت الباحثة مركز ساقلنة بمحافظة سوهاج، وذلك على عينة قوامها (٢٠٠) امرأة من اللاتي تعرضن للضرب، والختان.

## ملخص لنتائج الدراسة:

١- فيما يختص بالتصورات والأفكار لدى المرأة في صعيد مصر عن العنف أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ثلاث مفاهيم للعنف في أذهان المرأة المفهوم الأول يشير إلى العنف بوصفه سلوكاً يلحق أذى مادياً وبدنياً ونفسياً بالآخرين وأجابت على ذلك نسبة ٧٠% من عينة الدراسة، المفهوم الثاني: ويشير إلى أن العنف هو خروج على المعايير والقواعد المألوفة، أما المفهوم الثالث عن العنف: في ذهن المرأة أنه صراع أو رد فعل تجاه سلوك آخر عنيف وأشارت إلى ذلك نسبة ٢٠% من عينة البحث.

٢- أما بالنسبة عن الأشكال المختلفة للعنف التي تمارس ضد المرأة في المجتمع توضح نتائج الدراسة وهي ما أفصحت عنه المبحوثات أن هناك أشكال كثيرة للعنف في المجتمع منها العنف المعنوي الطلاق التعسفي القتل باسم الشرف حرمان الإناث من فرص اتخاذ

القرارات المتصلة بحياتهن التحيز ضد المرأة في بعض القوانين، العنف ضد المرأة من قبل رجال الأمن وهذا هو ما أفصحت عنه العينة الريفية الحضرية في الدراسة بنسبة ٩٠% من العينة الحضرية و ٨٠% من العينة الريفية.

٣- وأجابت معظم المبحوثات أن المرأة في مجتمع سوهاج تتعرض للعنف وخاصة العنف الجسدي المتمثل في سلوك الضرب وهذه النتيجة أيدتها دراسة الدكتور أحمد زايد عن العنف في الحياة اليومية من أن محافظة سوهاج من أكثر المحافظات نحو التأكيد على ممارسة السلوك البدني العنيف في نطاق التفاعل الأسرى بين الزوج والزوجة.

٤- وأوضحت نتائج الدراسة على أن العنف ضد الزوجة من وجهة نظر الزوج أنه يؤدي إلى تقويم السلوك وهذا من وجهة نظر العينة الريفية أما العينة الحضرية من الأزواج فهم يؤكدون على أن العنف ضد الزوج أسلوب من الأساليب التي يثبت بها الرجل قوته وسلطته على الأسرة، أما العنف ضد الزوجة من وجهة نظر الزوجات فلم تؤيد هذا عينة كبيرة من الزوجات بينما أيدته عينة تصل إلى نسبة ٢٥% من أن حق الزوج على زوجته أن يؤدبها بالضرب وأن الضرب سلوك مطلوب وتقول بعض المبحوثات أن ضرب الحبيب زى أكل الزبيب.

٥- وأوضحت نتائج الدراسة على أن هناك مجموعة من الأساليب التي تؤدي إلى العنف ضد الزوجة في الحياة الأسرية وحيث أشارت نسبة ٢٠% من العينة أن أهل الزوج لهم دور كبير من خلال

تحريضه على الزوجة في العنف الموجه لها يلي هذا السبب المشاكل المادية ثم مشاكل الأولاد وغيره الزوج، شخصية الزوج وأن هذا العنف يبدأ في بداية الحياة الزوجية ولكنه يقل بطول فترة الزواج.

٦- تؤكد الدراسة على أن البطالة والفقر وغلاء المعيشة من العوامل التي تؤدي إلى عنف الزوج للزوجة فتزايد البشر دون فرص عمل ودون توافر معطيات مادية وفكرية داخل الأسرة والمجتمع لتأهيلهم وتوجيه طاقاتهم يؤدي بهم إلى هذا السلوك سواء داخل الأسرة أو المجتمع.

٧- تؤكد نتائج الدراسة على أن هناك علاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في الأسرة الصعيدية وبين سلوك العنف الموجه من الزوج أو الأخ أو الابن ضد الأنثى بأساليب تنشئة وتربية الأبناء في الأسرة الآن زاخرة بأشكال متعددة من العنف تمارس آثار غير ظاهرة في تعليم الأبناء كيف يصبحون في المستقبل بالغين تتسم سلوكهم بالعنف فعندما يكتشف الطفل منذ البداية انطباعات عن التفاعل الاجتماعي في بيته تتميز بالعنف وهذا ما أكدته ٧٠% من أفراد العينة أن ضرب الأزواج للزوجات يكون أمام الأبناء فسوف يقلد الابن هذا السلوك وأيضاً عندما يحظى هذا السلوك بالمكافأة ولا يتعرض من يقوم به للعقاب فإن احتمال تكراره يصبح أكيد.

٨- توضح الدراسة أن هناك رد فعل للعنف الموجه ضد المرأة من الرجل وتوضح الإجابات بين الاستسلام - ترك المنزل - رد

العنف بالعنف - إيذاء الأنثى لنفسها - عمل بلاغات كيدية ضد الزوج من أجل طلاقها.

٩- توضح نتائج الدراسة عن انخفاض نسبة وعى المبحوثات بالدين والقانون بالنسبة للعنف الواقع عليهم.

١٠- أكدت نتائج الدراسة على أن جهود المجتمع المدني في مواجهة العنف ضد المرأة جهود ليست لها تأثير وهو جهود ضعيف ولم يتم الاستجابة لها لأنها ليست جهود دورية أو بصفة منتظمة.

١١- تؤكد جميع أفراد العينة أن الختان هو ظاهرة اجتماعية منتشرة في العينة الريفية وتنخفض نسبة انتشارها في العينة الحضرية ولكنه ليس بشكل كبير وتؤكد جميع مفردات العينة على أنه نوع من العنف الجسدي للمرأة.

١٢- وتتراوح أسباب الختان ما بين أسباب تتعلق أساساً بالمحافظة على العرض والشرف يليها العادات والتقاليد ثم الدين.

١٣- مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من الجهود التي كانت تقوم بها ثم تتجه المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاضرات الخاصة بالجمعيات الأهلية إلا أن تأثيرها كان غير إيجابي.

## ملخص بحث

### العنف والسمات الشخصية للمرأة

أ.د. سميحة نصر دويدار

من الخصائص المصاحبة للعنف في حياتنا المعاصرة ازدياد أشكاله، وتنوع صورته وأيضاً مشاركة المرأة في أحداث العنف. فعلى الرغم من أن دراسات العدوان والعنف قد أكدت "حتى وقت قريب" الفرضية القائلة بأن العنف ظاهرة ذكورية وأن الإناث هن المغلوبات على أمرهن وهن ضحايا هذا العنف. ولكن العلوم الاجتماعية قد أكدت أن هذه الفرضية غير صحيحة تماماً خاصة بعد أن برزت جرائم العنف الخاصة بالمرأة بروزاً كبيراً داخل المعدلات العامة للجرائم، ولذلك فقد أصبحت فكرة عمومية العدوان والعنف وانسحابه على الرجل والمرأة على حد سواء أحد القناعات العلمية المعاصرة. ولقد أكدت الدراسات السابقة أيضاً أهمية النظر إلى عنف المرأة في ضوء متغيرات متعددة من بينها المتغيرات الشخصية وبرزت على السطح دراسات عديدة تحاول أن تقارن بين عينات من الأسوياء وغير الأسوياء للتعرف على خصالهن الشخصية والمزاجية.

وفي ضوء ذلك ظهرت مشكلة الدراسة التي تسعى إلى التعرف على العلاقة بين شدة العنف (كما يقيسها مقياس شدة العنف) وبين سمات الشخصية، والمتغيرات المنبئة بالعنف لدى عينه من الإناث. ويفترض في هذا البحث أن تكون سمات الشخصية هي متغيرات مستقلة وشدة العنف هو المتغير التابع إما المتغيرات الديموجرافية (السن والتعليم) فتعد في هذه الدراسة متغيرات وسيطة يمكن أن تساعد في تعديل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وفى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤلات الآتية لبلورة مشكلة الدراسة:

- هل هناك علاقة بين شدة العنف وبعض سمات الشخصية ؟
- هل هناك علاقة بين السلوك العنيف وبعض سمات الشخصية ؟
- هل هناك علاقة بين إيديولوجية العنف وبعض سمات الشخصية ؟
- ما هي السمات الفاعلة في التنبؤ بشدة العنف لدى المرأة ؟
- هل تلعب المتغيرات الديموجرافية دوراً في تعديل العلاقة بين شدة العنف وسمات الشخصية.

وقد أعدت هذه الدراسة على بيانات تم جمعها من عينة قوامها ١٦٣٠ حالة - (وهي عينه الإناث في بحث العنف في الحياة اليومية) - وهي عينه موزعة على مستوى ج.م.ع (تسع محافظات) وممثلة لمستويات عمرية وتعليمية مختلفة.

والبيانات التي نقدمها هنا بيانات جديدة لم يتم تحليلها من قبل وقد تم جمعها من خلال تطبيق مجموعة من المقاييس النفسية هي:

- ١ - مقياس شدة العنف.
  - ٢ - مقياس E P Q للشخصية (صورة مختصرة)
    - مقياس الذهانية
    - مقياس العصائية
    - مقياس الانبساطية
  - ٣ - الخصائص الديموجرافية
- وقد تم تحليل النتائج تحليلاً إحصائياً أشتمل على:
- ١ - تحليلات إحصائية بسيطة:
  - حساب معاملات ارتباط برسون بين متغيرات الدراسة على مستوى العينة الكلية والعينات الفرعية.

- حساب قيم "ف" للوقوف على دلالة الفروق بين عينات فئات السن على (صغار - متوسطي - كبار) والمستويات التعليمية (منخفض التعليم - متوسطي - مرتفع).

٢- "تحليلات إحصائية مركبة:

- تحليل الانحدار الخطي المرحلي المتعدد  
استخدمنا هذا الأسلوب الإحصائي في دراسة قوة تأثير متغيرات الدراسة على شدة العنف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات الشخصية الفاعلة في شدة العنف والتي تنتبأ بشدة العنف، وتسهم في التنبؤ بالعنف لدى المرأة في ضوء مجموعة من الفروق بين المستويات العمرية والمستويات التعليمية في علاقتها بالمتغيرات النفسية.



## ملخص بحث

### تحريم العنف ضد المرأة، في الإسلام

أ.د. عبد المعطي بيومي

كرم الإسلام المرأة فجعل على زوجها واجب النفقة عليها، وأمره وجوباً بإحسان معاشرتها فقال تعالى: [وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ] حتى في حال الكراهية يجب على الرجل أن لا تؤثر فيه كراهيته لزوجته على حسن عشرتها ومعامله لها فقال تعالى: [فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا] (النساء: ١٩) فربما يكره الرجل زوجته ثم يكون لها موقف يحمده وكان الرسول ٣ يفاضل بين الرجال على أساس حسن معاشرته لزوجته فكان يقول "أكرمكم أكرمكم لأهله وأنا أكرمكم لأهلي" بل كان يقول عليه الصلاة والسلام "لا يكرمهن إلا كريم ولا يهينهن إلا لئيم". والإسلام يجعل عقد الزواج ميثاقاً غليظاً فيقول تعالى: [وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا] (النساء: ٢١) فهو عقد شركة حياة وعواطف تقوم على المودة والرحمة المتبادلة يسكن كل منهما إلى الآخر.

وكان عليه الصلاة والسلام يرى أن الذي يضرب زوجته ليس من خيار الناس وإنما من شرارهم، فالمعاشرة بالمعروف تقتضي الصبح والإحسان.

أما إذا حدث نشوز بين الزوجين فإن كان الزوج ناشزاً يسيء إلى المرأة فإن الله سبحانه وتعالى يعده ظالماً مخالفاً لطاعة ربه مستهزئاً بحدود الله وآياته فقال تعالى: [وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا] (البقرة: ٢٣١).

أما إن كان النشوز من جهة المرأة بأن تعالت عليه واستعصت على حقوقه وترفعت لأن النشوز في اللغة العربية هو الارتفاع والعلو ارتفاع أحد الزوجين على الآخر واستعلائه عليه لأن الزوجين بمقتضى الزوجية كياناً واحداً وحياة واحدة، فحين يرتفع الزوج على زوجته أو الزوجة على زوجها فهذا الترفع يقتضي احتقار الآخر ومخالفته وعدم أدائه واجبه نحوه ولا يجوز استعمال العنف من أحدهما على الآخر.

وقد وضع القرآن الكريم علاجاً لهذا النشوز:

- بحسب الطرف الناشز
- وبحسب حالة النشوز.

وأما بحسب الطرف الناشز فإن كان الرجل قد نشز على زوجته، فلم يعاشرها بالمعروف فإنه يكون بذلك قد اسقط حقه لديها فإذا خالفته فلا تكون ناشزاً لأن كل حق يقابله واجب وكل واجب يقابله حق فإذا نشز الزوج عن المعاشرة بالمعروف فإن مخالفة زوجته له لا تعد نشوزاً.

أما إذا كان الرجل يعاشر زوجته بالمعروف ويؤدي كافة حقوقها لديه وتعالت عليه واستعصت دونه فإنها عندئذ تكون هي الناشز وقد أمر الله تعالى في هذه الحالة (حالة النشوز الحقيقي والترفع والاستعلاء على الرجل من المرأة) خطوات للعلاج تناسب:

١. كل زوجة على حدة (بحسب الزوجة).

٢. كل حالة على حدة (بحسب دلالة نشوزها).

واختلاف هذه الخطوات العلاجية من الوعظ، والهجر في المضجع، والضرب الوارد في قوله تعالى: [وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً]

على سبيل الترتيب فلا ينقل من خطوة إلى خطوة تليها إلا بعد تبين عدم تحقق الصلاح والإصلاح من الخطوة السابقة.

١. ذلك أن النساء فئات

- فئة ترددها إلى حالتها الطبيعية نظرة عتاب أو كلمة رقيقة (وعظ) وهذه الفئة هي المقصودة بالمرحلة الأولى فيعظوهن.
- فئة ثانية لا ترددها نظرة ولا كلمة عتاب وإنما تحتاج إلى صدمة خفيفة في مشاعرهما وأحاسيسها الإنسانية والعاطفية والغريزية "واهجروهن" فإن كانت تحسب زوجها وهي ذات مشاعر رقيقة وأحاسيس فياضة فإنها ستستجيب لفطرة الزوجة السوية وهذه الفطرة هي محبة الزوج فلن تطيق بعد زوجها ولا هجرة لها عاطفة ومحبة وحاجة.
- فئة ثالثة وهذه الفئة لم تتأثر بالعتاب ولا بالبعد والهجر لأنها بليدة الحس، غير محبة بل قد تكون كارهة فلا يبقى لردها إلى حالة الزوجية القائمة على المودة والتعاطف إلا أن:

- تعبير جسدي عن الغضب
- الزواج بضرة لها
- حكم من أهله وحكم من أهلها
- أو الطلاق

حتى يظل الأمر داخل بيت الزوجية، وهذا التعبير الجسدي أن يصار إلى الضرب كما قال ابن عباس "بالسواك" كأنه لوم جسدي لأن الفقهاء أجمعوا على أن الأولى ترك الضرب لأن رسول الله ﷺ قال عن الذين يضربون زوجاتهم "لا تجدون أولئك خياركم" فنفي الخيرية عنهم والبعض قال إن هذه الفئة من النساء "وهي قليلة جدًا يصدق عليها غير الحر يقرع

بالعصا والحر تكفيه المقالة وذلك الضرب بالسواك مع انتقاء الوجه لأنه مجمع المحاسن خيرتها من أن يتزوج عليها أو يطلقها وأخف أثراً على البيت والأولاد.

٢. أما بحسب الحالة في النشوز فإن النشوز:

- إما أن يكون نشوزاً متوقعاً تبدو إماراته عليها من أنها كانت تخاطبه بطريقة التدلل والتحبب فتغيرت إلى التآفف والتمنع وعندئذ تعالج هذه الحالة بالعقاب والوعظ.
- وإما إن كان النشوز بالمعصية والمخالفة والترفع على الزوج والاستعصاء عليه فعلاج ذلك بمواجهة الحالة بالمثل بالتعالي عليها والهجر لأن منع المرأة نفسها عن زوجها يسيء إلى كرامته فإذا أعرض من فراشها فإنه يذيقها الإحساس نفسه بعدالة لعلها أن تقدر كرامتها وكرامته.
- أما إذا تجاوزت المرأة في نشوزها وأساءت بالقول فوعظها فلم تتعظ، وهجرته فهجرها، فلم يبق إلا أن يضربها والضرب هنا لمن يفهم القرآن الكريم يكون جزاءً على أنها قطعاً ضربته لأن الله تعالى لا يوجه بعقاب إلا إذا كان مماثلاً؛ كما قال تعالى [وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ] فلا بد أنها أساءت إليه إساءة من نوع الضرب وإذا كان الضرب ممتنعاً على كل من الزوجين من الآخر فكلاهما ممنوع من أن يضرب الآخر فإذا ضربه ضربها، دون رجوع إلى حكم بالقصاص من القاضي لما فيه من إهانة وفضح للسر.

وقد ورد أن رسول الله ﷺ حدد الفعل الذي تضرب من أجله الزوجة مع أنه ضرب غير مبرح يتقي الوجه والمحاسن عندما قال عليه الصلاة والسلام "اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح".

فراش الزوجية إذن هو المحظور الوحيد الذي يواجه بهذه العقوبة إذا دخلت المرأة رجلاً غير زوجها على فراشه كما قال رسول الله ﷺ "ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن عوان عندكم، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً".

فإذا فعلت المرأة ذلك وقد جعل رسول الله ﷺ من يضرب امرأته ليس خيراً أو كريماً فإن العدول عن الضرب من أخلاق الكريم في هذه الحالة إنما يكون بمواجهة المرأة التي تدخل على فراش زوجها رجلاً آخر يكون بالتحكيم أو الطلاق حسب ما يصلح للمرأة التي تفعل ذلك.. على أنها لن تفعل إذا كانت من ذوات العاطفة الرقيقة والإحساس المرهف والحب للزوج.



## ملخص بحث:

### حقوق المرأة والرجل في ميزان الإسلام من خلال النوع الاجتماعي

أ.د. آمنة نصير

تناول البحث مفهوم "الجندر"، لأن هذا المصطلح صاحبه الكثير من الغموض؛ من حيث أنه مصطلح وافد من الغرب، وغريب على اللغة العربية، وهذا الظن ليس دقيقاً لأن في كل اللغات لابد من وجود مصطلح عملي يستوعب مستجدات القضايا، وهذا ما بينه البحث من واقع القرآن والسنة وتناول البحث التطبيقات الاجتماعية للمساواة بين الرجل والمرأة من واقع الحياة الاجتماعية، وعلى ضوء واقع المجتمع الإسلامي منذ العصر الأول.

ثم تناول البحث دور المرأة في النشاط السياسي من خلال الهجرة والبيعة مع ممارستها الكاملة لهذا الدور في الحوار وصناعة القرار، وقد تم مناقشة هذه المرحلة من أول العهد النبوي حتى العهود التالية، مع ذكر النماذج العديدة لذلك. والرد القاطع لمن يريدوا للمرأة العودة عن دورها وأن تكتفي بدورها في البيت، وهذه الدعوة وجدت القبول لدى بعض النساء، والكثير من الرجال خصوصاً في هذه المرحلة ثم تناول البحث التطبيقات المختلفة لحقوق المرأة الزوجية والنفسية والاجتماعية في واقع الأسرة، خصوصاً في علاقتها بزوجها، لأن هذا الجانب تم التعتميم عليه كثيراً، وتم الاستشهاد على ذلك من القرآن والسنة، ومن وصاياہ صلى الله عليه وسلم خصوصاً لمفهوم الحياة الدافئة للمرأة مع شريك الحياة في إطار المودة والسكن والرحمة.

ثم تناول منهج الشريعة الإسلامية الذي يؤدي إلى تعميق المساواة في التنمية الاجتماعية للمجتمع.

وبعد بيان هذه الحقوق طرح البحث تساؤلاً وهو إذا كان الإسلام أعطي للمرأة كل هذه الحقوق وتكاملها مع الرجل، فما هي المعوقات؟ وهذا ما أجاب عليه البحث في تحديد العلل والأمراض التي حرمت المجتمع من عطاء المرأة والتكامل مع الرجل في صنع الحياة الثرية كما كانت المرأة المسلمة في القرون الأولى للإسلام.

ثم تناول البحث دور المرأة ومكانتها في شتى علوم عصرها في القرون الأولى، وتلقى عليها أكابر علماء العصور المختلفة مثل الإمام الشافعي، والذهبي، ابن قدامة المقدسي، وابن الجوزي، وغيرهم الكثير ممن تلقوا العلم على أيدي الشيوخات في شتى علوم العصر؟ وهي حقائق أتمنى لفقيات هذا الزمان أن يجدن القدوة في هؤلاء الشيوخات، وصدق رسول الله القائل: "النساء شقائق الرجال".

## ملخص بحث

### المرأة بين القانون والشريعة الإسلامية

#### دراسة حول بعض أوضاع المرأة في الأسرة والمجتمع

أ.د. عصام المليجي

د. محمود شعبان

كثر الحديث في العقود الأخيرة حول ما يثار حول المرأة من قضايا وذلك للمطالبة

بحقوق المرأة والتأكيد على ذلك في القانون. وبالطبع، يشكل نضال المرأة من أجل نيل حقوقها جزءاً من النضال الكبير في مجال حقوق الإنسان: وهو نضال يطالب فيه الأفراد بالمزيد من الاحترام والاهتمام بحقوقهم من قبل حكوماتهم.

وقد أوضحت التطورات الأخيرة على صعيد الدساتير وحقوق الإنسان في العالم العربي أن هذا التوجه لصالح حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة، ليس في الحقيقة مقصوراً على الدول الغربية فحسب. ولم يعد التأكيد على أن حقوق الإنسان متأصلة منذ الولادة لنا جميعاً أمراً خلافاً، في الشرق أو الغرب.

وقد جرى التأكيد على هذا الأمر ليس في الوثائق التي جرى تبنيها ورعايتها من قبل الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً في وثيقة حقوق الإنسان العربية التي تبنتها جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤، وبالمثل تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم في عضويتها جميع الدول العربية إعلان القاهرة لحقوق

الإنسان الصادر عام ١٩٩٠. في نفس الوقت، لم يعد سرا، أن حقوق الإنسان لبعض الفئات لا تتمتع بنفس القدر من الأهمية والحماية التي تتأهلها فئات أخرى من المجتمع، وتعتبر المرأة إحدى الفئات التي تحظى حقوقها بقدر قليل من الاهتمام والحماية. وتعاني المرأة في جميع أنحاء العالم باعتبار أنها طبقة غير رئيسية من الضعف والتمييز في المعاملة والتهميش، ومن الفقر الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المؤكد أن القوانين والممارسات والعرف الذي يحرم من الفرص المتساوية في الحياة، تشكل تحدي وإهانة لإنسانيتهم. فنحن حين نتحدث عن حقوق المرأة نتحدث في الحقيقة عن حقوق الإنسان. الممارسة والتطبيق. أن معظم الشعوب العربية لا زالت بعيدة جدا عن تحقيق المساواة بين الجنسين كما هو منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، تشكل جرائم الشرف مشكلة، ولا زالت تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق المرأة. ولا زالت هناك قضايا أخرى مثيرة للقلق تتعلق بحقوق الزواج والطلاق، وكذلك المشاكل ذات الصلة بالميراث وحقوق الملكية. ولا زال من المهم جدا تمكين المرأة اكتساب القدرات التي تستطيع من خلالها التفكير والتصرف بشكل حر، واستخدام كامل طاقاتها في المجتمع. كما يجب وضع نهاية للتمييز ضد المرأة واضطهادها.

وقد وقعت في الآونة الأخيرة ١٢ دولة من الدول العربية العشرين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي تعرف بـ سيداو (CEDAW). حيث تعرف المادة رقم ١ من

سيداو CEDAW "التمييز ضد المرأة" بأنه:

"أي تمييز، استبعاد، أو تقييد يتم بسبب الجنس، يكون الهدف والغرض منه إضعاف أو إبطال الاعتراف بحق المرأة في تمتعها واستفادتها وممارستها لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الحضاري، وفي أية مجالات أخرى، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية، وعلى أساس قاعدة المساواة بين المرأة والرجل.

فإن تقرير التنمية البشرية العربية الذي نشره المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بالدول العربية (RBAS) يعتبر "تمكين المرأة" واحدا من الأسباب الثلاثة الرئيسي "للعجز" في المنطقة العربية. وقد أطلق برنامج UNDP/RBAS مبادرة النوع الاجتماعي "الجندر - المساواة بين الجنسين" والجنسية من أجل مواجهة هذا العجز.

وقد بينت العديد من اللجان التي جرى تشكيلها بناء على الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة عددا من الأساليب المختلفة للتعامل مع هذه القضية. حيث استخدمت بعضها الاجتهاد الشرعي الإسلامي في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين الشريعة كما تفسرها الدولة المعنية واتفاقيات حقوق الإنسان. بينما نددت اللجان بالدول التي اتخذت أسلوبا ونهجا متشددا جدا بالنسبة للشرع، واتهمتها بتبني تفسيرات ضيقة للإسلام، وأنها لا تحترم "القيم العالمية للمساواة والتسامح المتأصلة فيه".

وتحاول الدراسة الحالية إلقاء الضوء على عدد من النقاط المثارة والمتعلقة بصور التمييز ضد المرأة سواء في الأسرة أو في المجتمع العام. وذلك من خلال دراسة قانونية اجتماعية تقارن بين أحكام القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في هذا الصدد. وسوف تركز الدراسة على بيان موقف كلاهما مما

يثار من قضايا تتعلق بالعنف الممارس على المرأة سواء في الأسرة أو في المجتمع، من خلال بيان أوجه الحماية التي يسبغها كلا منهما على المرأة. وسوف تناقش الدراسة ذلك في النقاط الآتية:

- الملامح الأساسية لقواعد مكافحة التمييز ضد المرأة في القانون والشريعة الإسلامية.
- حماية المرأة من العنف الأسرى بين القانون والشريعة الإسلامية.
- حماية المرأة من بعض أنماط العنف المجتمعي والمؤسسي بين القانون والشريعة الإسلامية.

## ملخص بحث

إشكالية التحيز في دراسة الأصول الاجتماعية لمناهج دراسات المرأة  
بالجامعات:

دراسة في انعكاسات الأطر الحضارية المتباينة على مسارات قضية المرأة  
في الفكر التربوي الإسلامي  
د. أبو بكر محمد أحمد محمد إبراهيم

الفرضية الأساسية التي انطلقنا منها في هذه الدراسة تقول إن عملية تحليل الأصول الاجتماعية لمناهج دراسات المرأة بالجامعات تتطلب مناقشة ماهية القيم الثقافية الموجهة للتفاعل الاجتماعي المرغوب فيه وكيفية تضمينها في المناهج الدراسية وأن تتم عملية التحليل في ضوء مفاهيم العلم الاجتماعي، إذ تنتسب قضية المرأة إلى نوع من القضايا الاجتماعية يستدعي نموذجاً فلسفياً متكاملًا للحياة الاجتماعية والعلاقات الناشئة فيها.

ونظراً إلى أن قضية المرأة في الوعي المعاصر تحف بها رؤى وتصورات اجتماعية متباينة فإن الباحث حاول أن يستثمر مفهوم التحيز لإظهار المسارات المختلفة التي سلكتها المناقشات التربوية حول الأصول الاجتماعية للمناهج الدراسية، وانعكاسات تلك المناقشات على عمليتي تصميم وتحليل مناهج دراسات المرأة بالجامعات.

ونسبة لارتباط قضية المرأة بفلسفة الحياة الاجتماعية والعلاقات الناشئة فيها، قلنا إن تحليل هذه القضية في كافة أبعادها في المناهج الدراسية من منظور تعليمي structured يكون هدفه قياس العملية التعليمية في ضوء الأهداف المرسومة للمنهج يُعد عملاً ناقصاً، لا يستوعب ما أحدثته هذه القضية من تحولات جذرية وجهت دراسة العلاقة بين المنهج والمدرسة

والمجتمع في اتجاه مختلف: إذ يفترض الاتجاه الجديد أن فلسفة العلم التي يعكسها المنهج والطريقة التعليمية التي تتبعها المؤسسة التربوية تؤثر على رؤية الطالب لنفسه ومجتمعه والعالم بأكمله، وأن وعي الطالب بهذه العملية (التي تحاك من وراء ظهره) من شأنها أن تغير الفكرة تماماً، فيصبح الطالب فاعلاً للتغيير لا موضوعاً له.

ولذلك استغرقت معظم مناقشاتنا دحض فكرة أن المنهج يمثل شكلاً من أشكال السيطرة الثقافية والهيمنة على الأفراد. فهذه الفكرة احتضنتها الفلسفة النسوية المستندة على تعريف الاختلاف الجنسي بين الرجل والمرأة من منظور العوامل الثقافية والاجتماعية، للمطالبة بتحرير المرأة ثقافياً واجتماعياً ورفع الوعي (الزائف) عنها حتى تتطلق طاقاتها للتغيير الاجتماعي معتمدةً على رؤيتها للعالم والحياة.

وفي اتجاه معاكس لتبني الرؤى العلمانية والمقاربات النسوية في نقد العلم الاجتماعي الحديث، حاولنا أن نؤطر لطرح قضية المرأة في المجتمعات الإسلامية في إطار مفاهيم الاجتماع الإسلامي، باعتبار أن القضية ليست قضية امرأة فحسب ولكنها قضية مجتمع بأكمله، وليست قضية مدركات نظرية لأزمة العلم الحديث كما تجسده المقاربات النسوية ولكن قضية هوية إسلامية اجتماعية ورؤى تصدر عن إحساسنا المستقل بأزمة العلم الحديث وقصور تصورات ومفاهيمه عن معالجة قضايا الاجتماع الإسلامي.

وحتى نمهد لرؤية إجرائية في تصميم وتحليل مناهج دراسات المرأة بالجامعات قمنا بمدخلات في قضية دراسة العلاقة بين المنهج والجامعة والمجتمع، ومقارنات بين تصورات لعلمنة القيم وما يتصل بها من ربط للتغيير الاجتماعي بالسلطة المؤسسة على القوة والتنافس، والتصور الإسلامي الذي يجعل غاية التغيير والإصلاح الاجتماعي تحقيق قيم الشرع. فقلنا إن

الجامعة بوصفها مؤسسة اجتماعية تضطلع بمهام أخلاقية وثقافية لا تقل خطورة عن مسؤوليتها في ترقية المعرفة العلمية. فالجامعة يناط بها مهمة التغيير الاجتماعي والمحافظة على نمط الحياة الذي يعكس هوية المجتمع ورؤيته للعالم.

وهذا يتطلب أن تعي الجماعة العلمية القائمة على أمر الجامعة وتخطيط المنهج بمعالم الرؤية الإسلامية وفلسفة الاجتماع الإسلامي، فثمة أصول فلسفية تستند عليها قضية المرأة في الوعي المعاصر تناظرها أصول إسلامية مغايرة لها تماماً.

وحاولنا إبراز أن المؤسسة الاجتماعية (الجامعة/ المدرسة/ الأسرة... إلخ) في الإسلام لا تمثل شكل من أشكال الهيمنة والسيطرة على شخصية المرأة (كما تدعي الفلسفة النسوية متأثرة بالفكر الماركسي)، لكون أن المؤسسة الاجتماعية تربوياً تعمل على تنمية الحس الديني والمسئولية الفردية، التي تكسب الفرد المسلم مشروعية الإصلاح الاجتماعي في حالة أن يقيد المجتمع حرية الفرد وإرادته.

وبناءً على تلك المداخلات والمناقشات حاولنا أن نوّطر عملية تصميم مناهج دراسات المرأة بالجامعات في إطار يستصحب الأمور التالية:

١- ضرورة تحليل المفاهيم الإدراكية الكامنة في الاتجاهات والمنظورات التي تتجاذب قضية المرأة وتعكس الوعي بتشكلاتها التاريخية عالمياً وإقليمياً والآليات الاجتماعية التي أدت إلى ظهورها.

٢- عرض قضية المرأة في المنهج الدراسي في إطار اجتماعي إسلامي مفعم بروح التحدي الحضاري، لأنها ليست قضية بحث فكري مجرد بقدر ما هي قضية حيوية عملية وحركية وسياسية، يمثل طرحها في الوقت الراهن اختباراً حقيقياً لقدرة العقل المسلم على مواجهة المشروع العلماني

التغريبي العولمي، فهذا الاختبار يسهم فيه الدارسون والباحثون الجدد مثلما يساهم فيه الأساتذة والباحثون الكبار.

٣- تجلية الرؤية الإسلامية في موضوع المرأة بالرجوع إلى المصادر التأسيسية لفكر الإسلامي (القرآن والسنة) والعمل على تطوير منظور إسلامي أصيل يمكن من تفكيك صورة المرأة في النماذج الفاعلة في المجتمعات الإسلامية الراهنة بالإضافة إلى تفكيك نماذج الفقهاء والتشكلات التاريخية للنموذج الاجتماعي الإسلامي وفحصها، لمعرفة ما إن كانت قضية المرأة في كل هذه النماذج تعبر عن نموذج واحد هو النموذج الإسلامي؛ فمثل هذا العمل يسمح بتحديد اتجاه الانحراف المؤسسي بقضية المرأة عن التصور الإسلامي واقتراح كيفية الإصلاح، وبذلك يكون المنهج قد أسهم في دفع قضية المرأة وفي الآن نفسه في المحافظة على نمط الحياة الإسلامية.

٤- توفير مكون مقارن (في المنهج الدراسي) للمقاربات النسوية والمقاربات الإسلامية المعاصر من منطلق أن كلا النوعين من المقاربات استهدف نقد العلوم الاجتماعية الغربية. والهدف من هذا المكون هو إظهار الفرص والتحديات التي تواجه مسألة تطوير منظور إسلامي في قضية المرأة، بحيث يتسم تناول هذه القضية بالعمق المنهجي المطلوب كي تتجمع الجهود الفردية في اتجاه علمي واحد يمكن أن نصفه بأنه يمثل تياراً من تيارات العلوم الاجتماعية (حتى ولو تباينت داخله الرؤى والاجتهادات فذلك أمر طبعي).

٥- أن يوفر المنهج مجموعة من المشاريع التنموية العملية التي تناسب المجتمع الإسلامي الذي تنتسب إليه الجامعة، وبذلك يسهم الدارس في وضع تصورات للتنمية ورؤى إجرائية من شأنها أن ترتقي بوضع المرأة في كافة جوانب العملية التنموية (ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وتقنياً).

وإذا كانت مثل هذه المناقشات يمكن أن تعين في تأطير المنهج وتصميمه بحيث يتوافق والرؤية الإسلامية فإن تحليل المناهج الحالية لدراسات المرأة بالجامعات لا بد أن يستهدي بتلك الرؤية، إذ لا تجدي عمليات التحليل السائدة (والتي تنطلق من منظور تعليمي structured يناقش مكونات المنهج على ضوء أهدافه المرسومة) لكونها لا تستوعب تحليل قضية المرأة في كل أبعادها.

وقد اقترحنا التصور الإجرائي التالي لاستدراك هذا القصور

المنهجي:

أولاً: تطوير أداة بحثية لقياس مدى تضمين مفاهيم الاجتماع الإسلامي في محتوى المنهج.

ثانياً: إجراء مقابلات مع الهيئة التدريسية بغرض التعرف على تصوراتهم ومفاهيمهم عن قضية المرأة وأساليب معالجتها.

ثالثاً: عقد مناقشات جماعية Discussions Group مع عينة من الدارسين والخريجين حول قضايا المرأة المعاصر، وذلك بقصد معرفة الأثر الذي أحدثته المنهج في توجهاتهم واتجاهاتهم تجاه قضية المرأة وعملية التغيير الاجتماعي.

وبدهي أن ما دعانا لكل تلك المناقشات هو الوضع الحالي لدراسات المرأة، حيث لاحظنا أن عدد من الجامعات قد كيفت برامجها ومناهجها في إطار الرؤى العلمانية بشكل لا يخلو من انحياز غير راشد لمنظومة مفاهيم معرفية متولدة عن تطور تاريخي لمجتمعات أخرى. فمثل هذا العمل غير الرشيد - إن لم تتم مقاومته جدياً - سوف يعطل استمرارية نمط الحياة في المجتمعات الإسلامية بسبب ما يحدثه من تشوهات في التحيزات الثقافية التي تشكل الهوية الإسلامية لهذه المجتمعات.



ملخص بحث  
المرأة، موضوعا للتعلم والتعليم  
أ. د. سعيد إسماعيل على

يشير استقراء كثير من الآيات القرآنية إلى أن أصل العلاقة بين المرأة والرجل كما يذكرنا الله عز وجل، أنهما خلقا من نفس واحدة، مما يؤكد على عدم أفضلية طرف على آخر، وأن ما يحدث بعد ذلك من تمايز إنما هو أمر "كسبي" أي من خلال عمليات تنشئة ثقافية تاريخية طويلة، بكل ما تحمله الخبرة التاريخية الثقافية من سلبيات وإيجابيات، وفقا لمرحلة التطور الحضاري، حيث تغلب السلبيات في مراحل التخلف، وتكثر الإيجابيات في مرحلة النهوض والبعث الحضاري، كما تتيوّننا بذلك فلسفة التاريخ واستقراء التطور الحضاري لمختلف الأمم والشعوب، شرقا وغربا.

ونجد أيضا من الفطرة معنى "السكن"، نسبة إلى "السكينة" والسكينة تتضمن أن الطرف الموصوف بأنه سكن، توافر المودة والاطمئنان وراحة البال والهدوء والثقة، ففي المعجم الوسيط نجد: "سكن إليه: استأنس به واستراح إليه"، ومن ثم فإن ما قد يظهر خلاف ذلك هو أيضا أمر "كسبي"، أي نتاج العملية نفسها التي ينشئها الإنسان بنفسه ويكونها عبر العصور المختلفة.

لكن ظروفًا ومتغيرات تاريخية وثقافية عديدة لا محل للإشارة إليها هنا خلقت فجوة بين "الفطرة"، أي "الطبيعة الخاصة كما خلقها الله عز وجل"، وبين "المأل" الذي آل إليه أمر العلاقة بين الرجل والمرأة نتيجة التنشئة، بحيث تتجه في غالب الأحوال في اتجاه سيادة الأول وتبعية الثاني.

فلما بدأ انتشار الوعي والتعليم يؤتى أكله، ويثمر وينتج، بدأ عدد من المفكرين يبنه على أصل " الفطرة "، وأن " التنشئة " قد باعدت بين المرأة وبين ما كان يجب أن تكون عليه، فإذا بكتابات متعددة تسعى أن تثير وتكشف وتحلل وتدرس السبل الكفيلة بالنهوض بالمرأة في الوطن العربي على وجه العموم

والملاحظ من استقراء كل ما قيل وما كتب أن معظمه يركز على قضية " التعليم " بصفة خاصة، فهي بالنسبة للمرأة تعد القضية الأم.. القضية المركزية، باعتبار أن التعليم هو مفتاح الولوج على الكثير من الخطوات، لو توقفنا عندها لطلال بنا الحديث، فعمل المرأة يحتاج إلى تعليم، ومشاركتها السياسية تحتاج إلى تعليم... وهكذا في كل شأن ورجاً.

ومن الملاحظ أيضاً أن كثيرين اتجهوا إلى أن تحظى المرأة بالتعليم نفسه الذي يحصل عليه الرجل، كصورة من صور التكافؤ والمساواة، حتى لقد رأينا حرصاً على إلغاء بعض صور التعليم الذي كانت المرأة تختص به، بحكم ما تصوره القوم من " طبيعة " خاصة بالمرأة، وكأن ذلك كان صورة من صور التمييز غير المرغوب فيه.

لكننا هنا أردنا أن نلفت النظر إلى جانب مهم يتعلق بالعلاقة بين " التمايز " وبين " المساواة " و " العدل " و " التكافؤ ".

فسنة الله في خلقه، أن يكون هناك " اختلاف " وتباين " بينهم بحيث ينظر إلى الاختلاف باعتباره " نعمة " لا نقمة.

نقول هذا ونؤكد عليه، لأن كثيرين مع الأسف الشديد، في غمرة حماسهم لأن تتال المرأة ما حرمت منه من حقوق اندفعوا لإلغاء التمايز والاختلاف، في ظل وهم بأن التمايز يعنى الظلم والقهر بالضرورة.

لكننا هنا إذ نقول بوجود تمايز، نقول أنه كما التمايز في القدرات والاستعدادات بين كل الناس، بما فيهم الرجال بطبيعة الحال، ومن ثم فلا بأس من وجود ما تختص به المرأة من مواد التعليم.

وهناك أمر مهم تقوم عليه الدراسة، وهو أن الجهود المبذولة على طريق النهوض بالمرأة، إنما هي " معركة " ثقافية وتربوية واجتماعية وسياسية، واقتحام مثل هذه المعارك، إذا كان يقتضى حسن وعمق ودقة الدراية بأحوال " الآخر "، سواء تمثل في " أشخاص " أو في " مشكلات " أو في " ظروف وأحوال " أو في " صعاب وعقبات "، فإنه يتطلب كذلك دراية عميقة وفهما أوسع، ووعيا أبصر بالذات، ونذكر هنا صيحة سقراط الشهيرة: اعرف نفسك... كما نذكر بنصيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم: ابدأ بنفسك ثم بمن تعول !

وما معنى هذا ؟

معناه أن يكون هناك حرص على أن تتوافر لدى المرأة دراية متعمقة بذاتها... بتكوينها... بأحوالها... بمشكلاتها... بوظائفها... بمتطلباتها... باحتياجاتها دراية تعينها على حسن المواجهة ورشد التصرف... ووعيا يساعدها على امتلاك ما هي بحاجة إليه من مهارات وقدرات لازمة لبناء شخصية ذات كفاءة على المستوى الشخصي وعلى المستوى الاجتماعي.

وهذا ما نحاول من خلال الدراسة الحالية أن نتناوله..

وكان علينا في البداية أن نوجز فقط ما يتصل بالوجه الديني بالنسبة للمرأة خاصة، لا لشيء إلا لأن البعض مع الأسف الشديد، وخاصة من جانب بعض الغربيين ومن تابعوهم من بني جلدتنا، صوروا التخلف التعليمي للمرأة الذي ران على مجتمعاتنا حقبا طويلة، باعتباره جزءا من المسؤولية الدينية، وكان

الإسلام كان عقبة أمام المرأة للتعلم والتعليم، فهذا وهم مؤسف، والمسألة إنما تعلقت بأوضاع مجتمعية وظروف حضارية، لا نقول " منعت " أو " حجبت " التعليم عن المرأة، وإنما نقول " أخرت " و " أبطأت " ..

ثم قمنا بعد ذلك برصد إرهاصات الخبرة المصرية الحديثة ..

واتساقا مع أشرنا إليه من الجزء الأول من الورقة، فقد سعينا إلى الإشارة إلى عدد من القضايا التي نرى ضرورة أن تعلمها المرأة من خلال نسق معرفي متميز خاص بها يمكن تدريسه في إحدى مراحل التعليم، والذي يمكن أن يقتصر على سنة دراسية بعينها أو أكثر، وإن كان من المفضل أن يكون لسنة دراسية واحدة، وفي مرحلة التعليم الثانوي، على سبيل التجريب، فإذا ما نجحت الفكرة يمكن مدها إلى سنوات أخرى.

ونؤكد أيضا على أن ما عرضناه يحتاج إلى " تلاقح فكري " عبر مشاركة أكثر من واحد، وخاصة عبر مشاركة نسائية، حيث أن أمرا مثل هذا من العسير أن نزعم لجهدنا الفردي قدرة على القول الفصل فيه.

أما النسق المعرفي الذي اقترحناه، فقد تناول خمس مجالات أساسية:

- ١- ما يتصل بالتكوين الذاتي الفطري للمرأة.
- ٢- ما يتصل بالتكوين الذاتي المكتسب من خلال عمليات تنشئة وتربية ونمو علمي وثقافي
- ٣- ما يتصل بالعلاقة بالآخر " الذكرى " .
- ٤- ما يتصل بتكوين أسرة ..
- ٥- ما يتصل بالعلاقة بالمجتمع.

وكل مجال، يتضمن عددا من القضايا والموضوعات الفرعية.

مع ضرورة الوعي بأن هذا التقسيم أو التصنيف، لا ينفى التداخل والترابط بين كل هذه المجالات، وما تتضمنه من فروع.

ومن المهم أن ننبه إلى أن الموضوعات والقضايا التي تناولناها لم نقصد أبدا " بحثها " وإنما مجرد الإشارة إليها على اعتبار أن تكون موضوعا للبحث والكتابة والتعليم والتعلم، وإن اضطررنا أحيانا لشيء من التوضيح والشرح.